وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةعلى لونيسي–البليدة2–

كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD

تخصص:اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر

الفترة 1990-2020

من إعداد الطالبة:

*العقون زهرة

تحت إشراف الدكتور:

* فكارشة سفيان

أمام اللجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
بوشامة مصطفى	أستاذ	جامعة البليدة2	رئيسا
أ.د.فكارشة سفيان	أستاذ تعليم العالي	جامعة البليدة2	مشرفاً ومقررا
عبدلي ادريس	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة2	ممتحنا
لموتي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة2	ممتحنا
العقاب محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
ماحي محمد	أستاذ محاضر أ	المركزالجامعي أفلو	ممتحنا

السنة الجامعية:2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعةعلى لونيسي–البليدة2–
كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD

تخصص:اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر

الفترة 1990-2020

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الدكتور:

*العقون زهرة * فكارشة سفيان

أمام اللجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
بوشامة مصطفى	أستاذ	جامعة البليدة2	رئيسا
أ.د.فكارشة سفيان	أستاذ تعليم العالي	جامعة البليدة2	مشرفاً ومقررا
عبدلي ادريس	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة2	ممتحنا
لموتي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة2	ممتحنا
العقاب محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا
ماحي محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي أفلو	ممتحنا

السنة الجامعية:2023 -2024

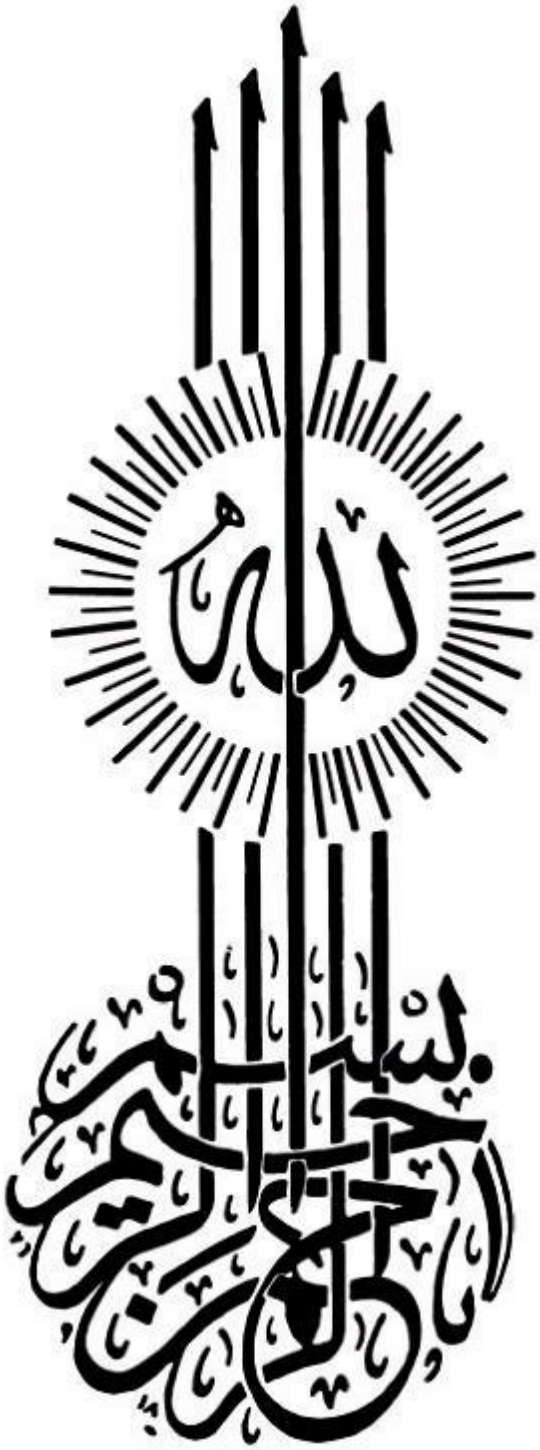
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــداء

- إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه إلا افتخار، أرجو الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها " أبي ".
- إلى من دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، أرجو الله أن يحفظها " أمي ".
- إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد، إلى من عرفت معهم الحياة " زوجي، وأولادي: سمير، فردوس، طه عبد الهادي "
- إلى الذين تميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي " إخوتي " وإلى كل العائلة.
- إلى روح أختي عائشة تغمدها الله برحمته و أسكنها فسيح جناته .
- إلى كل من شجعني على إتمام هذا و قدم لي يد المساعدة و النصح، وإلى كل الأهل والأصدقاء دون استثناء.

كلمة شـــــــكر

-لله الحمد والشكر أولا وأخيرا

وأتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور " **فكارشة سفيان** "على صبره، وعلى مجهوداته التي بذلها وارشاداته والثقة التي منحنا إياه.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على كرمها بمناقشة هذا العمل بغرض تقويمه، تطويره وتحسينه.

و أتقدم أيضا بشكري وامتناني إلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

و أشكر عمال مكتبة جامعة البليدة2، وإلى كل أساتذة وموظفي جامعة البليدة2، وإلى كل من ساعدني في إعداد هذا البحث.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الملخص:

ملخص

هدفت هذه الدراسة عرض أثر السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، على اعتبار القطاع الصناعي أحد الآليات القاعدية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر، لذلك سعت الدولة الجزائرية لإصلاح سياستها الجبائية بهدف تشجيع وتطوير استثماراتها في قطاع الصناعة خارج المحروقات وذلك عن طريق منح تحفيزات جبائية من خلال سن قوانين ومراسيم خاصة، حيث سعت جاهدة إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد منتج خارج المحروقات.

وتم تناول موضوعنا بالاعتماد على جانب نظري تم التطرق فيه إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية حول السياسة الجبائية، وكذا أهم الإصلاحات المطبقة عليها في الجزائر منذ 1990، التي تم من خلالها استحداث ضرائب جديدة متمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو سد لثغرات النظام السابق، وتبسيط النظام الضريبي وتخفيف العبء الضريبي.

كما تم التطرق إلى القطاع الصناعي في الجزائر الذي يعتبر المؤشر الرئيسي للتنمية والتقدم الاقتصادي للدولة، حيث تناولنا فيه ماهية الصناعة والمراحل التي شهدها القطاع الصناعي منذ الاستقلال، وأهم التحديات التي يواجهها ومكامن الخلل فيه وأهم الحلول الممكنة، كما تم التطرق إلى تقييم أداء النظام الجبائي و أداء القطاع الصناعي، و التحفيزات المقدمة لتشجيع القطاع الصناعي، لكن فعالية النظام الجبائي الجزائري ظلت محدودة لفشل احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وبقيت حصيلة الجباية العادية تقتصر على الضرائب غير مباشرة وهذا ما تظهره كثرة التعديلات الضريبية.

أما الجانب التطبيقي فقد تم قياس أثر السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات للفترة الممتدة بين 1990-2020، باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع ARDL، فتوصلنا أن هناك قدرة تفسيرية عالية للنموذج، وأن نتائج التقدير جميع المتغيرات الخاصة بالسياسة الجبائية من ناحية الإشارة جاءت مطابقة مقارنة في كل من المدى القصير والمدى الطويل، أما معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية وهذا ما يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وهذا ما حققته إحصائسة فيشر المحسوبة في نتائج اختبار الحدود Bound Test، مما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة القياسية.

الكلمات المفتاحية: سياسة جبائية- قطاع صناعي— تحفيزات جبائية- اقتصاد جزائري- نموذج ARDL.

Abstract:

Through this study, we aim to present the impact of fiscal policy on the industrial sector outside of hydrocarbons in Algeria during the period 1990-2020, given that the industrial sector is considered one of the basic mechanisms for driving economic development in Algeria. Therefore, the Algerian state sought to reform its fiscal policy with the aim of encouraging and developing its investments in the industrial sector outside Hydrocarbons, by granting tax incentives through the enactment of special laws and decrees, as it strived to redirect the national economy towards a productive economy outside of hydrocarbons.

Our topic was addressed by relying on a theoretical aspect in which a set of basic concepts about fiscal policy were addressed, as well as the most important reforms applied to it in Algeria since 1990, through which new taxes were introduced, represented by the tax on gross income, the tax on corporate profits, and the tax on value. In addition, the aim of these reforms was to fill the loopholes of the previous system, simplify the tax system and reduce the tax burden.

The industrial sector in Algeria, which is considered the main indicator of development and economic progress of the state, was also discussed. We discussed the nature of industry and the stages that the industrial sector has witnessed since independence, the most important challenges it faces, its shortcomings, and the most important possible solutions. It was also touched upon to evaluate the performance of the tax system and The performance of the industrial sector, and the incentives provided to encourage the industrial sector, but the effectiveness of the Algerian tax system remained limited due to the failure to replace petroleum taxation with regular taxation, and the proceeds of regular taxation remained limited to indirect taxes, and this is demonstrated by the large number of tax amendment.

As for the applied aspect, the impact of the tax policy on the non-hydrocarbon industry sector was measured for the period extending between 1990-2020, using the autoregressive distributed lag period (ARDL) approach. We found that there is a high explanatory power for the model, and that the results of estimating all variables related to the tax policy in terms of sign were... Comparative matching in both the short run and the long run. The coefficient of the error correction term is highly significant, and this confirms the accuracy of the long-run equilibrium relationship, and this is what was achieved by the Fisher statistic calculated in the results of the Bound Test, which indicates the strength of the association of the explained variables with the dependent variable, and this This confirms the validity of the main hypothesis of the standard study.

Key words: Tax policy - industrial sector - tax incentives - Algerian economy - ARDL model

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس قائمة الجداول	
فهرس قائمة الاشكال	
قائمة المصطلحات	
مقدمة	أ
الإشكالية الرئيسية	ت
فرضيات الدراسة	ت
أهمية الدراسة	ج
أهداف الدراسة	ج
تحديد إطار الدراسة	ح
أسباب إختيار موضوع الدراسة	ح
المنهج المستخدم	ح
صعوبات الدارسة	خ
الدراسات السابقة	د
متغيرات الدراسة	ص
تقسيمات الدراسة	ص

الفهرس:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الجبائية	
تمهيد	19
المبحث الأول: مفهوم السياسة الجبائية وتطورها	20
المطلب الأول: ماهية السياسة الجبائية	20
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الجبائية وخصائصها ووسائلها	24
المطلب الثالث: مقومات السياسة الجبائية و عوائقها	26
المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر	37
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي و دوافعه وخصائصه	37
المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي وعناصره ومرتكزاته	40
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الضريبية.	46
المبحث الثالث: بنية النظام الضريبي في مضمون برامج الإصلاح الجبائي المطبق في الجزائر	48
المطلب الأول: مكونات الضرائب المباشرة وتطور حصيلتها.	48
المطلب الثاني: مكونات الضرائب غير مباشرة.	65
المطلب الثالث: ضرائب ورسوم أخرى	72
خلاصة الفصل	77
الفصل الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر و تحدياته	
تمهيد	79
المبحث الأول: ماهية الصناعة	80
المطلب الأول: مفاهيم حول الصناعة	80

المطلب الثاني: أنواع الصناعة	81
المطلب الثالث: مقومات الصناعة و خصائصها	88
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	91
المطلب الاول: التطور التاريخي للقطاع الصناعي في الجزائر	91
المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر	101
المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة في الجزائر	104
المبحث الثالث: مشاكل القطاع الصناعي وحلوله، و سبل معالجته	107
المطلب الأول: مشاكل القطاع الصناعي	107
المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمعالجة مشاكل القطاع الصناعة	111
المطلب الثالث: سبل معالجة قطاع الصناعة في الجزائر	113
خلاصة الفصل	120
الفصل الثالث: تقييم أداء النظام الجبائي وأداء القطاع الصناعي في الجزائر	
تمهيد	122
المبحث الأول: تقييم أداء النظام الجبائي في الجزائر	123
المطلب الأول: تقييم أداء النظام الجبائي وفق المؤشرات المالية	123
المطلب الثاني: تقييم أداء النظام الضريبي وفق المؤشرات الاقتصادية	131
المطلب الثالث: تقييم أداء النظام الجبائي وفق المؤشرات التنظيمية	134
المبحث الثاني: واقع أداء القطاع الصناعي في الجزائر	139
المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي والقيمة المضافة	140

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الإجمالية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020)	143
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل	145
المبحث الثالث: تدابير الدعم الجبائي للقطاع الصناعي في الجزائر	147
المطلب الأول: تعريف و أهداف ، أشكال التحفيزات الجبائية	147
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية وشروط نجاحها	152
المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية الممنوحة للقطاع الصناعي	156
خلاصة الفصل	162
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لمدى تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2020	
تمهيد	164
المبحث الأول: تحليل مسار تطورات متغيرات الدراسة خلال فترة 1990-2020	165
المطلب الأول: تحليل تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات للفترة 1990-2020	166
المطلب الثاني: تحليل تطور ضرائب مباشرة والضرائب غير المباشرة للفترة (1990-2020)	168
المطلب الثالث: تحليل تطور حقوق التسجيل و الطابع و حقوق الجمارك للفترة (1990-2020)	174
المبحث الثاني: تعريف منهجية تقدير الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزعARDL	179
المطلب الأول: تعريف بنموذج ARDL	179

المطلب الثاني:خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL	181
المبحث الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 –2020	185
المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية	186
المطلب الثاني: اختبارات التشخيص لنموذج ARDL	197
المطلب الثالث: تحليل النتائج و مناقشتها	201
خلاصة الفصل	204
خاتمة عامة	206
قائمة المراجع	213
الملاحق	225

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي	50
02	أهم تعديلات على الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي خلال الفترة(1992- 2022)	51
03	الإعفاءات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي	54
04	معدلات الضريبة على أرباح الشركات	57
05	الإعفاءات الدائمة والمؤقتة للضريبة على أرباح الشركات	58
06	مجال تطبيق الرسم العقاري وفرض معدلاته	59
07	الأشخاص الخاضعون للضريبة على الأملاك ووعاء الضريبة	61
08	مفاهيم عامة عن الضريبة الجزافية الوحيدة	64
09	مفهوم و خصائص الرسم على القيمة المضافة	66
10	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر للفترة (1992-2022)	67
11	مجال تطبيق ومعدلات الرسم على المنتجات البترولية	70
12	مجال ومعدلات تطبيق الرسم الداخلي للاستهلاك	71
13	معدلات الخضوع لحقوق التسجيل	72
14	معدلات حقوق الطابع	74
15	هيكل القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010-2020)	83
16	هيكل القيمة المضافة الصناعية سنوات السبعينات (%)	93

17	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1999)	95
18	التوزيع القطاعي لبرنامج الانتعاش الاقتصادي 2001 – 2004	97
19	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	98
20	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2015	99
21	يمثل واردات السلع الرئيسية حسب التصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 1990-2018	114
22	تركيبة القيمة المضافة لبعض القطاعات للفترة 2018-2020 (%)	118
23	تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر للفترة 1990-2020	124
24	تطور معدل تنفيذ الجباية العادية (الضرائب التقديرية والضرائب الفعلية) للفترة 1990-2020	128
25	تقييم مرونة النظام الجبائي الجزائري للفترة 2001-2020	130
26	تطور مؤشر الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2020)	132
27	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	134
28	مختلف التعديلات التي مست القوانين الضريبية للفترة 2010-2020.	135
29	تطور معدل التغطية الإجمالي للمنازعات الجبائية خلال الفترة (2016-2020)	137
30	تطور مؤشر تكلفة التحصيل خلال الفترة 2012-2017	138
31	نسبة تطور مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020)	144

32	تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي الجزائري من مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2019)	146
33	تطور التحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018	160
34	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020)	166
35	تطور الضرائب المباشرة خلال الفترة (1990-2020)	170
36	تطور الضرائب غير مباشرة خلال الفترة (1990-2020)	172
37	تطور حقوق التسجيل والطابع خلال الفترة (1990-2020)	174
38	تطور الحقوق الجمركية خلال الفترة (1990-2020)	177
39	نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في المستوى	189
40	نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في الفررق الأول	190
41	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	192
42	نتائج اختبار الحدودBounds Test	193
43	مقدرات معلمات الأجل الطويل	194
44	مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ	195
45	اختبار الارتباط الذاتي LM test	198
46	اختبار ARCH	199
47	نتائج اختبارات فحص النموذج	199

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
01	منحنى لافر *Laffer*	30
02	هيكل النظام الجبائي الجزائري	76
03	تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية (2010-2020)	84
04	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 2015- 2018	101
05	يمثل واردات السلع الرئيسية حسب التصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 1990-2018	115
06	تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر للفترة 1990-2020	126
07	مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي	140
08	مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة خلال الفترة (1990- 2020)	142
09	صياغة النموذج القياسي	165
10	التمثيل البياني لتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال 1990-2020	167
11	التمثيل البياني لتطور الضرائب المباشرة خلال الفترة (1990-2020)	170
12	التمثيل البياني لتطور الضرائب غير مباشرة خلال الفترة (1990-2020)	173
13	التمثيل البياني لتطور حقوق التسجيل والطابع خلال الفترة (1990-2020)	175
14	التمثيل البياني لتطور الحقوق الجمركية خلال الفترة (1990-2020)	177
15	فترة الإبطاء المثلى للنموذج	192
16	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	198

17	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	201
18	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM Of Squares)	201

قائمة الاختصارات:

الرقم	عنوان الاختصارات	الاختصار
01	الضريبة على الدخل الإجمالي	IRG
02	الضريبة على أرباح الشركات	IBS
03	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج	TUGP
04	الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات	TUGPS
05	الرسم على القيمة المضافة	TVA
06	الرسم العقاري	TF
07	الرسم على النشاط المهني	TP
08	الضريبة الجزافية الوحيدة	IFU
09	الناتج الداخلي الخام	ن د خ
10	الضرائب المباشرة	ID
11	الضرائب غير مباشرة	II
12	حقوق التسجيل والطابع	DET
13	الحقوق الجمركية	DD
14	القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات	VIND
15	الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع	ARDL
16	اختبار ديكي فولر الموسع	ADF
17	فيليبس بيرون	PP

مقدمة

تمهيـد

اهتمت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا باستراتيجيات جديدة للنهوض بالنمو الاقتصادي لذلك كانت بحاجة ماسة للتنويع الاقتصادي للخروج من التبعية البترولية فقد ركزت على قطاع الصناعة باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014، كما يعتبر قطاع الصناعة خارج المحروقات عنصر مهم في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبدون بناء صناعات وطنية قوية مستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل، كما يعتبر القطاع الصناعي خارج المحروقات العمود الفقري والمحرك الأساسي في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، وعلى اعتبار السياسة الجبائية أداة مؤثرة على الصناعة فهي تحتل مكانة هامة باعتبارها مصدر تمويل داخلي تستند عليه الدولة لتغطية نفقاتها، وتعتبر أيضا وسيلة ضبط الأنشطة الاقتصادية بما يتوافق مع اتجاهات الدولة.

ولذلك تعتبر السياسة الجبائية من أهم ما يمكن للدولة التدخل به في الحياة الاقتصادية باعتبارها أحد الأدوات السياسة المالية فهي تنصب ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، وتعد من أهم الركائز التي من شأنها معالجة المشاكل التي يمر بها الاقتصاد عبر الزمن، كما تحظى السياسة الجبائية باهتمام بالغ من طرف السلطات باعتبارها مصدر مهم يتميز بالاستمرار لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسعى الجزائر لتجسيدها وخاصة على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادرتها خارج المحروقات، لذلك عملت الدولة الجزائرية على إصلاح سياستها الجبائية بهدف تشجيع وتطوير الاستثمار وذلك عن طريق منح الإعفاءات و التحفيزات الجبائية من خلال وضع قوانين ومراسيم خاصة من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية الجديدة كتشجيع المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي بمختلف نشاطاته.

1- الإشكالية:

استندت الجزائر كغيرها من الدول سياسة اقتصادية اعتمدت أساسا على السياسة المالية بجانبيها الجبائي والإنفاقي بالتزامن مع باقي السياسات الاقتصادية، ومن هنا نستطيع أن نظهر السياسة الجبائية المعتمدة في الجزائر ومدى استطاعتها على معالجة الاختلالات الموجودة على مستوى القطاع الصناعي الوطني، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ؟

و بهدف الإحاطة بالموضوع و معالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الإطار النظري للسياسة الجبائية في الجزائر؟
- ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ماهو تقييم أداء النظام الضريبي والقطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع ARDL يتوافق مع الدراسة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ؟

2- فرضيات الدراسة :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

- ساهمت السياسة الجبائية على مجموعة في تحقيق أهداف معينة، فهي جزء من السياسة المالية وتستند على أدوات ضريبية منها الإعفاءات والتخفيضات.
- يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات المساهمة في تحقيق نمو الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد وخاصة الدولة الجزائرية أعطت إهتمام كبير لقطاع الصناعة خارج المحروقات وجعله من أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمته بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- اعتمدت الجزائر سياسة التحفيز الضريبي من أجل دعم وتطوير قطاع الصناعة خارج المحروقات.

- هناك تأثير ايجابي تمارسه السياسة الجبائية على القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع ذو أهمية بالغة لدى الاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية بحيث تتجسد الأهمية في التركيز على إبراز العلاقة بين القطاع الصناعي والسياسة الجبائية في الجزائر، ومن ثم تطبيق السياسات الملائمة للدفع بالنشاط الاقتصادي للبلاد لمستويات أعلى، كما تسعى جاهدا إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد منتج خارج المحروقات.

4- أهداف الدراسة:

الهدف الذي تسعى لتحقيقه هذه الدراسة هو البحث عن مدى تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وذلك من خلال البحث عن العلاقة في الأجل الطويل والقصير بين المتغيرات الممثلة لها والمتمثلة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة كمتغير تابع والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والطابع والرسوم الجمركية كمتغيرات مستقلة، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله معالجة موضوع الدراسة.

5- تحديد إطار البحث:

بغرض الإلمام بكل جوانب الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم التركيز على دراسة تطور كل من السياسة الجبائية والقطاع الصناعي في الجزائر منذ الفترة 1990 إلى غاية 2020 كما تم التطرق لدراسة واقع أداء فعالية النظام الضريبي وأداء القطاع الصناعي وأهم التحفيزات الضريبية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة، أما الإطار المكاني للدراسة فهو يتناول الدولة الجزائرية، و استهدفت الدراسة االتطبيقية دراسة تحليلية لواقع متغيرات الدراسة ، وبالنسبة للدراسة القياسية فقد تم الاعتماد على برنامج Eviews وتم اعتماد البيانات على الديوان الوطني للاحصائيات.

6- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

لا يخلو أي موضوع بحث من دوافع ورغبة الباحث في اختيار موضوعه والخوض في مصادر المعرفة وخلفيات الموضوع، فكانت لنا عدة دوافع وجهتنا لموضوع أثر السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر نذكر منها:

- الفضول في الخوض كل ما هو جديد من شأنه إثراء مكتبتنا من جهة، ومن جهة ميل الباحث لدراسة السياسة الضريبية، ومحاولة التعرف أكثر على أهمية القطاع الصناعي خارج المحروقات للخروج من التبعية النفطية ومدى أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلادنا .
- أهمية موضوع السياسة المالية ومدى نجاعتها في تأثيرها على القطاعات البديلة خارج المحروقات للنهوض باقتصاد الدول .
- رغبة الباحث في دراسة المواضيع التي تتعلق بموضوع السياسة الجبائية وتأثيره على الصناعة.
- محاولة توفير المعلومات حول الموضوع، والرغبة في التحكم في أساليب المعالجة الألية للبيانات وتحليلها.

7- <u>المنهج والأدوات المستخدم:</u>

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على منهجين، المنهج الأول تمثل في المنهج الوصفي التحليلي كونه الأكثر ملائمة ويتجلى في استخدامه في الجانب النظري من الدراسة، أما الثاني فهو المنهج الاستقرائي والمتمثل في الجانب القياسي التجريبي من خلال دراسة العلاقة بين القطاع الصناعي والسياسة الجبائية في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، وقد تم الاعتماد على برنامج: Eviews 11.

8- <u>صعوبات الدراسة:</u>

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في إعداد هذا البحث نذكر منها:

- التضارب الكبير في البيانات والإحصاءات خاصة المتعلقة بالحصيلة الضريبية الصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية، مما يصعب على الباحث من اختيار المعلومات الصحيحة.
- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بموضوع قطاع الصناعة خصوصا مما يتعلق بالحالة الجزائرية.

9- الدراسات السابقة:

- عماري فاطمة الزهرة، أطروحة دكتوراه بعنوان "**أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج المحروقات**" ، تخصص نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تنويع مصادر الدخل الوطني، وكذا معرفة أسباب الاختلال الهيكلي وكيفية معالجته لتفعيل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، فتحصلت على أنه لابد من أن يكون للدولة دور فعال للتحول من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع تفعل فيه كل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تخلق القيمة المضافة، وذلك يكون طريق السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام، كما استنتج أن توسيع القاعدة الإنتاجية هو أساس عملية التنويع الاقتصادي لأنه يؤدي إلى تنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتنويع الإيرادات العامة عن طريق المساهمة في توسيع مكونات الوعاء الضريبي

- بيرش أحمد، أطروحة الدكتوراه بعنوان: " **إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012

تناولت هذه الأطروحة واقع القطاع الصناعي في ظل العولمة والتداعيات التي تفرضها عليه خاصة من جانب النمو والتوسع والتنظيم، وذلك من خلال تتبع تطور الصناعة منذ 1945 على المستوى الدولي وعرض للسياسات الصناعية من خلال تجارب مختلفة واستنتاج أهم التحولات الحادثة منذ تلك الفترة؛ ومن تلك الخلفية محاولة دراسة واقع الصناعة الجزائرية منذ نشأتها وإلى اليوم، وكمحصلة لكل ذلك يمكن تحديد المتطلبات التي يستدعي توفيرها للقطاع الصناعي الجزائري الذي يعاني من اختلالات مزمنة.

- مخضار سليم، أطروحة دكتوراه موسومة بعنوان: " **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للقطاع الصناعي الجزائري في الأسواق الدولية مقارنة بكل من مصر، تونس والمغرب، ومدى قدرتها على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من فاتورة الواردات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أظهرت النتائج أن القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها دول المقارنة، مما يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الصناعية في الجزائر بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

- حموش خولة: أطروحة دكتوراه موسومة بعنوان: "**فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبى في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2020**-" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، " 2022/2021:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء النظام الجبائي الجزائري وتقدير حجم التهرب الضريبي في الجزائر، إضافة إلى تحديد العلاقة السببية بين التحصيل الجبائي وأهم المحددات الممكنة المؤثرة عليه باستخدام نموذج قياسي للفترة 1995-2019، كم قامت الباحثة بدراسة ميدانية من خلال الاستعانة باستبيان لتحديد فعالية ألعاد النظام الجبائي للحد من التهرب الضريبي، وخلصت دراستها أن كل زيادة في حجم الامتيازات الجبائية وفي نتائج الرقابة الجبائية، يقابلها زيادة في حجم التحصيل الجبائي ووجدت أن هناك علاقة عكسية بين معدلات الضغط الضريبي وحجم التحصيل الجبائي في الجزائر رغم معدلاتها المنخفضة مقارنة مع المعدل الأمثل، كما أكدت النتائج أن رضا المكلف بالضريبة وبساطة التشريعات الجبائية وإجراءات الرقابة الجبائية وصرامة تطبيق العقوبات الجبائية، تساعد في تخفيض حجم التهرب الضريبي، بينما لا تشكل عصرنة الإدارة الجبائية.

- Abdelkader Amir Lebdioui، أطروحة دكتوراه بعنوان(**Economic Diversification and Development in Resourse-dependent Economies : Lessons from Chile and Malaysia)** ، كلية سانت كاثرين، مركز دراسات التنمية، جامعة كامبردج، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الأساسي للدولة في تعزيز التنويع الاقتصادي في البلدان التي تعتمد بشكل مفرط على استخراج الموارد غير المتجددة، وكذا توضيح ما يجب القيام به لتنويع هذه الاقتصاديات من خلال التركيز على دور السياسة الصناعية، حيث قام الباحث في البداية في إعادة صياغة المناقشات النظرية المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية من خلال وضع تصنيف للتنويع، حيث وضع ثلاثة أصناف للتنويع الاقتصادي وهي: التنويع المالي والعمودي والتنويع الأفقي، وقام أيضا بعرض تجارب تاريخية لتشيلي وماليزيا، حيث قامت الدولتين بإنتهاج سياسة التوجه نحو التنويع الاقتصادي منذ الخمسينات وإبراز التدخلات السياسية المساهمة في ذلك.

- مستوي عادل، مقال منشور بعنوان "**أثر تطور الناتج الصناعي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2020**"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 21، العدد03، 2022 .

وكان الهدف من هذه الدراسة عرض وتحليل بعض مؤشرات تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2020، وكذا دراسة أثر نمو الناتج الصناعي خارج المحروقات على النمو الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضعف مؤشرات نمو القطاع الصناعي الجزائري خلال فترة الدراسة، من جهة أخرى بينت الدراسة التطبيقية عدم وجود علاقة سببية وتكامل مشترك بين متغير الناتج الصناعي خارج المحروقات ومتغير النمو الاقتصادي، ووجود أثر ضعيف لتطور الناتج الصناعي خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

- Grafoute Amoro، مقال منشور بعنوان: **Export Diversification and Economic Growth for Ecowas States**، مجلة بعنوان American Journal of Economis، المجلد 10، العدد06، 2020.

هدفت هذه الورقة إلى دراسة طبيعة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي لخمسة عشر (15) بلدا من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من عام 2005 إلى 2015، وذلك

باستخدام طريقة تقدير بيانات البانل الديناميكية، حيث توصلت هذه الدراسة أن تنويع الصادرات يؤثر على على النمو الاقتصادي في دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، كما أثبتت هذه الدراسة أن العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي هو علاقة غير أحادية الشكل مما يعني أن بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تستطيع تكثيف تنويع الصادرات في مرحلة معينة حيث تكون القيمة المعنوية للصادرات تكافئ 0.52، ومن هذه النقطة ينبغي التركيز على زيادة الدخل ومتابعة النمو الأعلى.

10- مساهمة الدراسة:

تعد هذه الدراسة " أثر السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2020-" امتداد للدراسات السابقة والتي أبرزت تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة من خلال تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث كانت هناك علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى وكانت هناك قوة تفسيرية عالية.

11- متغيرات الدراسة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بالسياسة الجبائية و القطاع الصناعي و انطلاقا من نتائجها، و بعد صياغة الفرضيات فقد اشتملت متغيرات الدراسة على التالي :

- المتغيرات المستقلة: الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع والحقوق الجمركية.
- المتغير التابع : القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات .

12- تقسيمات الدراسة:

للإلمام بأهم جوانب الموضوع اعتمدنا إلى تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول كما يلي، يتم تركيز في الفصل الأول على استعراض " **الإطار النظري والسياقي للسياسة الجبائية** "، حيث يعمل هذا الفصل على تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول توضيح ماهية السياسة الجيائية من تعاريف وأهداف ومبادئ، وخصائص ووسائل ومقومات ومعيقات، أما المبحث الثاني فقد تناولنا أهم الإصلاحات الجبائية المطبق في الجزائر منذ 1990 من مفهوم الإصلاح الضريبي ودوافعه وخصائصه وأهدافه وعناصره ومرتكزاته، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى بنية النظام

الضريبي في ظل اللإصلاح الجبائي المطبق في الجزائر وذلك من خلال مكونات الضرائب المباشرة وتطور حصيلتها، وكذا مكونات الضرائب غير المباشرة، وفي الأخير تطرقنا إلى ضرائب ورسوم أخرى.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للتعرف على " **القطاع الصناعي في الجزائر**"، وقد تم تقسيم أيضا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية الصناعة بصفة عامة من مفاهيم عامة حول الصناعة وأنواعها، ومقومات الصناعة وخصائصها ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى واقع القطاع الصناعي في الجزائر من خلال تناولنا التطور التاريخي للقطاع الصناعي في الجزائر من 1962 إلى يومنا، ثم مميزاته والتحديات التي يواجهها القطاع الصناعي، أما المبحث الثالث فارتأينا إلى مكامن خلل القطاع الصناعي وحلوله وسبل معالجته وتفعيله.

وبالنسبة للفصل الثالث فقد كان بعنوان " **تقييم أداء النظام الجبائي والقطاع الصناعي**"، حيث تناولنا في المبحث الأول تقييم أداء النظام الجبائي وفق المؤشرات المالية التي تعتبر أهم الأهداف المحققة التي يسعى لها النظام الجبائي، وكذلك وفق المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات التنظيمية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى واقع أداء القطاع الصناعي في الجزائر من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي والقيمة المضافة، وكذا مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية خارج المحروقات ، ثم مساهمته في التشغيل، أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان أهم تدابير الدعم الجبائي للقطاع الصناعي من تعريف وأهداف وأشكال التحفيزات الضريبية والعوامل المؤثرة في التحفيزات وشروط نجاحها، كما تناولنا في هذا المبحث التحفيزات الممنوحة للقطاع الصناعي من خلال الهيئات الداعمة والاستثمارات الممنوحة لهذا القطاع

أما في الفصل الرابع حاولنا إسقاط الجانب النظري للفصول الثلاث السابقة على الجانب التطبيقي المتمثل في "**الدراسة التحليلية القياسية لتأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات**" وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL، من اجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع، ولتحديد النموذج الذي يفسر الدراسة أحسن تفسير، وضمن هذا السياق قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى 3 مباحث، فتناولنا في المبحث الأول تحليل مسار تطورات متغيرات الدراسة خلال فترة 1990-2020 والمتمثلة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، و الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والطابع

والحقوق الجمركية، أما المبحث الثاني فقد تم التعرف على منهجية تقدير الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL من تعريف بالمنهجية و خطوات تطبيقها، ثم كيفية اختبار تشخيص النموذج، وفي المبحث الأخير تمت الدراسة القياسية من خلال دراسة استقرا ريه السلاسل الزمنية (the unit root test)، ثم قمنا بتكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL، وفي الأخير تناولنا أهم نتائج تقدير نموذج ARDL.

الفصل الأول

تمهيد الفصل

إن ما أدى بظهور مصطلح السياسة الضريبية عندما تعددت استخدامات أدوار الجباية، وبالتالي ظهور نظريات جديدة حول الحياة الاقتصادية للدولة ووظائفها لتولي وضع وإدارة البرامج والسياسات الاقتصادية التي تخدم النمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار والتوازن والتشغيل الكامل للموارد، هذا ما جعل مجال تدخل الدولة واسع وخاصة عند تحديد وظائفها الاقتصادية والمتمثلة في تخصيص الموارد، الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخول، ومنه كان لزاما على الدولة أن تستخدم الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه الوظائف ومن أكثر هذه الأدوات هي الأداة الضريبية.

ومنه اعتبرت السياسة الجبائية كفاعل أساسي للسياسة الاقتصادية لإعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف المجتمع وأهمها التنمية بمختلف مجالاتها، كما ترتب على السياسة الضريبية تشجيع العملية الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات إلى جانب سياسات الإنفاق العامة بالتكامل معها، حيث أن الاقتصاد الوطني لا يمكنه أن يتقدم إذا كان سير العملية الإنتاجية وحركة الاستثمار معاقة بفرض ضرائب مرتفعة، ومن خلال هذا الفصل نقدم تحليلا نستقرئ فيه أهم مفاهيم السياسة الجبائية في الجزائر وكذا أهم الإصلاحات التي مست النظام الضريبي خلال فترة التسعينات ثم أهم الضرائب المستحدثة خلال فترة الإصلاحات، هذا ما جعلنا نعالجه في ثلاث مباحث وفي كل مبحث ثلاث مطالب، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية السياسة الجبائية من تعاريف وأدوات، ومبادئ وخصائص ووسائل، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الإصلاحات الضريبية في الجزائر من مفهوم الإصلاح ودوافعه وخصائصه، وأهدافه وعناصره و مرتكزاته، وأهم الإصلاحات الضريبية، وأخيرا المبحث الثالث تناولنا فيه بنية النظام الضريبي في مضمون برامج الإصلاح الضريبي المطبق في الجزائر من خلال الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وضرائب ورسوم أخرى.

المبحث الأول : مفهوم السياسة الجبائية وتطورها

سعت الدولة الجزائرية إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية من خلال السياسة المالية، باعتبارها رمزا من رموز السيادة ومظهرا من مظاهر السلطة، فالسياسة الجبائية تعتبر أداة تمويلية هامة ومصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة وهي أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن للدولة استخدامها نظرا لما تحققه من مجموعة من الأهداف المتباينة، فهي تلعب دورا مؤثرا على النشاط الاقتصادي في تسييره وتنظيمه، وأداة لتمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخول والثروة بين أفراد المجتمع، فكان ظهورها بعد الأزمة الاقتصادية لسنة1929 لمعالجة الأزمات الاقتصادية، ولإستعاب الجانب النظري للسياسة الجبائية وتطورها سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية السياسة الجبائية

يتم تحديد السياسة المالية لأي دولة ما من خلال تحديد طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بوجود ارتباطات عضوية بين الجباية، وقد تعددت تعاريف السياسة الجبائية نظرا لأهميتها في دعم وتحقيق لأهداف التنمية كونها مصدر أساسي وأداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية وترشيد النفقات وتحفيز الاستثمار، وتشجيع الإنتاج، وقد سعت الدولة الجزائرية جاهدة إلى تطوير وتفعيل تشريعاتها الضريبية

الفرع الأول : تعريف السياسة الجبائية

يمكن أن نحصر تعاريف السياسة الجبائية فيما يلي:

- تعرف السياسة الجبائية على أنها"مجموعة البرامج المتكاملة التي نخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"[1].
- وتعرف على أنها "مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من

[1]– سرار خيرة ، **دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر خلال الفترة(2000–2016)– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجلفة** – مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،جلمعة زيان عاشور، الجلفة، العدد01/35، ص298.

خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة، إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات"[1].

- وهي " عملية تحديد للإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي، وتسهيل عملية دراسة النشاط المالي لتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة بتحقيقها، بناء على رغبات أفراد المجتمع، ولها علاقة مباشرة مع باقي السياسات الأخرى[2].

ومن هذه الصفات يتضح أن للسياسة الجبائية عدة سمات تتلخص فيما يلي[3]:

- تعد السياسة الجبائية مجموعة متكاملة وشاملة من البرامج والخطط لتحقيق أهداف معينة.
- تستند على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق والبرامج الموضوعة، ومنها الإعفاءات والتخفيضات.
- تعد جزءا من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها.
- تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار بطرق متنوعة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعينة التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة، بقصد منح مزايا و إعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة.
- تشكل الوسائل المستخدمة لتحقيق السياسة الجبائية إنفاقا جبائيا يصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مجموعات: التخفيضات الجبائية بالقرض الضريبي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، تأجيل مواعيد الدفع، و الإعفاءات الجبائية.

---

[1]– قرين رشيدة: **السياسة الجبائية بين المفاضلة في والتوسع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائية**، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد20، جوان2016، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، ص315.

[2]– فنغور عبد السلام، **تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة، 2017/2016،ص67.

[3]– شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، السنة 2010/2009، ص 33.

- تحقيق التكامل و الاندماج الاقتصادي، حيث من الممكن أن يتم الاندماج الاقتصادي من خلال التنسيق الضريبي بين الدول من خلال الاعتماد على نفس أنواع الضرائب والتنظيم الفني، وخاصة في نسب الضرائب والامتيازات الضريبية الممنوحة، والتعاون الدولي لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي[1].
- توجيه المستثمرين حسب الخطة المنتهجة من خلال اعتماد الدولة على سياسة جبائية، كالاستثمار في قطاعات اقتصادية والاستثمار في مناطق جديدة من أجل ترقيتها.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الجبائية:

تسعى السياسة الجبائية إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها :

1-**الأهداف العامة:** تسعى هذه الأهداف إلى تحقيق العدالة الضريبية في توزيع الدخول وتمويل الميزانية العامة للدولة، وأهداف سياسية متمثلة في سيادة الدولة من خلال سيادة القانون ويمكن تمثيلها فيما يلي[2]:

- ✓ **السياسة الضريبية وإعادة توزيع الدخل:** إن أهداف السياسة المالية جعلت السياسة الضريبية أهم أداة في يد الدولة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مساهمة الضريبة في إعادة توزيع الدخل القومي، و دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل يعتمد بشكل أساسي على تأثيره على الدخل النقدي والدخل الحقيقي للأشخاص الطبيعيين.
- ✓ **السياسة الضريبية وتحقيق التوازن الاقتصادي:** تعتمد قدرة الدولة على إنفاق الأموال العامة وزيادة معدل النمو الاقتصادي على ما يتوفر لديها من إيرادات مالية لتمويل نفقاتها، وتعمل الدولة على تنمية مصادر التمويل الداخلية، وهنا يتم التأكيد على دور الضرائب في تعزيز دور التمويل الداخلي وزيادة الإيرادات العامة المطلوبة في عملية

---

[1]- عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في توزيع الدخل الوطني- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص129

[2]- لخضر عبيرات، **فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**- أطروحة الدكتوراه في العلوم ، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، 2018/2017، ص91

تمويل التنمية من خلال تعبئة الموارد الوطنية اللازمة في عملية التنمية لخلق إيرادات تولد ضرائب جديدة، وتوجيه الأموال نحو الاستثمار، وزيادة القدرة الإنتاجية، وإعادة توزيع الدخل والثروات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي].

2-الأهداف الاقتصادية: يستغل فرض الضريبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في المجتمع، ومن أهمها مايلي[1]:

- ✓ **توجيه الاستثمار المحلي إلى بعض القطاعات المفيدة:** تتدخل الدولة من خلال السياسة الضريبية للتأثير على سلوك المستهلك من خلال دمج أسعار الضرائب في أسعار السلع والخدمات لتشجيع الاستثمار في مجالات معينة أو تقييد الاستثمار في مناطق معينة، ولتشجيع قطاع معين سيتم اعتماد إعفاءات ضريبية كاملة أو تخفيض معدلات الضرائب لتحفيز الاستثمار في القطاع، لأن إلغاء القطاع أو تقليصه سيزيد من العوائد التي يحصل عليها المستثمرون .
- ✓ **تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية :** تفرض الدول ضرائب على السلع المستوردة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة، هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخلق ظروف تنافسية أفضل للمنتجات المصنعة محليا[2].
- ✓ **تحقيق الاندماج الاقتصادي:** ويتم عن طريق التنسيق الضريبي بين الدول، من خلال الاعتماد على نفس أنواع الضرائب والتنظيم الفني، وخاصة في نسب الضرائب والامتيازات الضريبية الممنوحة والتعاون الدولي لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

---

[1]- د/ محمد أبو ناصر ،محفوظ المشاعلة ، فراس عطا الله الشهوان، **الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الثانية ، دائرة المكتبة الوطنية، عمان ، الأردن، 2003، ص7.

[2]- مشري حم الجبيب، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر**، مذكرة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص95

- ✓ **توجيه قرارات المستثمرين:** يكون دور السياسة الجبائية فعال في الضغط على المستثمرين وتوجيههم حسب الخطة التي رسمتها الدولة، مثل توجيههم إلى استثمارات في قطاعات اقتصادية دون أخرى، أو في مناطق يراد ترقيتها وكذلك في كمية الإنتاج المراد إنتاجها[1].
- ✓ **دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة التوزيعية:** سواء كانت دولة متقدمة أو متخلفة اقتصاديا، فإن هذا الهدف يعتبر في غاية الأهمية لأنه يلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمن القومي للمجتمع، خاصة عندما تتسع الفجوة الداخلية بين الأغنياء والفقراء، مما يساهم في زيادة تركز الثروة والدخل في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا، مثل ازدواجية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الإنتاجية، وانخفاض مرونة عوامل الإنتاج[2].

3- الهدف الاجتماعي: ويعتبر مكملاً للأهداف الاقتصادية حيث يهدف إلى القضاء على الفقر ويرتبط بالأهداف الاقتصادية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتوجيه الأنشطة إلى المناطق الفقيرة، ويحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية من خلال زيادة القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود[3].

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الجبائية وخصائصها

الفرع الأول: مبادئ السياسة الجبائية

يقصد بمبادئ السياسة الجبائية وضع أسس يتم الالتزام والتقيد بها لضبط عملها، وتحقيق نتائجها ولتقييم هذه السياسة الضريبية وجب الالتزام بهذه المبادئ، حيث عند وضع أسس النظام الضريبي

---

[1]- سرار خيرة، **دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر خلال الفترة(2000-2016)**، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2]- لمرسي سيد الحجازي ، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2001، ص49.

[3]- مشري حم الحبيب، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص96.

يجب إتباع قواعد وأسس من أجل تحقيق مصلحة المكلفين بالضرائب ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، ويعد أدم سميث أول من حدد هذه القواعد[1] :

1- **قاعدة العدالة:** وتعتبر هذه القاعدة من أهم القضايا التي يناقشها المهتمين بشؤون الجباية، وتعني هذه القاعدة أن جميع أفراد المجتمع يساهمون في العبء العام بحسب قدرتهم على الدفع، ولذلك يجب أن تكون الضرائب متناسبة مع دخل وثروة دافعي الضرائب، فتزداد الخدمات بما يتناسب طرديا مع الدخل والثروة الشخصية، لذا فإن الضريبة المتناسبة هي تحقيق العدالة في إطار الدور التقليدي للمالية العامة، ونرى هذه العدالة الضريبية لا يقبلها الجميع لأن بعضهم يعتقد أن العدالة الضريبية تتحقق من خلال الضرائب التصاعدية.

2- **قاعدة التأكد والوضوح:** تكون فيه الضريبة محددة وواضحة وتفرض على أساس اليقين والتأكد، ويجب أن يكون هناك تحديد تام ودقيق في السعر الذي تفرض به والوقت وكيفية تحصيلها، حتى لا يكون هناك تلاعب وفساد وعند تحقق العدالة في جباية الضريبة لذلك وجب الوضوح التام في جميع الجوانب حتى يتحقق من خلالها مبدأ اليقين التام، ونلاحظ أن التشريعات الضريبية الجديدة اعتمدت على هذا المبدأ، مما جعل الضريبة تكون واضحة ومحددة من حيث وقتها وسعرها ووعائها وكيفية تحصيلها.

3- **قاعدة الملاءة:** يتم في هذه القاعدة فرض الضريبة في الوقت المناسب والطريقة التي تتلاءم مع رغبة الممول وظروفه لذلك تسمى ملائمة الضريبة عند دفعها على حسب ظروف دافعها حتى تتيح إمكانية دفعها، وتكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول الممول على دخله أو عوائده وإيراداته، وبالتالي فإن الضريبة على الدخل تتحقق من النشاطات الأخرى بحيث يراعي في تحصيله تحقق الدخل.

4- **قاعدة الاقتصاد:** ويعني بهذه القاعدة أن تختار الدولة أسلوبا للجباية يكلفها أقل نفقة ممكنة حتى لا يتحمل المكلف أعباء في غير محلها، وتسمى هذه القاعدة عند أدم

---

[1]- عفيف عبد الحميد، **دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2014)**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3، العدد2، 2014، ص 237.

سميث الاقتصاد في تكلفة جباية الضريبة، ولنقصان الفرق بين ما يدفعه المكلف وما يدخل خزينة الدولة، فهي تحمل المكلف أعباء لا تقابلها أي زيادة في الإيرادات العامة، وبالتالي اعتماد هذه القاعدة يجعل أحسن الضرائب التي تتميز بانخفاض تكلفة جبايتها وزيادة حصيلتها.

الفرع الثاني: خصائص السياسة الجبائية

- السياسة الجبائية هي جزء من السياسة المالية للدولة.
- تنهتج السياسة الجبائية خطوط هادفة تتكامل فيها الأدوات والوسائل والبرامج المتعددة والمتنوعة.
- تعتبر السياسة الجبائية جزء من السياسة الاقتصادية للدولة، لذا وجب أن تكون السياسة الضريبية منسجمة مع الفلسفة الاقتصادية للدولة، ولتحقيق أهدافها وغاياتها تستخدم مجموعة من الأدوت والوسائل.
- تعتبر السياسة الضريبية لأي دولة مهمة لما لها من مكانة واضحة في المجتمع .

المطلب الثالث: مقومات السياسة الجبائية و عوائقها

الفرع الأول: مقومات السياسة الجبائية

✓ **المقدرة التكليفية:** تتوقف المقدرة التكليفية على فائض الاستهلاك الفعلي عن الحد الأدنى من الاستهلاك الضروري للأفراد، ويكون دفع الضرائب من الفائض الاقتصادي أي فائض الإنتاج عن حد الكفاف[1]، حيث تتحدد القدرة التكليفية على أساس عدم المساواة الموجودة في توزيع الدخل الوطني الخام وعادات وتقاليد المجتمع لذلك يصعب قياسه، ومنه تتغير القدرة التكليفية حسب المستوى الفعلي للدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي هي إحدى عناصر المقدرة المالية للدخل الوطني أي قدرة الدخل على تحمل وتمويل التدفق الجبائي، وتتأثر

[1]– فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي – مدخل للدراسات الاقتصادية**، دارالحداثة، بيروت ، لبنان، 2008، ص 376.

المقدرة التكليفية بثلاث فئات من العوامل منها[1]: العوامل البشرية، العوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية.

- ✓ **هيكل الاقتطاع الجبائي:** يقصد به مكانة كل من الاقتطاعات الجبائية المباشرة والاقتطاعات الجبائية غير المباشرة في النظام الجبائي، حيث توجد علاقة وارتباط بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وهيكل الاقتطاع الجبائي، إضافة إلى عوامل تاريخية تحدد بنية الهيكل الجبائي.
- ✓ **إستراتيجية الاقتطاع الجبائي:** يجب أخذ مبدأين أساسين لإتباع استراتيجية الاقتطاع الجبائي مبدأ التوليف والتوفيق في الاقتطاعات الجبائية ومبدأ ضمان استمرارية النظام الجبائي على المدى الطويل للإلمام والتحكم في أدوات التقنية الجبائية، كما يمكن تهيئة قواعد الوعاء من جهة للحصول على اقتطاعات ثابتة ومرنة، ويجب التمييز بين نسبة الإخضاع الحدية والهامشية والمتوسطة فيما يتعلق بتصاعدية الإقتطاع الجبائي[2] .
- ✓ **المحيط المؤسساتي:** إن استقرار أي إدارة جبائية سواء كانت مؤسسات أو هيئات رسمية يؤدي إلى استقرار السياسة الجبائية والارتقاء بها إلى نظام جبائي فعال، كما أن إصلاح التشريع الجبائي لا يكفي لوحده بل بتطبيق سليم من طرف إدارة مؤهلة و من طرف أشخاص ذو كفاءة عالية لذلك من أجل جلب المهارات للحفاظ على القيم المهنية، وهو من متطلبات الخدمة العمومية، فكل نفقة تصرف لتحسين وضعية الموظفين في الإدارة الجبائية تجعل هناك حظوظ وافرة للحصول على نتائج إيجابية وأهمها الإيرادات الجبائية المعتبرة، حيث ضعف الهياكل الإدارية يجعل من السياسة الجبائية تفرغ من محتواها، وبالتالي الإدارة جيدة التسيير تجعل من النظام الجبائي جيد، وبالتالي فالإدارة الجبائية تعبر عن الجهاز الذي تنفذ من خلاله السياسة الجبائية.

الفرع الثاني: عوائق السياسة الجبائية

---

[1]- فلاح محمد، **السياسة الجبائية – الأهداف والأدوات- حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر،2005-2006،ص58.

[2]- فلاح محمد، **السياسة الجبائية – الأهداف والأدوات- حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص68.

لا يخلو تطبيق أهداف السياسة الجبائية من العوائق والعراقيل تحول دون فعاليتها واستمرارها والتي تؤدي إلى انعكاسات سلبية عليها، ولذلك وجب على صانعي السياسة الجبائية وضع حد لهذه المعوقات وتتجلى مظاهر هذه المعيقات في الضغط الجبائي والازدواج الضريبي ، الغش والتهرب الضريبي.

1- مفهوم الضغط الجبائي: يعتبر من أهم المسائل التي تطرح في التشريعات الجبائية فهي تشكل أهم مصادر تمويل الدولة.

1-1- تعريف الضغط الجبائي وكيفية حسابه:

تفرض الضريبة على جميع المستويات وتختلف درجة تأثيرها باختلافات الاقتطاعات الضريبية على مختلف المواد الخاضعة لها وهذا ما يسمى بالضغط الجبائيLa pression fiscale الذي يعتبر أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظام الجبائي، ويمكن تعريفه على النحو التالي:

- يعرف على أنه " العلاقة بين الأعباء الضريبية التي يتحملها شخص معين من جهة والمداخيل التي يتحصل عليها من جهة أخرى"[1].
- " يعتبر الضغط الجبائي مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية"[2].

ويتم تحديد معايير الضغط الجبائي كالتالي[3]:

- ضغط ضريبي خاص ويمثل النسبة بين الاقتطاع الذي يتحمله فرد ما والدخل المحصل عليه في فترة زمنية ويحسب كالآتي: **ض. ض. خ**= مجموع الاقتطاعات/ الدخل المتاح

- ضغط ضريبي عام، ويحسب على أنه النسبة بين مجموع الاقتطاعات الضريبية لبلد ما والدخل المحلي الإجمالي ويحسب كالآتي:

---

[1]- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، دار الجامعية، القاهرة،1998، ص72.

[2]- حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 3، العدد الرابع ، جوان 2006، ص282.

[3]- حداد فريد، **آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر2، 2012/2011، ص46.

ض.ض.ع =مجموع الإقتطاعات الإجبارية / الدخل المحلي الإجمالي.

كما يجدر بنا الاشارة إلى الأنواع الأخرى للضغط الضريبي منها الحقيقية والوهمية، حيث أن الضغط الجبائي الوهمي يخص الدول ذات الريوع البترولية، أما الضغط الجبائي الحقيقي منسوب للناتج المحلي الخام خارج المحروقات ويكون أكثر دلالة، ويتكون الضغط الجبائي الحقيقي من نوعين[1]:

الضغط الجبائي غير المباشر =الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة/حجم النفقات الاستهلاكية

الضغط الجبائي المباشر =الاقتطاعات الجبائية المباشرة/ حجم المداخيل المحققة

1-2- محددات الضغط الجبائي:

ويقوم الضغط الجبائي على المقدرة التكليفية العامة والمقدرة التكليفية الفردية، وتحسب المقدرة التكليفية على أنها المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروح منها مستوى الاستهلاك الضروري[2].

وقد أوضح ArtherLaffer العالم الأمريكي الاقتصادي صاحب فكرة "الضريبة تقتل الضريبة" أن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي غلى زيادة في الحصيلة الضريبية للدولة، إلى حد العتبة المثلى، أما إذا تجاوزت معدلات الضريبة هذه العتبة فإنها تقوم بتثبيط النشاط الاقتصادي و تصبح عبئا على للاقتصاد وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1]- شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2]- فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص102.

شكل رقم (01):منحنى لافر *Laffer*

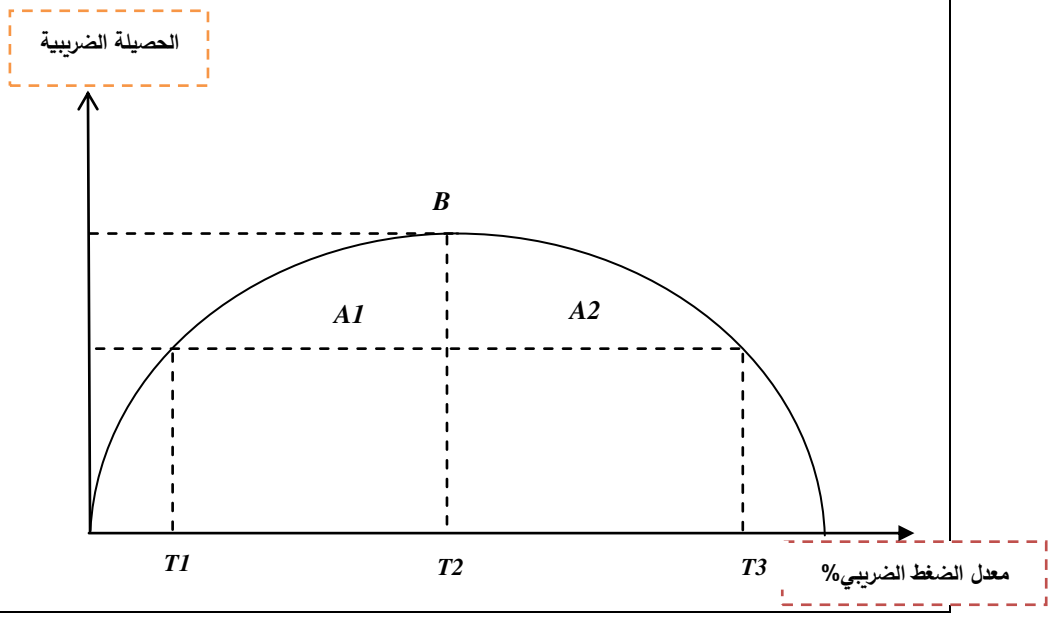

المصدر: عبيرات لخضر ، **فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**- مرجع سبق ذكره، ص:62.

استنادا إلى الشكل السابق فإنه يمكن تقسيم المنحنى إلى مرحلتين حيث في المرحلة الأولى (T1-T2) تعبر عن الحدود المقبولة والعادية للضغط الجبائي و تكون العلاقة طردية بين الضغط الضريبي والإيراد الضريبي حتى إلى مستوى أمثل من الضغط أما المرحلة الثانية (T2-T3) تصبح العلاقة عكسية، بحيث أي زيادة في الضرائب ستؤثر بالسلب على الحصيلة الضريبية.

2- الازدواج الضريبي:

يعتبر الازدواج الضريبي من أهم الصعوبات التي تواجه الإدارات الضريبية في تطبيق القوانين والتعليمات ويتحقق الازدواج الضريبي نتيجة عدم الصياغة المحكمة للقوانين الضريبية ويتحقق نتيجة رغبة الدولة في زيادة الحصيلة الضريبية مما يدفعها لفرض الضريبة أكثر من مرة وكذلك يتحقق الازدواج الضريبي نتيجة اختلاف الدول في المبادئ الفنية والنظم التي يقوم عليها التشريع الضريبي

2-1- تعريف الازدواج الضريبي : هناك عده تعاريف للازدواج الضريبي فمنهم من يعرفه بأنه:

- "خضوع المال نفسه لأكثر من مره لضريبة من نفس النوع ونفس الشخص في نفس المدة"[1].
- كما يعرف الازدواج الضريبي بأنه: "فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على نفس المكلف وعلى نفس الوعاء في نفس المدة الزمنية بين الذمة المالية للمكلف والذمة المالية للشركة حيث إذا تم فرض ضريبة على أرباح الشركات من جهة و فرض ضريبة على المساهمين في الشركة من جهة أخرى هنا لا يوجد ازدواج ضريبي"[2]

2-2- شروط الازدواج الضريبي: لتحقيق الازدواج الضريبي يجب أن تتحقق مجموعه من الشروط نذكر منها[3]:

- **وحدة المكلف:** حيث يكون فيه المكلف هو نفسه ففي حالة اختلاف المكلف لا نكون هنا أمام ازدواج ضريبي.
- **وحدة الوعاء:** و تفرض الضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة واحدة.
- **وحدة المدة الزمنية والواقعة المنشأة للضريبة:** أي أن نفس الوعاء يخضع لذات الضريبة عن مدة زمنية واحدة ولنفس الواقعة المنشأة للضريبة.

2-3- أسباب الازدواج الضريبي: تعود أسباب الازدواج الضريبي إلى عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية نذكر منها[4]:

- تقوم الدولة إلى التوسع في الضرائب نتيجة تزايد حجم النفقات العامة، حيث تقوم الدولة في تحقيق العبء النفسي على الأشخاص من خلال ارتفاع معدلات الضرائب وتقسيمها على أكثر من ضريبة متشابهة.
- فرض الضريبة على كافة دخل الأشخاص دون مراعاة مصدره.

---

[1]- زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية ، بيروت ،1998، ص180.

[2]- رضا خلاصي، **تحليل ظاهرة الغش الجبائي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2008 ص412.

[3]- قاسمي محمد، **عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة2، 2018-2019، ص 95

[4]- بريشي عبد الكريم ، **فعالية النظام الجبائي في ظل توجيه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية- دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري في الفترة ما بين 2000-2007**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2007/2006، ص99.

- سهوله انتقال اليد العاملة بين الدول وحركه قويه لرؤوس الأموال الأجنبية.
- عدم التنسيق بين التشريعات الجبائية والاختلاف بينها.

3- الغش الضريبي

يقترن وجود ظاهرة الغش و التهرب الضريبي بوجود الضريبة نفسها، فهي من أهم انشغالات المشرع فهي تهدد وجود النظام الضريبي، فيحاول من خلالها المكلف التخلص من دفع الضريبة باستغلال الثغرات الموجودة في النصوص التشريعية، وتعد هذه الظاهرة من أكثر الظواهر التي تمت دراستها من قبل الباحثين.

3-1- تعريف الغش الضريبي: تعددت مفاهيم الغش الضريبي ويمكن تعريفه على النحو التالي:

- يعرف الغش الضريبي على أنه " أي فعل يقوم به شخص معين بسوء نية، يتنافى مع القانون وينتهك به حقوق الآخرين"[1].
- وعرفه Paul Marie Gaudement على أنه: " خرق مباشر وعمدي للقانون الجبائي "[2].
- ويمكن تعريفه على أنه " تلك المخالفات المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الجبائي أو استغلال الثغرات القانونية للتخلص بشتى الوسائل والأشكال من الواجب الضريبي"[3].
- "الغش الضريبي تصرف غير قانوني يتم من خلاله إخفاء نسبة من الضرائب أو تضخيم نسبة من الأعباء"[4]

3-2-أنواع الغش الضريبي: للغش الضريبي تصنيفان غش بسيط وغش مركب:

أ- **الغش الضريبي البسيط:** يرتبط بحسن النية فكل تصرف من طرف المكلف من أجل التخلص من الضريبة أو بغية تخفيضها بأقل قدر ممكن، معتمدا في ذلك تصريحات خاطئة عمدا أو تأخيرها وعدم تقديمها[1].

---

[1]- تا عبد الله وفاء، **أثر العولمة الاقتصادية على السياسة الجبائية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، نخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، 2019-2020 ، ص 102

[2] – Paul Marie Gaudement , **Finances publiques** : impot, emprunt , collection, unversité nouvelle , éditions Montchrestien,1981,p290.

[3]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005، ص ص209-210

[4] – Jean Jacques NEUER, **la Fraude Fiscale Internationale**, PUF 2001 , P23.

ب-الغش الضريبي المركب: يكون من خلال استعمال فواتير مزورة لتجنب الضريبة، واستعمال طرق تدليسية للتهرب من دفع الضريبة.

4- التهرب الضريبي:

4-1- تعريف التهرب الضريبي: يعرف التهرب الضريبي على انه "ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص أخر ولتحقيق التهرب يأخذ المكلف القانوني عده طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة"[2].

- وقد عرفه ج. س مارتيتر J.C Martines بأنه:" فن تفادي الوقوع في جاذبية القانون الجبائي والاستفادة من الثغرات التي يشتملها"[3].

4-2- أسباب التهرب الضريبي :هناك عده عوامل تدفع بالمكلف لعدم الالتزام بواجباته الضريبية وبالتالي يلجأ للتهرب الضريبي ونذكر منها[4]:

- أن العوامل النفسية لها تأثير كبير في تحديد حجم التهرب الضريبي فكلما زاد الوعي الضريبي ضعف الباعث النفسي على التهرب الضريبي كما أنه إذا انخفض الوعي الضريبي سادت الكراهية للضريبة واختفت العقوبة المعنوية التي يوقعها الشعور العام للمتهربين.
- عدم الاستقرار السياسي لأي دولة وعدم قدرتها على القيام بوظيفتها يكون سببا في ظاهره التهرب الضريبي من طرف المكلفين الذين يرون عدم قدرة الدولة على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية[1].

---

[1]- بكريتي بومدين ، يوسفي رشيد، **دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حالة : المراجعة الجبائية لملف جبائي على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغلنم خلال السنوات 2013،2012،2011**، جامعة مستغانم، مجلة دراسات جبائية، المجلد4، العدد1،2015، ص41.

[2]- صلعه سمية ، بوخذوني وهيبة، **فعاليه الرقابة الجبائية في مكافحه التهرب الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض** -، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2، المجلد9 ، العدد 1، 2020 ،صفحه 74

[3] – Jean clande martine,.**La froud fiscale,** paris, 1984,p13

[4]- بوزيد سفيان، **التهرب الضريبي... مفهوم وقياس**، مجلة Economie et de management ، العدد 15،2016، مستغانم، ص ص 144-145

- الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يمر بها المكلف تكون سبب في محاوله التهرب والغش الضريبي وفي حاله ما إذا كان دخله ضعيف فإن التهرب الضريبي يزيد لأنه يمر بظروف اقتصادية ومالية سيئة ففي حاله ما إذا كانت مشاريعه صغيره فانه يقوم بإخفاء ما يجب دفعه للحفاظ على مشروعه أمام ثقل العبئ الضريبي.
- إن التهرب الضريبي يتأثر بمدى استقرار التشريع الضريبي ونذكرها في جملة من العوامل التالية:

✓ **تعقد النظام الضريبي:** يكون التهرب الضريبي في حاله إجراء الضريبة العديدة والمعقدة سواء أثناء ربطها أوتحصيلها.

✓ **ثقل عبء الضريبة:** وهو عامل أساسي لتهرب الأفراد من الضريبة حتى في حالة زيادة هذا العبء يدفع بالمكلفين إلى التهرب الضريبي.

✓ **عدم استقرار التشريع الضريبي:** إن التغيرات في التشريع الضريبي الدائم يؤدي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين[2]، مما يجعل المكلف لا يثق بالنظام الضريبي وبالتالي التهرب الضريبي.

✓ **ضعف الرقابة الضريبية:** عندما تكون هناك ضعف في الرقاب أو عدم وجودها يجعل من المكلف يزيد ميله للتهرب الضريبي.

✓ **ضعف العقاب المفروض على المتهرب:** إذا كانت قيمة العقاب المفروض على المتهرب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف في حاله تهربه من الضريبة فإنه يقوم هذا الأخير بالابتعاد عن ذلك التهرب ويحاول التقليل منه لكن إذا كانت قيمة العقاب اقل من المبلغ الذي يعودوا عليه آو غير موجود فإنه يكثر من التهرب الضريبي[3].

---

[1]– عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2001 ، ص 809.

[2] –Andréé Margairaz , **le Fraude Fiscale et ses succédanés**, deuxiéme édition,suise,1977,p175.

[3] –Fiscalité Direction , **actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I** Alger, Anep, p126.

4-3- طرق مكافحة التهرب الضريبي: يمكن عرض مجموعة من العناصر لمعالجة هذه الظاهرة يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ **تحسين فعالية النظام الضريبي:** إن عدم فعالية النظام الضريبي يولد ظاهرة التهرب الضريبي ولمعالجة هذه الظاهرة وجب تحسين فعالية النظام الضريبي من خلال ما يلي:
- ✓ **تبسيط النظام الضريبي** : ويكون هذا من خلال تسهيل إجراءات تحصيل الضرائب، وقلة التعديلات التي تطرأ على التشريعات الضريبية وتسهيل صياغتها حتى يتسنى للمكلف فهمها، لأن عدم استقرارها يؤدي إلى حساسية اتجاه الضريبية لذلك وجب تبسيطها واستقرارها ووضوحها لمكافحة التهرب الضريبي.
- ✓ **إرساء نظام ضريبي عادل:** ويكون هذا الإرساء النظامي من خلال ما يلي[2]:
  - الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة.
  - الأخذ بمبدأ شمولية الضريبة.
  - محاولة اعتدال معدل الضريبة.
  - محاولة تجنب الازدواج الضريبي.
  - الاستناد على إعفاءات ضريبية مدروسة.
  - المساواة بين الممولين أمام قانون الضريبة.
- ✓ **تحسين التشريع الضريبي:** وذلك لتجنب الثغرات تجعل من المكلف يلجأ للتهرب الضريبي فالصياغة المحكمة لنصوص التشريع الضريبي يسد على المكلف منافذ التهرب.
- ✓ **تحسين الجهاز الإداري الضريبي:** إن النظام الضريبي الجيد لا يمكن أن يتحقق إلا بالإدارة التي تنفذه على أرض الواقع[3]، فالإدارة الضريبية التي تتميز بالكفاءة من حيث التطبيق أو التنظيم تكون سببا في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي.

---

[1]- ناصر مراد ، **إشكالية التهرب الضريبي**، مجلة الحقيقة، المجلد9، العدد2، 2010،جامعة أحمد دراية، أدرار، ص ص 125-126.

[2]- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب ، **المالية العامة** ،، دار زهران، عمان، الأردن ،1997، ص210.

[3]- رضا بوعزيزي ، **التهرب الضريبي في الجزائر (1992-1996)** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 1999، ص 70.

- ✓ **تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف:** ويكون هذا التحسين لكسب ثقة المكلف و تخفيف حدة التوتر بين المكلف والإدارة الضريبية وتضافر التعاون والتضامن بينهما.
- ✓ **تحسين الرقابة الجبائية:** تقوم الإدارة الضريبية بعدة أشكال من الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي وللكشف المخلفات المرتكبة من طرف المكلفين ويكون تحسين الرقابة الجبائية من خلال ما يلي:

- وضع إطار قانوني للرقابة الجبائية لتوضيح مختلف صلاحيات الإدارة تجاه المكلفين خلال ممارستها لمهمتها الرقابية، وبالمقابل حماية المكلف من مختلف أشكال التعسف.
- الغرامات والعقوبات الجبائية والتي تعتمد عليها فعالية الرقابة الجبائية لضمان التحصيل الجيد للضريبة وزيادة مردوديتها.

ومنه تعتبر السياسة الجبائية وسيلة تحفيز الأعوان الاقتصاديين، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والركود، كما تعتبر عنصر مرافق للسياسة المالية والنقدية وتتخذها الدولة لتحقيق بعض الأهداف، فهي أداة للادخار وبالتالي توفير الموارد مما يساهم في عملية التنمية، وتختلف أثار السياسة الجبائية باختلاف البنية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر

عمل إصلاح النظام الضريبي الذي نفذ منذ عام 1992 على استقرار المنظومة الضريبية التي فشلت في السابق في مواكبة التطور الاقتصادي والسياسي في العالم، وجعل منه نقطة تحول في الفصل بين النظامين القديم والجديد، هذا النظام الضريبي تطلب إجراء تغييرات مستمرة و بأفضل الطرق من حيث التشريع الضريبي، والإدارة الضريبية ومعدلات وأنواع الضرائب، وكذا الأوعية الضريبية، ومنه العمل على تحسين الربحية والكفاءة، وسد الثغرات في النظام السابق، وكذا تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لبلوغ النمو الاقتصادي يمكن الدولة من إحلال الصادرات محل الواردات

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي و دوافعه وخصائصه

إن إصلاح النظام الضريبي يهدف إلى التطور في اتجاه إيجابي، ومحاولة سد الثغرات القانونية في النظام الضريبي السابق، وذلك لزيادة فعاليته وتحسين الكفاءة ومن أجل الرفع من مردود وخدمة الاقتصاد الوطنية العام والخاص، ومن خلال هذا سوف نتطرق إلى مفهوم الإصلاح الضريبي وأهم دوافعه وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي

"هو مجموعة التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ويهدف غالبا هذا الإصلاح إلى تحقيق خطة اقتصادية مستقبلية،

وقد يشمل هذا الإصلاح جميع هياكل النظام الجبائي أو جزءا منه أي مجموعة من الضرائب المراد تحسين مردوديتها المالية"[1].

كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه " مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، ولا يعني الإصلاح بأي حال من الأحوال مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي، وهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر

[1]– سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب، سياسة – نظم– قضايا معاصره**، الإسكندرية (مصر)، الدار الجامعية، 2001، ص259

فترة زمنية طويلة"[1]، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار الإصلاح الجبائي هو مجموعة من التغيرات التي تحدثها الدولة والتي تمس المنظومة الجبائية والتي يكون هدفها الأساسي هو تحسين المردودية المالية لهذا النظام من أجل تغطية النفقات العمومية[2].

الفرع الثاني: دوافع (أسباب) الإصلاح الضريبي

أدى ضعف هيكل النظام الضريبي وفشل الوظائف الأساسية في العالم النامي إلى ظهور أشكال مختلفة من أوجه القصور في الإيرادات الضريبية، وسوء التسيير في وظائفه الأساسية، وتكمن أهم الأسباب والدوافع الرئيسية للإصلاح الضريبي فيما يلي:

- ✓ **عدم تغير النظام الضريبي:** إن النظام الضريبي لم تحدث به تغيرات جذرية وهذا منذ الاستقلال إلى نهاية 1991 ما عدا التغيرات التي طرأت على ضريبة المرتبات والأجور والتي توجهت بوضع سلم ضريبي خاص عام 1985.
- ✓ **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** إن التغييرات المستمرة في قوانين الضرائب المختلفة جعلت من الصعب للغاية على كل من الموظفين ودافعي الضرائب السيطرة عليها وتطبيقها، ومع تنوع الضرائب ومعدلاتها، وكذلك اختلاف مواعيد تحصيلها، يجعل من إدارة الضرائب وتطبيقها أمراً بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى أن هناك العديد من التغييرات في النظام الضريبي في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى عدم الاستقرار في النظام[3]، كما أنه شكل صعوبة في تسيير جباية المؤسسة وكذا مهمة موظفي إدارة الضرائب.

---

[1]– قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 142 249.

[2]– ملال محمد، رابحي بوعبد الله، **دور الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة– دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992–2019)** ، مجلة البشائر الاقتصادية، الجلد السابع، العدد02، أوت 2021، ص 2014.

[3] – لشلح الصافية، **الإصلاح الضريبي، الأسباب ، الدوافع والأهداف**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد الرابع، ديسمبر 2016، ص267.

- ✓ **نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة :** فالنظام الضريبي القائم غير ملائم والذي يتكيف مع المؤسسة، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، وأمام العمليات الجديدة الاقتصاد السوق[1].
- ✓ **نظام ضريبي غير متوازن :** عدم توازن النظام الضريبي لهيمنة الحماية البترولية على الإيرادات الضريبية، و إهمال الجباية العادية و هو ما يفسر الإصلاحات التي عرفها النظام ، خاصة بعد أزمة البترول سنة 1986.
- ✓ **ضعف العدالة الضريبية:** كان النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح يتميز بخصائص غير عادلة، حيث كانت طريقة الاقتطاع من المصدر تقتصر على بعض الدخل ولا تنطبق على أجزاء أخرى، وكانت الضرائب المباشرة تعتمد أساسا على معدلات الضريبة النسبية أو معدلات الضريبة التصاعدية، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك أيضا أنواع محددة من الضرائب تراعي الظروف العامة لدافعي الضرائب والاختلافات في المعاملة الضريبية بين الجهات العامة والخاصة[2] .
- ✓ **انتشار الغش والتهرب الضريبي:** أدى تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره، بالإضافة إلى وجود عدة ثغرات في التشريع الضريبي، التي تمكن المكلف باستغلال ذلك النقص للتهرب الضريبي زيادة على نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين، واعتقادهم أن الضريبة تمس أموالهم الخاصة دون مقابل، هذا ما يدفعهم إلى استعمال كل الطرق والوسائل الممكنة لاجتناب الضريبة وإلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي[3].

---

[1]– عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2012)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ص 106

[2]– مصباح حراق ، محمد أمين، مداخلة بعنوان **تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد الاصلاحات الضريبي لسنة 1992 – دراسة حالة للفترة (1992–2018)**، الملتقى العلمي الوطني الموسوم تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل الاقتصاديات الراهنة والمستقبلية يوم 21 نوفمبر 2019، ص 4.

[3]– ناصر مراد ، **التهرب والغش الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر ، 2004، ص ص 10–12

الفرع الثالث: خصائص الاصلاح الضريبي

وتكمن أهم خصائص الاصلاح الضريبي في الجزائر فيما يلي[1]:

1- **الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الاقتصادي:** يقصد بالإصلاح الاقتصادي إزالة العيوب والشوائب التي تميز الاقتصاد القومي، ويعتبر النظام الضريبي من أعمدة الاقتصاد الوطني، لا ينجح الإصلاح الاقتصادي دون إصلاح النظام الجبائي.
2- **الإصلاح الضريبي ظاهرة عامة وضرورية:** نظراً للاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، و فضلاً عن الجهود المبذولة لخصخصة القطاع العام، فإن هناك حاجة إلى إصلاح ضريبي عالمي في جميع الأنظمة المتأثرة بهذه الأحداث، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية.
3- **تعدد أنماط الإصلاح الضريبي وأهدافه:** يمكن أن يكون جزئيا يهدف إلى إصلاح الخلل التشريعي في قانون الضرائب أو سد الثغرات في القانون، أو يمكن أن يكون شاملا يهدف إلى تحقيق أهداف متعددة أهمها تبسيط النظام الضريبي كما هو الحال مع وكان الدافع وراء معظم الإصلاحات الضريبية للشركات هو الرغبة في زيادة المنافسة وتجنب التشوهات التي يسببها النظام القديم.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي وعناصره و مرتكزاته

نتعرف في هذا المطلب إلى أهم أهداف الإصلاح الضريبي وعناصره وأهم مرتكزاته

الفرع الأول : أهداف الإصلاح الضريبي

من أجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في إصلاحها الضريبي، لا بد من تنفيذ إصلاحات شاملة ومتكاملة، وهو ما دفع الجزائر إلى تحديد الأهداف التالية فيما يتعلق بنظامها الضريبي.[1]:

---

[1]- سلطاني سمير، شافعي عبدو، **دور الاصلاحات الضريبية في تحسين الآداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد01، جوان 2021، ص 219.

1- **تبسيط النظام الضريبي:** ويتم فيه استبدال بعض الضرائب المعقدة بضرائب بسيطة وإلغاء بعض الضرائب غير الضرورية، أو جعل القانون الضريبي واضحا ومدعوما بتحليل وتفسير الخبراء، والنتيجة هي أن يصبح النظام الضريبي أكثر شفافية ووضوحا، مما له أهمية كبيرةفي التأثير الإيجابي على الإدارة والمؤسسات الضريبية

2- **تخفيف العبء الضريبي:** يعتبر العبء الضريبي المفرط من أهم عيوب النظام الضريبي للمؤسسات، لأنه غير عادل في حقها ويؤدي عادة إلى خلل في التوازن المالي للمؤسسة، لذلك تواجه المؤسسات صعوبات مالية متنوعة مما يحد من خططها التوسعية، وعليه أصبح من الضرورة تخفيف الأعباء الضريبية من خلال خفض المعدلات الضريبية، لتحفيز المؤسسات على ممارسة وتوسيع أنشطتها، بالإضافة عن تشجيع تكوين مؤسسات جديدة، و تمت إعادة هيكلة النظام الضريبي في عام 1992، حيث جمعت بعض الضرائب في ضريبة واحدة، مما أدى إلى تقليص الأعباء الضريبية.

3- **إدارة ضريبية فعالة:** لنجاح النظام الضريبي وجب وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه ومتابعته، ولتحقيق إدارة ضريبية فعالة وجب وضع خطة تتمثل فيما يلي[2]:

- رفع عدد الموظفين بالجهاز الضريبي بما يتناسب وعدد المكلفين بالضريبة
- إنشاء مدرسة وطنية للضرائب.
- تعميم استعمال الإعلام الآلي في جميع مصالح الجهاز الضريبي.
- إزالة البيروقراطية وكل العراقيل الموجودة داخل إدارة الضرائب مما يؤدي إلى كسب ثقة المكلف بإدارة الضرائب.

4- **محاربة الغش والتهرب الضريبي:** وهو من أهم المشاكل التي يواجهها النظام الضريبي حيث يؤدي إلى إضعاف مردوديته ونقص في الحصيلة الضريبية، وللتخفيف من حدة هذه

---

[1]- بلوافي عبد المالك، **أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران ، 2011-2012، ص ص 25-26.

[2]- محمدي صبيحة زوجة راحم، **دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001،ص210.

الظاهرة قام المشرع الجزائري بإصلاحات ضريبية ذات البعد الإداري والتشريعي، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي[1]:

- إجبارية مسك المكلفين دفاتر منتظمة لإمكانية مراقبتها في كل حين.
- إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة المعالم.
- إعادة تنظيم الهياكل الضريبية من خلال دمج كل من مفتشيات الضرائب المباشرة والغير مباشرة في مفتشيات منفردة، مما ييسر عملية متابعة تسيير الملفات الضريبية.
- ربط بعض الإدارات الأخرى بإدارة الضرائب، من أجل التنسيق وتبادل المعلومات.
- استخدام العبارات الإشهارية لمحاربة الغش التهرب الضريبي .
- توسيع تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر بحيث تعد التقنية جد فعالة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي.

5- **تحقيق العدالة الضريبية:** يعتبر هذا العنصر من أبرز اهتمامات المشرع الجزائري لأنه من خلاله ينجح النظام الضريبي ويكتسب مصداقيته لدى المكلفين بالضريبة.

6- **توجيه النشاط الاقتصادي:** الغرض من النظام الضريبي الجديد هو السيطرة على الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع الأعوان الاقتصادية على زيادة الاستثمار، وتبني سياسات الإعفاء الضريبي، واستخدام الحوافز لتوسيع المشاريع، ولذلك يسعى المشرع الضريبي إلى استخدام الضريبة كأداة لتحقيق الأغراض التالية :

- تشجيع الأعوان الاقتصادية على المبادرة بالاستثمارات من خلال المزايا والحوافز الضريبية.
- توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المراد الترويج لها وفق السياسات الاقتصادية المعتمدة.
- حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريفات الجمركية، وفي هذه الحالة يجب إعادة النظر في معدلات هذه التعريفات لتحقيق الحماية اللازمة للمنتجات المحلية.
-

[1]- ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003** ، منشورات بغدادي، 2003، ص ص 42-43.

الفرع الثاني: عناصر (مكونات) الإصلاح الضريبي

لكي تتحقق أهداف الإصلاح النظام الجبائي لا بد من توفر مجموعة من الآليات والوسائل التي تمكن من الوصول إلى تحقيق الأهداف على نحو متكامل، وتتمثل هذه الآليات في[1]:

1- **توسيع الوعاء الضريبي** : ونقصد بتوسيع الوعاء الضريبي هو أن تصل الضريبة إلى عدد أكبر من دافعي الضريبة من خلال التعرف على أنواع جديدة من الدخول أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة، ومن أمثلة ذلك الضرائب البيئية، والضرائب على القطاع غير المنظم من خلال مؤشرات خاصة تعكس نوع ودرجة النشاط فيه، كما يجب أن يتم توسيع الوعاء الضريبي بإلغاء الإعفاءات الضريبية والتقليل منها، وكذلك إلغاء الحسومات إلا ما يقابل عملاً فعلياً ومكافحة التهرب الضريبي.

2- **ترشيد معدلات الضريبة:** ونعني بعملية ترشيد معدلات الضريبة بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي، وكما هو معروف فإنه كلما زادت معدلات الضريبة زاد مقدار التعقيد الضريبي، و زادت معه مشاكل التجنب والتهرب الضريبي، وتتطلب عملية الترشيد الضريبي توفر المعلومات الدقيقة التي تسمح بالتفرقة بين الأوعية الفرعية المختلفة، وتعاني الدول النامية بوجه عام من نقص جديد في هذه المعلومات مما ينعكس سلبا على هيكل المعدل الضريبي.

3-**التنسيق بين كافة الأدوات المالية:** هناك حاجة للنظر إلى النظام الضريبي بأكمله في سياق القيام بعملية الإصلاح الضريبي، وهو ما يتطلب وجوب التنسيق بين الضرائب المختلفة المشكلة للهيكل الضريبي، ذلك أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد يكون على حساب نوع آخر، وبالتالي يجب التعرف على آثار وتداعيات ذلك الإصلاح على جميع أجزائه، فعدم التنسيق و التتابعية في الإصلاح قد تحدث سلبيات تنعكس على مستوى الإيرادات والكفاءة، ومثال على ذلك إجراء إصلاح للنظام الضريبي على الواردات الضرائب على التجارة الخارجية مما قد يكون له آثار سلبية على ضريبة الاستهلاك من السلع والخدمات الضرائب المحلية على الاستهلاك.

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي، **إقتصاديات الضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص540.

4- تحسين أداء الجهاز الإداري: دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التنسيق بين مدى الإصلاحات الضريبية من ناحية ومدى فاعلية وقدرة الجهاز الإداري على التكيف والتحسين السريع في الأداء من ناحية أخرى، بل إن البعض ربط نجاح عملية الإصلاح الضريبي أو فشله خصوصا خلال مراحل التنفيذ الأولية بمدى كفاءة وفعالية ومقدرة الجهاز الإداري على التصحيح والتكيف السريع[1].

الفرع الثالث: مرتكزات الإصلاح الضريبي لسنة 1992

كان محتوى الإصلاح الضريبي في الجزائر عام 1992 هو استحداث ثلاث ضرائب جديدة، ضريبة على الدخل الإجمالي، وضريبة على أرباح الشركات، وضريبة على القيمة المضافة، وقد أسفرت نتائج هاته الإصلاحات على إيجاد بنية جديدة للنظام الجبائي، ترتكز على العناصر التالية[2]:

1- الفصل بين الضرائب الوطنية وضرائب الهيئات المحلية:

وتندرج عملية التمييز بين الضرائب المفروضة لمصلحة الدولة والضرائب المفروضة لمصلحة الجماعات المحلية في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الوضع اللامركزي للضرائب، وهو ما يعني نقل الجهات الحكومية صاحبة القرار فيما يتعلق بالنفقات العامة والضرائب تحصيل الضرائب، وذلك لأن المجموعات المحلية تلعب دوراً في التنمية الاقتصادية، يتم تخصيص الضرائب التالية في ميزانية الدولة: ضريبة الدخل الإجمالي، ضريبة أرباح الشركات، ضريبة الانفاق، ضريبة التداول، ضريبة التجارة الخارجية.

كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح الجماعات المحلية: رسوم النشاط المهني،الدفع الجزافي وضرائب الملكية مثل رسوم العقارات ورسوم التطهير.

---

[1]- ناجي التوني، **سياسات الإصلاح الضريبي**، مجلة جسر التنمية، العدد13، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص16، http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg201.htm ، تاريخ الاطلاع 2023/05/27

[2]- شلال عبد القادر ، عمارة منال ، محمد هاني ، **أثر الاصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري** ، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات ، جامعة البويرة ، يومي 18-19 أفريل 2018.

2- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية :

يندرج فصل المشرع الجبائي بين الجباية العادية والجباية البترولية في سياق الإصلاح الضريبي في إطار المساعي الرامية إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ومحاولة معالجة الاختلالات السابقة والمتمثلة في إهمال الجباية العادية والتركيز على الجباية البترولية كمورد رئيسي لخزينة الدولة وما نتج عنه من انخفاض حاد في ايرادات الجباية البترولية نتيجة للهزة التي عرفتها السوق البترولية سنة 1986 و انعكاس ذلك على السياسة التنموية للبلاد، لذا حاولت الجزائر تقليص تبعية ميزانية الدولة للجباية البترولية.

3- إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية :

وشملت عملية إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية اتخاذ التدابير التالية:

- إدخال الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد الذي يحصل كما تحصل الحقوق والرسوم الجمركية.
- استبدال نظام الرسم التعويضي الذي هو ضريبة على الإنفاق، بهدف دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع بنظام الرسم النوعي على المواد لمحلية الصنع والواردات.
- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بتخفيض معدلاتها من ثمانية معدلات إلى خمس معدلات تتراوح ما بين 0% و 45 %.
- إنشاء تعريفة جمركية جديدة بأربع معدلات تتراوح ما بين 0 و 30 وهذا في سياق الجهود الرامية لتوحيد التعريفة الجمركية ومن ثم إلغائها تدريجيا في سياق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الضريبية

بعد التعديلات التي شهدها النظام الضريبي بعد 1992 م، كان وراء حدوث تغيير جذري على الهياكل القاعدية والسياسة الجبائية المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية، كان لابد من استبدال تشريعات جبائية حديثة وكذا تنظيم الإدارة الضريبية لضمان تحقيق مشروع الإصلاحات، ويمكن حصر أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

الفرع الأول: إصلاح التشريع الضريبي:

تعتبر إصلاحات مابعد الاستقلال أكثر شمولا التي عرفها النظام الضريبي، وتضمنت عناصر هذا الإصلاح فيما يلي[1]:

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل ضريبة على القيمة المضافة.
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص باختيار ضريبة واحدة على الدخل وهي الضريبة على الدخل الإجمالي.
- إحداث تعديلات كثيرة بعد إصلاح 1992، زمنه إحداث الضريبة على أرباح الشركات IBS والضريبة على الأشخاص الطبيعيينIRG والرسم على القيمة المضافة TVA.
- الفصل بين الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الأشخاص الطبيعيين.

الفرع الثاني: إصلاح الإدارة الضريبية

أطلقت السلطات العمومية برنامج لإصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية على محورين أساسين هما[2]:

---

[1]- حنان شلغوم ، **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وإنعكاساته على المؤسسة الإقتصادية " دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه بقسنطينة"**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 28.

[2]- وشان أحمد، بلعزوز بن علي، **الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد17، جانفي 2017، ص ص 69- 70.

1- **إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية:**عرفت الإدارة الضريبية إصلاح شامل لهياكلها الجبائية توجت بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية وهي مديرية كبريات المؤسسات ، المراكز الضريبية والمراكز الضريبية الجوارية في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد[1]، وبهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في شباك وحيد.

2- **إدخال تكنولوجيا المعلومات:** يعتبر إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة مهمة في برنامج التحديث وهو يتطلب تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي.

3- **رقمنة الإدارة الضريبية:** بعد تطبيق إدارة الكترونية و استخدام تقنيات الإعلام الآلي والاتصال يسمح بتكييف جميع أساليب العمل مع الممارسات العالمية لإستراتيجية المؤسسات لمواجهة العولمة، ومنه باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية في التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الالكتروني .

[1]-– Raoya Abderrahmane - Simplification des démarches administratives,- vers une reforme du service public lettre de la direction générale impot minis- tère des finances 2013/69°n p03

المبحث الثالث: بنية النظام الضريبي في مضمون برامج الإصلاح الجبائي المطبق في الجزائر

إن أهم الإصلاحات التي مست النظام الجبائي كانت وفق قانون المالية لسنة 1991 ، وقد مست هذه الإصلاحات تلك الضرائب التي تعود عوائدها بصفة خاصة لتمويل نفقات الموازنة العامة للدولة أو تمويل ميزانية الجماعات المحل والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة كما أن هذه التعديلات لم تكن دفعة واحدة بل استمرت، ومن خلال هذا الإصلاح تم استحداث ثلاثة ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة..

المطلب الأول: مكونات الضرائب المباشرة وتطور حصيلتها.

في ظل الإصلاحات الجبائية ولإضفاء البساطة والشفافية على النظام الجبائي الجزائري تم تقسيم الضرائب المباشرة والرسوم في النظام الجبائي الجزائري إلى أربعة أنواع وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية، والرسم على النشاط المهني

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) :

إستحدثت الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991[1] لتعوض نظام الضرائب النوعية والتكميلية والتي كانت معتمدة في النظام الضريبي السابق، والتي كانت مفروضة بمعدلات متعددة على كل نوع من أنواع الدخل على حدى، لذا جمعت هذه الضرائب في وعاء واحد هو الضريبة على الدخل الإجمالي.

1- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي و خصائصها :

1-1- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي:

نصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي: " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى «الضريبة على الدخل الإجمالي» وتفرض هذه

[1]- الجريدة الرسمية ، العدد 57 ، المؤرخة في 1990/12/31 ، **القانون رقم 90-36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991**. المادة 38 ، ص 1842.

الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحدد وفقا لأحكام المواد من85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"[1].

1-2- خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي:

من التعريف السابق يمكن استنتاج خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي كالتالي[2]:

- الضريبة السنوية: تفرض مرة واحدة في السنة.
- الضريبة الواحدة: تفرض ضريبة واحدة على جميع أنواع الدخل الصافي لدافعي الضرائب.
- يتم فرضها على إجمالي صافي الدخل، الذي يتم الحصول عليه عن طريق طرح العبء الذي يفرضه القانون من إجمالي الدخل الأصلي.
- الضريبة الشخصية: لأنها تراعي الوضع الشخصي للمكلف.
- الإقرارات الضريبية: يجب على دافعي الضرائب تقديم إقرار سنوي بجميع دخلهم إلى وكالة التفتيش الضريبي في مكان إقامتهم .
- كل شخص طبيعي يحصل على دخل صافي من مختلف الأنشطة أو الممتلكات يخضع للضريبة على إجمالي الدخل.

2- مجال التطبيق: نصت المادة 09 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي" تستحق الضريبة في كل سنة على الإيرادات أو الأرباح التي يحققها المكلف بالضريبة أو التي يتصرف فيها خلال السنة نفسها"[3]، والجدول أدناه يوضح مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي

---

[1] – وزارة المالية، **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023** ، المادة1، ص 12.

[2] – محمود جمام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 114

[3]– وزارة المالية، **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023**، المادة 09، ص 13.

الجدول رقم (01): مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي

المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي	الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي
– الأرباح الصناعية والتجارية. – أرباح المهن غير التجارية. – الأرباح الفلاحية. – الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية. – عائدات رؤوس الأموال المنقولة. – المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية. – فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أوالحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة .	– الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر. – الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر إذا كانت عائداتهم من مصدر جزائري. – الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل تفرض عليها الضريبة بمقتضى إتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى. – أعضاء شركات الأشخاص. – الشركاء في الشركات المدنية المهنية. – أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي. – أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على : **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023** ،المواد 2-3-4-7، ص ص 10 -11

3- المعدلات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي

وتكمن أهم التعديلات التي قام بها المشرع الضريبي على مستوى المعدلات الخاصة بهذه الضريبة من أجل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بها، و هو ما يوضحه الجدول أدناه

الجدول رقم (02): أهم تعديلات على الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي خلال الفترة(1992- 2022)

سنة التعديل	مبلغ الدخل الخاضع للضريبة (بالدينار)	معدل الضريبة	المصدر
1992	لايتجاوز 25.200	%0	المادة: 17 من القانون 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 المتضمن قانون المالية 1992، الجريدة الرسمية العدد: 65، الصادرة بتاريخ 1991/12/18.
	من 25.201إلى37.800	% 12	
	من 37.801 إلى63.000	% 15	
	من 63.001 إلى100.800	% 19	
	من 100.801إلى151.200	% 23	
	من 152.201إلى214.200	% 29	
	من 214.201 إلى289.800	% 35	
	من 289.801إلى378.000	% 42	
	من 378.001 إلى478.800	% 49	
	من 478.801 إلى 592.200	% 56	
	من 592.201 إلى 718.200	% 63	
	يفوق 718.200	% 70	
1994	لا يتجاوز 30.00	%0	المادة: 09 من القانون 93-18 المؤرخ في 1993/12/29 المتضمن قانون المالية 1994،الجريدةالرسمية العدد: 88، الصادرة بتاريخ 1993/12/30.
	من 30.201إلى120.00	% 15	
	من 120.001 إلى240.000	% 20	
	من 240.001إلى720.000	% 30	
	من 720.001إلى1.920.000	% 40	
	يفوق 1.920.000	% 50	
1999	لايتجاوز 60.00	%0	المادة: 10 من القانون 98-12 المؤرخ في 1998/12/31 المتضمن قانون المالية
	من 60.201إلى180.000	% 10	
	من 180.001 إلى360.000	% 20	

	من 360.001إلى720.000	30 %	1999،الجريدة الرسمية العدد: 98، الجريدة الرسمية العدد:98، الصادرة بتاريخ 1998/12/31
	من 720.001إلى1.920.000	35 %	
	يفوق 1.920.000	40 %	
2003	لا يتجاوز 60.00	%0	المادة: 14 من القانون 02-11 المؤرخ في 2002/12/24 المتضمن قانون المالية 2003، الجريدة الرسمية العدد: 86، الصادرة بتاريخ 2002/12/25.
	من 60.201إلى180.000	10 %	
	من 180.001 إلى360.000	20 %	
	من 360.001إلى1.080.000	30 %	
	من 1.080.001إلى3.240.000	35 %	
	يفوق 3.240.000	40 %	
2008	لا يتجاوز 120.000	%0	المادة: 05 من القانون 07-12 المؤرخ في 2007/12/30 المتضمن قانون المالية 2008، الجريدة الرسمية العدد: 82 الصادرة بتاريخ 2007/12/31
	من 120.000 إلى 360.000	%20	
	من 360.001 إلى 1.440.000	%30	
	أكثر من 1.440.000	%35	
2022	لا يتجاوز 240.000	0 %	المادة: 31 من القانون 21-16المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن قانون المالية 2021، الجريدة الرسمية العدد: 100 الصادرة بتاريخ 2021/12/30
	من 240.001 إلى 480.000	23 %	
	من 480.001 إلى 960.000	27 %	
	من 960.001 إلى 1.920.000	30 %	
	من 1.920.001 إلى	33 %	
	أكثر من 3.840.000	35 %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين مالية.

و من هذا يتضح أن هناك جملة من التعديلات مر بها معدل الضريبة على الدخل الإجمالي و كذا المبلغ الخاضع للضريبة بداية من سنة 1992 إلى غاية 2022، حيث كان مبلغ الإعفاء لا يتجاوز مبلغ 25.200 دج وبـ 11 معدلا أعلاها 70 % و الذي يطبق على مبلغ يفوق 718.200 دج، حيث أنه في سنة 2022 ارتفع الحد الأدنى للإعفاء إلى 240.000 دج، كما

تقلص عدد الفئات الخاضعة للضريبة إلى خمسة فئات مع انخفاض معدلاتها إلى أقصى معدل هو 35 % يطبق على المبالغ التي تساوي أو تفوق 3.840.000 دج، و يمكن القول أن المشرع سعى من وراء هذه التعديلات إلى استقرار النظام الضريبي و إضفاء نوع من البساطة و الشفافية و تفادي التعقيدات على هذه الضريبة سواء بالنسبة للمكلف أو إدارة الضرائب، إضافة إلى تشجع الاستثمارات المحلية وزيادة إحلال العدالة الضريبية، كونها تراعي المقدرة التكليفية للمكلف كتحديد حد أدنى معفى منه.

4- الإعفاءات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي

هناك نوعان من الإعفاءات دائمة ومؤقتة والجدول أدناه يوضح الأشخاص و الأنشطة التي قد تستفيد منها.

الجدول رقم (03): الإعفاءات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي

الإعفاءات الدائمة	الإعفاءات المؤقتة
– الأشخاص الذين يساوي دخلهم الصافي الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص علية في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي و المقدر ب 240.000 دج – السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الإمتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين. – المداخيل المحققة من طرف المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها. – مبالغ الايرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية. – المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك عل حالته. – المداخيل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات. – المداخيل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها، في المساهمة في رأسمال شركات إنتاج السلع والأشغال أو الخدمات.	– تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوى المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتأمين على البطالة من تاريخ الشروع في الاستغلال تحدد مدة الإعفاء بست سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها ، و تمدّد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة. – يستفيد من الإعفاء لمدة عشر سنوات الحرفيون التقليديون والذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا. – تستفيد من الإعفاء لمدة 10 سنوات المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا. – تستفيد من الإعفاء لمدة 10 سنوات المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في الأراضي الجبلية. – تستفيد من الإعفاء لمدة خمس سنوات المداخيل المتأتية من السندات والقروض القابلة للتداول والمملوكة من طرف الهيئات العمومية.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والسوم المماثلة لسنة 2023** ، المواد: 5 – 13 ص ص 10– 12

الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات IBS و الرسم العقاري

1-الضريبة على أرباح الشركات :

تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة (135) من قانون المالية لسنة 1991[1] ، لتعوض ضريبة الصناعية والتجارية (BIC)، كان الهدف منها هو إخضاع الأشخاص المعنوية دون إستثناء سواء قطاع عام أو خاص لهذه الضريبة، كما تطبق على المؤسسات الأجنبية والجزائرية.

1-1- مفهوم الضريبة على أرباح الشركات

نصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على أن " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة (136) وتسمي هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات"[2].

1-2- خصائص الضريبة على أرباح الشركات: تتجلى هذه الخصائص فيما يلي[3]:

- ضريبة وحيدة: أي أنها ضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين
- ضريبة عامة: وذلك بجمع كل الأرباح والمداخيل دون مراعاة طبيعتها
- ضريبة سنوية: أي أنها تفرض في كل سنة مرة على إجمالي الأرباح
- ضريبة نسبية : أي أن إجمالي الأرباح تخضع لمعدل واحد
- ضريبة تصريحيه: أي أن المكلف يقوم بتقديم ميزانيتها الجبائية قبل الفاتح من أفريل من كل سنة تلي سنة تحقق الربح.

1-3- مجال تطبيق الضريبة: ويمكن حصر مجال تطبيقا الضريبة على أرباح الشركات في[4]:

✓ الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء:

---

[1]- الجريدة الرسمية ، العدد 57، المؤرخة في 1990/12/31 ، مرجع سبق ذكره، ص 1866.

[2]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023**، المادة 136، ص37.

[3]- حميدة بوزيدة، **التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص72.

[4]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023**، المادة 136، ص47.

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138.

1-4- معدلات الضريبة على أرباح الشركات: ويمكن تحديد أهم معدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): معدلات الضريبة على أرباح الشركات

الأصناف	الربح الخاضع للضريبة	المعدل المطبق
معدل عام	أنشطة إنتاج السلع.	%19
	أنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية والحمامات.	%23
	الأنشطة الأخرى.	%26
معدلات الاقتطاع من المصدر	عوائد الديون والودائع و الكفالات.	%10
	المداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها.	%40
	• المبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير. • فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة المحققة من طرف الأشخاص المذكورين في المادة 149 مكرر	%20
	عوائد المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات.	%30
	عوائد شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت المعاملة بالمثل.	%10
	عائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية و كذا المداخيل المماثلة المذكورة في المواد 45 إلى 48 المحققة من طرف الأشخاص المعنويين الذين لا يملكون منشأة مهنية دائمة في الجزائر	%15
	المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي تم إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات أو تم إعفاؤها صراحة	%5

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023** ، المادة 150 ص ص 58-59

1-5- **الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات:** حيث جاءت المادة (138) بجملة من الإعفاءات الدائمة والمؤقتة، ويمكن حصرها في الجدول التالي:

جدول رقم (05): الإعفاءات الدائمة والمؤقتة للضريبة على أرباح الشركات

الإعفاءات الدائمة	الإعفاءات المؤقتة
✓ تستفيد من الإعفاء الدائم كل من: • التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية. • المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها. • صناديق التعاون الفلاحية بعنوان العمليات البنكية و التأمين و المحققة مع شركائها فقط. • التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء. • الشركات التعاونية لإنتاج و تحويل و حفظ و بيع المنتوجات الفلاحية. • المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته. • عمليات تصدير السلع و الخدمات.	✓ تستفيد من الإعفاء المؤقت كل من: • إعفاء كلي ولمدة ثلاثة سنوات بالنسبة للأنشطة والمشاريع المستفيدة من إعانات الصندوق الوطني لدعم الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الصندوق،ابتداء من تاريخ بداية النشاط بالنسبة للأنشطة ذات الأولوية المحددة في إطار المخططات التنموية السنوية .كما يمكن أن ترفع مدة الإعفاء إلى 6 سنوات بالنسبة للأنشطة المراد ترقيتها و تمدد فترة الإعفاء بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة. • إعفاء لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية المنشأة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار. • تستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط ، وكالات السياحة والأسفار، وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة .

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023** ، المادة 138 ص ص 38 –39

2- **الرسم العقاري TF**: ويمكن حصر مجال تطبيق الرسم العقاري وفرض معدلاته في الجدول التالي:

الجدول رقم (06):مجال تطبيق الرسم العقاري وفرض معدلاته

	الملكيات المبنية	الملكيات غير المبنية
مجال التطبيق	وتتمثل في: -المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات -المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات والموانئ ومحطات السكك الحديدية والمحطات البرية -أرضيات البنايات الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لأغراض تجارية وصناعية.	وتتمثل في: -الأراضي الفلاحية -الأراضي المتواجدة في مناطق عمرانية أو قابلة للتعمير، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير خاضعة لجد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية -مناجم الملح والسبخات -المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم المكشوفة
معدلات فرض الضريبة	-**الملكيات المبنية:** تحسب كما يلي: *الملكيات المبنية فعلا: 3% *الملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني التي يملكها أشخاص طبيعيون والواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير المشغولة سواء بصفة شخصية أو عائلية أو عن طريق الكراء أو الإيجار 10% - **الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:** 5% عندما تساوي مساحتها أو تقل عن 500 متر مربع 7% عندما تتجاوز مساحتها 500 متر مربع وتساوي أو تقل عن 1000متر مربع. 10% عندما تفوق مساحتها 1000متر مربع.	-**الملكيات غير مبنية:**تحسب كما يلي: 5% ملكيات غير مبنية متواجدة في مناطق غير عمرانية. -**بالنسبة للأراضي العمرانية:** يحسب الرسم كما يلي: 5% عندما تساوي مساحتها أو تقل عن 500 متر مربع. 7% عندما تتجاوز مساحتها 500 متر مربع أو تقل عن 1000 متر مربع 10% عندما تتجاوز مساحة الأراضي 1000 متر مربع 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023**، المواد: 249، 261، ص 90- 93

الفرع الثاني: رسم التطهير والضريبة على الأملاك

1- رسم التطهير:

1-1 - مجال التطبيق :

- يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية[1].
- يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية[2].

1-2- معدلات فرض الضريبة:

يحدد مبلغ الرسم على النحو الآتي[3]:

- ✓ 2.000 دج، على كل محل ذي استعمال سكني.
- ✓ 10.000 دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.
- ✓ 18.000 دج، على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات.
- ✓ 80.000 دج، على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه، وتطبق معاملات الترجيح على هذه التسعيرات وفقا للمناطق والمناطق الفرعية للبلديات.

1-5- الإعفاءات: تعفى من الرسم على رفع القمامات المنزلية الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية[4].

2- الضريبة على الأملاك:

---

[1]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر ، 2023، المادة263، ص97.

[2]-وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر ، 2023، المادة263 مكرر، ص97.

[3]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر ، 2022، المادة263 مكرر2، ص98.

[4]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة265، ص99.

2-1- الأشخاص الخاضعون للضريبة ووعاء الضريبة: ويمكن حصرهم في الجدول التالي:

جدول رقم(07):الأشخاص الخاضعون للضريبة على الأملاك ووعاء الضريبة

الأشخاص الخاضعون للضريبة	وعاء الضريبة
الأشخاص الطبيعيون: • الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر. • الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر. • الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولا يحوزون أملاكا، بحسب عناصر مستوى معيشتهم.	• يتشكل وعاء الضريبة على الثروة من القيمة الصافية، في أول يناير من كل سنة لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص المذكورة في المادة 274 أعلاه. • تخضع المرأة المتزوجة للضريبة بصفة منفردة على مجموع الأملاك والحقوق والقيم التي تتشكل منها أشكالها. • الأملاك الخاضعة للضريبة: تخضع وجوبا لإجراءات التصريح ، عناصر الأملاك التالية: • الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية. • الحقوق العينية العقارية. • الأموال المنقولة مثل : السيارات الخاصة التي تفوق سعة اسطوانتها 2000 سم^3 (بنزين) و2200 سم^3 (غاز أوبل) • الدراجات التي تفوق سعتها 250 سم^3 • البخوت وسفن النزهة. • طائرات النزهة. • خيول السباق. • التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500.000 دج

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة لسنة 2023**، الجزائر، المواد: 274-275، ص102

2-2- نسبة الضريبة : تحدد نسبة الضريبة على الأملاك كما يلي[1]:

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة	النسبة%
يقل أو يساوي 100.000.000	0
من 100.000.001 إلى 150.000.000 دج	0.15
من 150.000.001 إلى 250.000.000 دج	0.25
من 250.000.001 إلى 350.000.000 دج	0.35
من 350.000.001 إلى 450.000.000 دج	0.5
تفوق 450.000.000 دج	1

المصدر: بالاعتماد على: **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 13، العدد33، جوان 2020، ص07.

الفرع الثالث: الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة

1- الرسم على النشاط المهني TAP:

1-1- مفهوم الرسم على النشاط المهني:

بداية من جانفي 1996، عوض TAP كل من الرسم على النشاط الصناعي TAIC حيث يقتطع هذا الرسم سنويا على أرقام الأعمال المحققة في الجزائر الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية[2]، بنسبة 2.55 % حسب قانون المالية لسنة 1984، و الرسم على النشاط غير التجاري TANC حيث يخضع لهذا الرسم الإيرادات الإجمالية للمهن الحرة المحققة في الجزائر بمعدل 6.05% سنويا[3].

1-2- مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني

يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو الضريبة على أرباح الشركات

---

[1]- المصدر: **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 13، العدد33، جوان 2020، ص07

[2] -Art n°58 de l'ordonnance n°76-114 du 29 décembre 1976, portant loi de finances pour 1977, modifie Art n°256 du code des impôts directs et taxes assimilées.-p1253

[3]-Art n°72 de la loi n°83-19 du 18 Décembre 1983, portant loi de finances pour 1984, modifie Art n°277 du code desimpôts directs et taxes assimilés-

غير أنها تستثني من مجال تطبيق الرسم، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم على النشاط المهني[1].

1-3- معدلات الرسم على النشاط المهني

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 5.1%، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3 % فيما يخص رقم الأعمال الناتجة عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب[2].

2- الضريبة الجزافية الوحيدة IFU: يمكن حصر أهم تعاريف الضريبة الجزافية والأشخاص الخاضعون لها ومعدلاته في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): مفاهيم عامة عن الضريبة الجزافية الوحيدة

[1]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، 2023، المادة 217، ص83.

[2]- وزراة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**،2023، المادة 222، ص 86.

	البيان
التعريف	تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.
الأشخاص الخاضعون للضريبة الجزافية	الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا ، تجاريا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار(8.000.000) ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.
معدل الضريبة الجزافية	يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي: 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:ميزانية الدولة 49%، غرف التجارة والصناعة 0.5%، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0.01%، غرف الصناعة التقليدية والمهن 0.24%، البلديات 40.25%، الولاية 5%، الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5%.
إعفاءات الضريبة الجزافية	تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة كل من: المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها، مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية، الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023**، الجزائر،المواد: 282 مكرر، 282 مكرر1، 282 مكرر4، 282 مكرر6، صفحات: 105-106-107-108

المطلب الثاني: مكونات الضرائب غير مباشرة

وهي ضرائب يطلق عليها ضرائب الإنفاق، لكونها تفرض على الدخل بمناسبة انفاقه لذا تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة وهي تتعلق بتقدير الدخل بصورة غير مباشرة بالنظر الوقائع وتصرفات معينة يقوم بها الفرد بصدد إنفاقه أو تداوله لدخله[1]، ويمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول : الرسم على القيمة المضافة والرسم على المنتجات البترولية

1- الرسم على القيمة المضافة (TVA)

نظرا لعجز نظام الرسم على رقم الأعمال الذي كان معمولا به قبل الإصلاحات الضريبية والمتمثل في الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (T.U.G.P) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (T.U.G.P.S) في مسايرة الأهداف الاقتصادية المسطرة وعدم ملاءمته مع التوجه الاقتصادي الحديث للدولة كان لزاما على الجزائر أن تقوم بإجراء تغييرات على الضرائب غير المباشرة ، لهذا جاءت ضرورة استبدال هذين الرسمين بضريبة حديثة تعرف باسم الرسم على القيمة المضافة ، و التي أنشأت بموجب قانون المالية لسنة 1991 و دخل حيز التطبيق 1992 ليتم في سنة 1995 دمج العمليات البنكية و التأمينية.

1-1- **مفهوم الرسم على القيمة المضافة و خصائصه:** ويمكن حصر مفهوم الرسم على القيمة المضافة وخصائصه في الجدول أدناه:

الجدول رقم (09): مفهوم و خصائص الرسم على القيمة المضافة

[1]- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**،(الإصدار الطبعة الأولى) منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003 ، ص180 .

المفهوم	الخصائص
إن الرسم على القيمة المضافة هو الرسم العام على الاستهلاك يطبق على العمليات ذات الطابع الصناعي ، التجاري ، الحرفي ، و هو يقع كليا على المستهلك و يحصل كلما حدثت عملية خاضعة للضريبة .	• ضريبة على الإنفاق يتحملها المستهلك النهائي . • ضريبة غير مباشرة لأنها تدفع للخزينة العامة بطريقة غير مباشرة حيث يتحملها المستهلك النهائي و الذي يعتبر المدين الحقيقي ، و تدفعها المؤسسة التي تعتبر المدين القانوني . • يتميز الرسم على القيمة المضافة بميكانزمات الدفعات الجزئية ، أي في كل مرحلة توزيع مما يؤدي الشفافية على آثار الضريبة . • ضريبة حيادية لا تؤثر على نتائج المدين القانوني • ضريبة تتوقف على آلية الخصم.

المصدر: سعادة فاطمة الزهرة ، مسعودي خيرة ، **الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري – دراسة تاريخية** –، مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة ، العدد الثامن ، جوان 2018 ، ص ص 236 – 237.

1-2- معدلات الرسم على القيمة المضافة و توزيع حصيلتها:

وقد خضعت معدلات الرسم على القيمة المضافة لعدة تغيرات وتعديلات منذ بداية تطبيقها، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر للفترة

(1992-2022)

قوانين المالية / المعدلات	1992	1995	1997	2001	2017	2022
المعدل الخاص المخفض	%7	%7	%7	%7	%9	%9
المعدل المخفض	%13	%13	%14	ملغي	ملغي	ملغي
المعدل العادي	%21	%21	%21	%17	%19	%19
المعدل المرتفع	%40	ملغي	ملغي	ملغي	ملغي	ملغي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على **قوانين المالية** للسنوات: 1992 – 1995 – 1997 –2001 – 2017– 2022.

و توزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يلي[1]:

–بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل: 75 % لفائدة ميزانية الدولة. – 10% لفائدة البلديات مباشرة.– 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

–وبالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى تدفع حصة البلديات إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد:

85 % لفائدة ميزانية الدولة

15 % لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

1-3- مجال التطبيق: ويمكن حصر مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة في:

- **العمليات الخاضعة للرسم وجوبا:** وتتمثل في[2]:

– المبيعات و التسليمات التي يقوم بها المنتجون، كما جاء تعريفهم في المادة 4.

– الأشغال العقارية.

[1]– وزارة المالية، **المديرية العامة للضرائب، الرسم على رقم الأعمال لسنة 2023**، المادة 161 ، ص 47.

[2]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2023**، المادة 2، ص ص 5 .6

– العمليات والتسليمات على الحال الأصلي من المنتوجات أو البضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من طرف التجار المستوردين.

– المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة.

– التسليمات لأنفسهم و تتكون من عمليات تثبيت القيم المنقولة التي قام بها الخاضعون لرسم و الأملاك غير تلك المثبتة التي يقوم بها الخاضعون للرسم لأنفسهم لتلبية حاجاتهم الخاصة أو حاجيات مستثمراتهم المختلفة.

– عمليات الإيجار، وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية.

– بيوع العقارات أو المحلات التجارية التي يمارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك باسمهم وذلك بصفة اعتيادية أو عرضية قصد إعادة بيعها.

– العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء أو بيع الأملاك.– عمليات تجزئة الأراضي لأجل البناء وبيعها التي يقوم بها ملاك القطع الأرضية.

– عمليات بناء العمارات ذات الاستعمال ذات الاستعمال السكني أو المخصصة لإيواء النشاط المهني أو الصناعي أو التجاري وبيعها إذا كانت منجزة في إطار نشاط الترقية العقارية.

– المتاجرة في الأشياء المستعملة من غير الأدوات، والمكونة كليا أو جزئيا من البلاتين أو الذهب أو الفضة أو من أحجار كريمة طبيعية أو الأشياء المقيدة تحت الرقمين 01–71 و 02–71 من التعريفة الجمركية، وكذا التحف الفنية الأصلية والأدوات العتيقة والأشياء المشمولة في المجموعات المقيدة تحت الرقمين 06–99 و 07–99 من التعريفة الجمركية.

– العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر.

– الحفلات الفنية والألعاب والتسليات بمخلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص– الخدمات المتعلقة بالهاتف والتيلكس التي تؤديها إدارة البريد والمواصلات.

– عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجارة التجزئة،باستثناء العمليات التي يقوم المكلفون بالضريبة الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة.

– العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين.

– عمليات البيع المنجزة إلكترونياً.

- **العمليات الخاضعة للرسم اختيارياً:** وتتمثل في[1]:

– يجوز للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم ما يلي:

– للتصدير، للشركات البترولية، للمكلفين بالرسم، الآخرون.

– لمؤسسات تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء.

2– الرسم على المنتجات البترولية:

2–1– تعريف الرسم على المنتجات البترولية:

يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها المستورة والمحصل عليها في الجزائر لا سيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية[2].

2–1– مجال التطبيق ومعدلات الرسم على المنتجات البترولية: ويمكن تمثيل مجال تطبيق ومعدلات الرسم على المنتجات البترولية في الجدول التالي:

[1]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2023**، المادة 3، ص 6.

[2]– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسم على رقم الأعمال**، الجزائر ، 2023، المادة28 مكرر، ص18.

الجدول رقم(11): مجال تطبيق ومعدلات الرسم على المنتجات البترولية

تعيين المواد	الرسم (بالدينار/ هكتولتر)
البنزين الممتاز	1400.00
البنزين العادي	1300.00
البنزين الخالي من الرصاص	1400.00
غاز أويل	400.00
غاز البترول المميع(الوقود)	1.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2023** ، الجزائر، المادة 28 مكرر، ص25.

الفرع الثاني: الرسم الداخلي للاستهلاك و رسم المرور ورسم الضمان والتعبير

1- الرسم الداخلي للاستهلاك:

1-1- تعريف الرسم الداخلي للاستهلاك: يؤسس رسم داخلي على الاستهلاك يتكون من حصة ثابتة ومعدل ثابتة ومعدل نسبي، و يطبق على المنتوجات[1].

1-2- مجال ومعدلات تطبيق الرسم: ويمكن حصرها في الجدول أدناه:

[1]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسم على رقم الأعمال**، الجزائر، 2023، المادة 25، ص20.

الجدول رقم(12):مجال ومعدلات تطبيق الرسم الداخلي للاستهلاك

بيان المنتوجات	التعريفة	
I. الجعة		
أقل أو يساوي 5	4369 دج/هل	
أكثر من 5	5560 دج/هل	
II. المنتوجات التبغية والكبريت	**الحصة الثابتة (دج/كغ)**	**المعدل النسبي(بناء على قيمة المنتج)**
1- السجائر		
أ- التبغ الأسود	1.640	15 %
ب- التبغ الأشقر	2.250	15 %
2- السيجار	2.600	15 %
3- تبغ التدخين(بما فيها الشيشة)	682	10 %
4- تبغ للنشق والمضغ	781	10 %
5- الكبريت والقداحات	%20	

المصدر: من إعداد الباحثة: بالإعتماد على: المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2023**، الجزائر، المادة 25، ص 20.

2- رسم المرور ورسم الضمان والتعبير:

يخص تطبيق رسم المرور على المنتجات المتضمنة الكحول والخمور الموجهة للاستهلاك[1]، ويخضع لرسم الضمان منت

وجات الذهب والفضة والبلاتين ويتم تحديده بالهيكتو غرام وذلك وفق جدول يحدد قيمة هذا الرسم حسب المنتوج المعني[1]، أما رسم التعبير فيكون بنجمة العيار أو التعبير بالبوتقة أو التعبير عن طريق التبليل[2].

[1]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب غير مباشرة**، المادة 02، 2023، ص 7

المطلب الثالث: ضرائب ورسوم أخرى

الفرع الأول: حقوق التسجيل والطابع

1- حقوق التسجيل:

هذا الإجراء يطبق على عقد أو على تصرف غير مدون في عقد، تبعا لنص المادة02 من قانون التسجيل فإن رسوم التسجيل تكون ثابتة أو نسبية أو متصاعدة تبعا لنوع العقود ونقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم[3]، وتتلخص معدلات الخضوع لحقوق التسجيل في الجدول التالي[4]:

جدول رقم(13): معدلات الخضوع لحقوق التسجيل

الأساس الخاضع للرسم	مجال التطبيق	النسب
التحويلات لكامل الملكية(بيع عقار أو منقول)	الثمن الوارد في العقد أو القيمة التجارية الحقيقية للملك	5%
التنازل عن أجزاء حق الملكية(الانتفاع وملكية الرقبة)	الثمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو على أساس القيمة التجارية الحقيقية	5% مع تطبيق الجدول المنصوص عليه في المادة 53-2 من قانون التسجيل
نقل الانتفاع للأموال العقارية إيجارات لمدة محددة	الثمن الكلي للإيجار مضاف إليه الأعباء	نسبة مطبقة لمدة محدودة 2%
إيجارات لمدة غير محددة	الرأس مال المشكل من 20 مرة قيمة الثمن والأعباء السنوية	نسبة مطبقة لمدة غير محدودة 5%
نقل الملكية عن طريق الوفاة (المواريث)	الحصص الصافية العائدة لكل ذي حق	5% لكل حصة صافية عائدة لكل ذي حق. 3% بين الأصول والفروع والزوج الباقي على قيد الحياة. 3% بالنسبة للأصول الثابتة لمؤسسة عندما يتعهد الورثة بمواصلة استغلال المؤسسة
الهبات	قيمة المال الموهوب	يحصل على الهبات بين

[1]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب غير مباشرة**، المادة 340، 2023، ص 57

[2]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب **قانون الضرائب غير المباشرة**، المادة 342، 2023، ص 58.

[3]- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **حقوق التسجيل**، الجزائر 2023، المادة2، ص6

[4]- وزراة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري** ، الجزائر، 2021، ص ص 55-56

		الأحياء رسم تسجيل قدره 5% غير أن الهبات بين الأحياء الواقعة بين الأصول من الدرجة الأولى وبين الأزواج تستفيد من الإعفاء
القسمة	مبلغ الأصول الصافية المقسمة (لأصول الإجمالية- الديون والأعباء)	1.5%
مبادلة الأملاك العقارية	قيمة أحد الأملاك المتبادلة	2.5%
عقود الشراكة • الحصص العادية • الحصص بعوض	• القيمة الصافية للحصص • الثمن المعبر عنه مع إضافة جميع الأعباء أو القيمة التجارية الحقيقية للملك * قيمة حصص الشركات	0.5% يحدد حق نقل الملكية حسب طبيعة المال 2.5%
• شهادة الجنسية • صحيفة السوابق العدلية. تعفى شهادة الجنسية وشهادات السوابق العدلية المسلمة الكترونيا من هذا الرسم.		30 دج 30 دج

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري**، الجزائر لسنة2021، ص ص55 56

2- حقوق الطابع:

تنص المادة الأولى من قانون الطابع على ما يلي: " إن رسم الطابع هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحررات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل"[1].

وتحدد هذه الرسوم في الجدول التالي[2]:

[1]- وزراة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الطابع**، الجزائر ، 2023، المادة1، ص6

[2]- وزراة المالية،المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري**، مرجع سابق، ص 57

جدول رقم(14): معدلات حقوق الطابع

تصنيف حقوق الطابع	المعدلات
طابع الحجم	
ورق عادي ورق سجل نصف ورق عادي	40 دج 60دج 20دج
طابع المخلصات	
–السندات بمختل أنواعها موقعة أو غير موقعة التي تم إعدادها بصفة عرفية. –الوثائق التي هي بمثابة إيصال محضري. الإيصالات التي تثبت إبداعا نقديا تم لدى مؤسسة أو شخص طبيعي	دينار (1دج) عن كل قسط من 100دج أو جزء من القسط من 100دج دون أن يقل المبلغ المستحق عن 5 دج أو يفوق 2500دج –طابع مخالصة موحد: 20دج
استخراج الوثائق	
جواز السفر المتضمن 48 صفحة، جواز السفر البيومتري الإلكتروني حسب الإجراء السريع، في أجل خمسة أيام كحد أقصى من تاريخ إيداع الطلب	12.000– 25.000دج بالنسبة للدفتر المكون من 28 صفحة و 60.000دج للدفتر المكون من 48 صفحة

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021**، مرجع سبق ذكره، ص57

الفرع الثاني: الحقوق (الرسوم) الجمركية

1- **تعريف الرسوم الجمركية:** تعتبر الرسوم الجمركية من أهم الأدوات السياسة المالية للدولة حيث تعرف بأنها:

- "ضرائب تفرض عادة على السلع المستوردة إلى الدولة أو المصدرة منها وقد تكون هذه الضرائب قيمية تقدر بنسبة مئوية من قيمة السلع أو تتخذ شكل مبلغ ثابت يفرض على السلعة مهما كانت قيمتها وتعرف بالضرائب النوعية[1]"
- " وهي ضرائب التي تفرض على السلع والخدمات عند عبورها الحدود الجمركية للدولة سواء كانت للداخل أو للخارج، فهي ضرائب على الواردات والصادرات[2]."

2- **أنواع الرسوم الجمركية:**

✓ من حيث التحصيل الجبائي للضريبة تصنف إلى:

- الرسوم الجمركية النوعية: هي رسم على الواردات تخصص بضريبة نقدية ثابتة لكل وحدة ملموسة من السلع المستوردة[3].
- الرسوم الجمركية القيمية: تفرض على البضائع بالاعتماد على القيمة المحددة لها لدى الجمارك
- الرسوم الجمركية المركبة: وتتكون من رسوم قيمية وأخرى نوعية أي أن قيمة اليضائع ونوعها هي الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة

✓ من حيث الهدف تصنف إلى[4]:

- رسوم مانعة: وهي الرسوم التي تفرضها الدولة على السلع التي ترغب في الحد من استيرادها، فتعتمد إلى جعلها نسبها عالية وفي غالب الأحيان تستهدف السلع الكمالية.
- رسوم ايرادية: وهي التي تبتغي الدولة من خلالها زيادة نسبة إيرادات الخزينة وتفرض على السلع واسعة الاستهلاك

---

[1]- علي عليان خالد الشامية، **إدارة التخليص الجمركي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص 140.

[2]- المرسي سيد الحجازي ، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[3] – John Daniels ,LEE H. RADEBAUGH,Dqniel p Sullivan(2011), **INTERNATIONAL BUSINESS** , (16th Edition) pearson, Londres,Royaume– UNI , p322

[4]- نسيمة شداني، ناصر حمودي، **خصوصية إجراءات التحصيلات الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد13، العدد01، مارس 2021، ص840

ويمكن تلخيص هيكل النظام الجبائي الجزائري في الجدول التالي:

شكل رقم (02): هيكل النظام الجبائي الجزائري

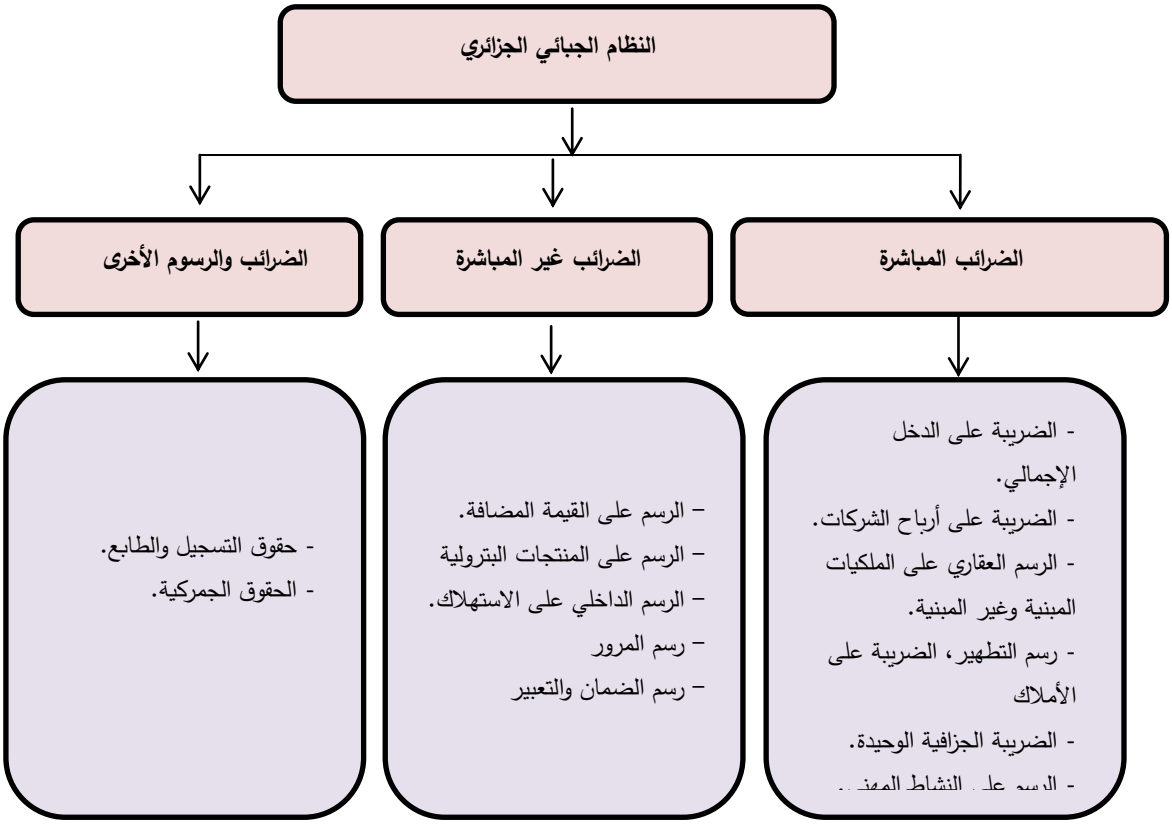

المصدر: من إعدادالطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

.

خلاصة الفصل

في سياق دراستنا لهذا الفصل بعدما تطرقنا للمفاهيم العامة حول السياسة الجبائية وتطورها

يمكننا استنتاج عدة نقاط أهمها أن الجباية يرجع تاريخها إلى العصور القديمة حيث تم تداولها من قبل المجتمعات بطريقة غير منتظمة وأنها ليست حديثة العصر وتطورت بشكل كبير وأصبح لها العديد من الخصائص والمميزات خاصة مع بداية القرن العشرين، ولم تأخذ مكانة هامة بين أوجه الإيرادات العامة إلا حديثا، ، كما أنها أصبحت تلعب دور مهم ومؤثر في رسم السياسة العامة للدول، كما تطرقنا كذلك إلى أهم الإصلاحات الضريبية المطبقة في الجزائر التي اعتمدتها منذ عام 1992 والتي عملت على استقرار النظام الضريبي الذي فشل سابقا في متابعة التطورات الاقتصادية والسياسية في العالم، حيث هذه الإصلاحات كانت نقطة تحول بين النظام القديم والنظام الجديد، وعملت على إغلاق الثغرات في النظام الضريبي السابق، كما تناولنا في هذا الفصل كمبحث أخير بنية النظام الضريبي في مضمون برامج الإصلاح الضريبي المطبق في الجزائر الذي من أهم نتائجه استحداث ضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ، وكذا استحداث الرسم على القيمة المضافة الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات والذي يمس مجالات واسعة مما يحقق إيرادات كبيرة للخزينة العمومية كما استحدث رسوم أخرى مثل الرسم على النشاط المهني ، والضريبة الجزافية الوحيدة إضافة إلى رسم بيئي، وبالرغم من التطورات التي عرفها النظام الضريبي إلا أنه لا زال يعاني العديد من النقائص بسبب عدم الاستقرار نتيجة لكثرة التعديلات السنوية الصادرة في مختلف قوانين المالية، ونتيجة التوسع في استعمال الضرائب غير المباشرة مما يؤثر سلبا على جعل النظام أكثر عدالة، وكذالك ارتفاع بعض المعدلات الضريبية.

الفصل الثاني

تمهيد

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات المهمة فهو يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية لأي دولة، و تتنافس دول العالم من أجل توسيع قاعدة التنمية وتلبية الطلب المتزايد وزيادة المساهمة في مجموع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الرئيسي المعترف به دوليا للتنمية و التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو الدرجة التي يساهم بها القطاع الصناعي في ناتجه القومي الإجمالي، لأنه كلما زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي، زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة في الأمد الطويل، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل اقتصاد البلدان أقل عرضة للخطر وأكثر ديمومة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ، وتعتبر القوة الدافعة وراء تنمية البلدان الأخرى.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية الصناعة بصفة عامة من تعاريف، و أنواعها و مقوماتها و خصائصها والعوائق التي تواجهها الصناعة، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى عرض مختلف المراحل التي شهدها القطاع الصناعي منذ الاستقلال إلى يومنا، ومميزات القطاع الصناعي وكذا أهم التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي الجزائري، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر والحلول الممكنة له وكذا سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الصناعة

الصناعة هي أساس اقتصاديات جميع دول العالم، حيث يعتمد النجاح الاقتصادي لأي دولة بالدرجة الأولى على استمرارية العمل في المؤسسات الصناعية في أي منطقة، خاصة إذا كانت تستثمر في الموارد الطبيعية والبشرية باستخدام أفضل طرق الإنتاج والصناعة، فهي عملية معقدة تمتد جذورها إلى البنية الاجتماعية، وتؤثر على بنية الحضارة والمادة، وتؤدي إلى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والحضري، والتي بدورها تساعد على زيادة الدخل القومي وبالتالي توفير فرص العمل لتحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير الحياة الاجتماعية، والمساعدة في خفض مستوى البطالة والتحول من واقع التخلف إلى واقع التنمية الصناعية والاقتصادية، وكذلك توضيح عدد القطاعات الصناعية الكبيرة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعاريف عامة للصناعة لغة واصطلاحا، وأهم أنواع الصناعات ومقوماتها ومعيقاتها.

المطلب الأول: مفاهيم حول الصناعة

تعتبر الصناعة من القطاعات المهمة التي تعتمد عليها الاقتصاديات المختلفة للبقاء ، فهي المورد الرئيسي الذي تتطلبه القطاعات الأخرى ، وقد نمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة من خلال الاعتماد على آليات جديدة ، ويتم تخصيص هذا المطلب من خلال معالجة أهم المفاهيم الصناعة لغة واصطلاحا وظروف نشأتها.

- **تعريف الصناعة:** تعددت تعاريف الصناعة فمنها ما هو لغوي وما هو اصطلاحي ويمكن تعريفها على النحو التالي:

1- **لغة** : يشير إلى حرفة الصانع الذي يعمل في الصناعة، أو كل علم أو فن يمارسه الإنسان حتى يصبح بارعًا ويصبح حرفة له، وصنع الأشياء، أي عمله الذي يؤسسه ويتقنه، إذا إنها مناسبة للاستخدام المباشر أو الاستهلاك ، وتعتبر نهائية في الصناعة[1].

2- **اصطلاحا:** توسعت موسوعة المصطلحات الاقتصادية للصناعة وتعددت تعاريفها ونذكر منها:

[1]- بوزيد حمزة ، **التصنيع ودوره في هيكلة المجال – حالة ولاية مسيلة**- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2013 ، ص 12.

– عرفها شارلز وجاريث جونز على أنها"مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك"[1].

– يعرفها Jean–Baptiste Say على أنها" النشاط الإنساني المستخدم بهدف إنتاج بضائع نافعة"[2].

– كما تعرف على أنها: "هي كل العمليات التي تهدف إلى إنتاج الثروة وهي تضم الصناعة الفلاحية، الصناعة التجارية والصناعة المعملية"[3].

–وعرفها J.P Angelier " أنها مجموعة منشآت في حالة تنافس ، تنتج سلع وخدمات قابلة للإحلال، وتكون معروضة في نفس السوق"[4].

المطلب الثاني: أنواع الصناعة

يعتمد تطوير الصناعة على احتياجات المجتمع، لذلك أصبحت الصناعة مصدرًا للاتصال والتجارة، كما أنها تلعب دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان، بحيث يمكن للصناعة أن تتطور إلى التنويع وفقا للتكنولوجيا و التطوير والبحث العلمي وخاصة مع بداية الثورة الصناعية الرابعة وما يسمى بالذكاء الاصطناعي، ويمكن تصنيف الصناعة إلى:

الفرع الأول: من حيث النوعية والموضوع:

---

[1]– شارلز هل وجاريث جونز، **الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)**، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2001، ص131 .

[2] –J.L.Levet,**l économie Industrielle en évolution les faits face aux théories** ,ed .ECONOMICA ,Paris.2004,p7

[3]– محمد رضا بوسنة ، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء : دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2014/2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2016/2015، ص102

[4] – Jean.Pierre Angelier,**Economie industrielle**,**Element de méthode**, office des publicatio universitaire,Alger 1993,p33.

1- **صناعات تحليلية:** وتعتمد على تحليل المادة الأولية إلى مواد جديدة وتكون عن طريق التركيب الكيمياوي و الخلط بمواد أخرى.

2- **الصناعات الإستخراجية:** هذه الصناعة هي أساس الصناعات وتزداد أهميتها في النشاط الاقتصادي، وتتضمن استخراج المواد الأولية وتحويلها إلى مواد خام و تتركز في المناطق ذات الموارد الطبيعية وتتوزع في الصناعات الثقيلة والتعدين ويشمل الكشف و الاستخراج والتركيز والفصل عن الهيئات الأجنبية مثل استخراج الفحم في المناجم، ويتم تطويره على أساس الاستخدام المكثف لرأس المال، يعتبر استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لعائدات النقد الأجنبي للجزائر، وبما أن هذه الصناعات تنتج لأغراض التصدير، فإن أسعارها عادة ما يتم تحديدها في السوق الدولية، أما بالنسبة للنفط فمازالت أوبك تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على أسعار من خلال تحديد سقف الإنتاج[1].

3- **الصناعات التحويلية:** تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية في العديد من البلدان النامية والأداة الأكثر فعالية لتحويل الاقتصاد من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى النمو السريع .

كما تعرف على أنها " عملية يتم فيها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعا وإشباعا لحاجات الإنسان ورغبته"[2]، وتعتبر المرتكز الذي تستند عليه جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى في تحقيق التقدم والتطور وهي سلاح أساسي تمارسه الدول الصناعية للضغط على الدول المنتجة للمواد الخام[3].

والجدول أدناه يوضح هيكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية وإجمالي القطاع الصناعي العربي ونسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2020.

---

[1]- حسن شريف ، **السياسات الصناعية في البلدان النامية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، دار العلوم العربية، بيروت، 2007، ص2.

[2]- إبراهيم شريف وآخرون ، **جغرافية الصناعة**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، العراق 1982، ص12.

[3]- د. فارس محمد مهدي ، **واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام 2007**، مجلة الأداب ، البصرة ، العراق ،العدد 58، 2011 ، ص 282.

الجدول رقم(15): هيكل القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010-2020) (مليار دولار بالأسعار الجارية)

المؤشرات / السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
2010	711.4	%33.9	200.6	%9.6	912.0	%43.5
2011	970.0	%39.2	277.7	%9.2	1197.7	%48.4
2012	1088.9	% 40.1	249.1	%9.2	1338.0	% 49.3
2013	1033	% 37.4	254.7	%9.2	1287.7	%46.6
2014	941.9	% 33.8	267.6	%9.6	1208.5	%43.4
2015	528.0	% 21.6	261.3	%10.7	789.3	%32.3
2016	453.4	% 18.7	261.4	%10.8	714.9	%29.5
2017	550.3	% 22.0	257.9	%10.3	808.3	%32.3
2018	730.2	% 27.0	279.8	%10.3	1010.1	%37.3
2019	688.3	% 25.0	281.9	%10.3	970.1	%35.3
2020	421.8	% 17.3	267.9	%11.0	689.7	%28.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2021**، ص87

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيل تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية (2010-2020)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2021، ص87

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن هناك تراجع في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية من حوالي 688.3 مليار دولار إلى حوالي 421.8 مليار دولار عام 2020 أي بانخفاض بلغت نسبته 38.7% وهذا راجع إلى أزمة كوفيد 19 والتي نتج عنها انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي وانخفاض أسعارهما نتيجة الإغلاق الكلي والجزئي لبعض الأنشطة الصناعية وذلك لمواجهة تداعيات كوفيد19، وساهمت في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 17.3% عام 2020 وهي أقل مساهمة.

وبلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية بحوالي 267.9 مليار دولار عام 2020 بنسبة 11% حيث تراجعت عن سنة 2019 والذي بلغت فيه حوالي 281.8 مليار دولار بنسبة 5.3% وهذا ما يدل على انعكاس أنشطة الصناعات التحويلية نتيجة الأزمة التي مرت بها الدول وأكبر مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي العربي قدرت بحوالي 11%.

أما بالنسبة للناتج الصناعي العربي فقد بلغ حوالي 689.7 مليار دولار سنة 2020 حيث تراجع عن سنة 2019 والذي بلغ حوالي 970.1 مليار دولار ، وبتراجع نسبته 28.9% ، وبلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2020 حوالي 28.4% مقارنة بسنة 2019 التي بلغت 35.3% وتفاوتت على مستوى الدول العربية.

الفرع الثاني: من حيث حجم المشاريع : ويمكن تقسيمها إلى[1]:

1- **الصناعات المصغرة** : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين01-09 عمال ولها رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري ، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[2].

2- **الصناعات الصغيرة**: وهي تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل ما بين 10-49 عاملا، ولها رقم أعمال لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار[3]

3- **الصناعات المتوسطة**: هي تلك التي تشغل ما بين 50-250 عاملا، ويتراوح رقم أعمالها السنوي بين 200 مليون دينار ومليارى دينار جزائري. أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) مليون وخمسمائة (500) مليون دينار[4].

4-**الصناعات الكبيرة**: وهي التي تنشأ على نطاق واسع الاستخدام وتتميز بتوظيف عدد كبير من العمال والاستثمار، ومثال ذلك صناعة السيارات، الطائرات والسفن[5].

الفرع الثالث: من حيث ملكية المشاريع الصناعية:

ويتم تقسيم الصناعات حسب القطاع العام والقطاع الخاص، ويتم فيها مدى مساهمة القطاعين في النشاط الإنتاجي الصناعي وهي:

---

[1]- عبد المجيد قدي ، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد ، جامعة الأغواط ، الجزائر، أبريل2002، ص4

[2]- المادة 07 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد77، 15 ديسمبر 2001، ص06

[3]- المادة 06 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 06.

[4]- المادة 05 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 06.

[5] -مدحت القريشي ، **الاقتصاد الصناعي** ، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص27.

1-القطاع العام: تعود ملكية رأس مال المؤسسات الصناعية إلى الدولة، وتتخذ الدولة القرار بشأن أنشطتها التجارية، و برزت أهمية هذا القطاع في الأيام الأولى للاستقلال في البلدان النامية، ورافق وجود القطاع العام وتنميته استكمال السيادة الوطنية يصبح وجود القطاع العام ضروريًا للأسباب التالية[1]:

- تنفيذ المشاريع التي تتطلب مبالغ كبيرة من رأس المال ولا يمكن للقطاع الخاص استثمارها، مثل مشاريع النفط والغاز
- المشاريع المتعلقة بالأمن القومي والدفاع والمجالات الحساسة .
- العمل على المشاريع التي تستغرق وقتاً طويلاً لإنجازها وتعطي عوائد طويلة الأمد أو طويلة الأمد مثل: الموانئ والسكك الحديدية والطرق ... إلخ .
- بعض الأنشطة الاقتصادية، وبعض الدول تفضل السيطرة على الأنشطة الاقتصادية ضمن اختصاص القطاع العام، لأن القطاع الخاص في بعض الأحيان يهدد أمنها القومي .
- القطاع العام هو الضمان الأساسي لحاجات المجتمع وخاصة في حالة الحرب أو الأزمة التي تتوقف فيها أنشطة القطاع الخاص
- يؤثر القطاع العام في حالات معينة ، مثل حالات الاحتكار ، على السياسة الاقتصادية للبلد ولا يسمح للقطاع الخاص بالتصرف بحرية.

2-القطاع الخاص: بعد الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتحول الاقتصادي ، أصبح للقطاع الخاص فرصة القيام بالأنشطة الاقتصادية للبلاد، فهو الخيار الاقتصادي الأكثر كفاءة وأفضل علاج للعديد من الاختلالات الاقتصادية والعوامل السلبية للقطاع الخاص وعوامل نجاحه هي كما يلي[2]:

- المساهمة في الدخل القومي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية.

---

[1]- شريف عبد الحفيظ، **إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2018/، ص7.

[2]- شريف عبد الحفيظ ، **إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني** ، مرجع سبق ذكره، ص8.

- تقليل البطالة من خلال توفير فرص عمل لعدد معقول من العمال.

- تقديم سلع وخدمات عالية الجودة بأسعار معقولة.

-هدف واضح من خلال تعظيم الربح لأنه يتمتع بديناميكية وديناميكية البحث عن البقاء والتوسع[1].

- جهود لتوسيع مبدأ الثواب والعقاب .يعتبر دور مكمل للقطاع العام في الاستثمار.

- محاولة التعامل مع الأزمات المالية أو الخسائر بتقليل الخسائر.

الفرع الرابع: من حيث العملية الإنتاجية

ويتم تقسيمها إلى صناعات خفيفة وصناعات ثقيلة

1-الصناعات الخفيفة: هو ذلك النشاط الذي ينتج السلع الاستهلاكية في المقام الأول ، حيث يستهلكها الأفراد بعد الإنتاج مباشرة، وتدخل السلع الوسيطة في إنتاج سلع استهلاكية أخرى، وتمثل الصناعات الخفيفة أول مرحلة من مراحل التصنيع وتعد معيار للتطور الصناعي وتتميز بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي[2]:

- تناسب المصانع الصغيرة مع حجم السوق الصغير
- تستغرق البضائع وقتًا قصيرًا جدًا لإنتاجها
- تتطلب الصناعة الخفيفة مهارات وخبرات ، ويمكن في كثير من الأحيان نقل اليد العاملة من الحرف اليدوية إلى مصانع جديدة ، مثل : المنسوجات

وتنقسم الصناعة الخفيفة إلى الفئات التالية :

- فرع الصناعات الكيماوية للمطاط والبلاستيك
- فرع الصناعات الغذائية.
- فرع صناعة النسيج.

---

[1]- محمد محروس اسماعيل، **إقتصاديات الصناعة والتصنيع** ، مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية، 1997، ص33.

[2]- محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مرجع سبق ذكره، ص40

- فرع الجلود والأحذية.
- فرع صناعة الخشب والورق .
- صناعات أخرى متنوعة مثل الأغطية الزراعية وبعض المنتجات البلاستيكية.

2- **الصناعات الثقيلة:** تشمل الصناعة الثقيلة التصنيع المتقدم والسلع الاستهلاكية مثل المواد الكيميائية، و المنتجات المعدنية، و المنتجات البترولية والآلات والمركبات، تتمتع الصناعة الثقيلة باستثمارات ضخمة ومتطلبات تقنية عالية، وتعتبر المورد الحيوي و الرئيسي لمختلف الصناعات، وتنتج سلعًا ثقيلة الوزن، والتي تتميز بثقل عملية الإنتاج.

لا تزال الصناعات الثقيلة موجودة لأسباب جيولوجية وجغرافية واقتصادية، مثل المناجم والوقود، بالإضافة إلى صناعة التعدين التي تسبب الكثير من التلوث البيئي ، تعتبر بعض الدول رائدة في مجال الصناعات الثقيلة مثل اليابان ، الصين ، و م أ.....إلخ.

المطلب الثالث: مكونات الصناعة و خصائصها

إن أغلب الدول تسعى لتطوير صناعاتها، من خلال ما توفر لديها من مقومات محلية أو مستوردة، كما تتميز هذه الصناعات بمجموعة من الخصائص تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إيجاز هذه العناصر فيما يلي:

الفرع الأول: مكونات الصناعة

إن أساس تطوير أي صناعة يقوم على المكونات المتوفرة لها، وهذه المكونات هي[1]:

1- **رأس المال:** تتطلب الصناعات الحديثة الكثير من رأس المال بسبب اعتمادها على الآلات الحديثة والمكلفة، وكذلك كثرة العمالة وكميات كبيرة من الوقود.

2- **المواد الخام:** التي تغير الصناعة من شكلها الأصلي لتتكيف مع متطلبات الإنسان .

[1]- حطاب موراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة – دراسة حالة : صناعة الأدوية في الجزائر**– أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 56-57.

3- **القوى المحركة:** وهي العمود الفقري للصناعات بما في ذلك النفط والفحم والطاقة المائية، وتتنوع الصناعات من حيث استخدام موارد الطاقة.

4- **الموارد البشرية:** تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في نمو ونجاح الصناعة، وتؤثر الموارد البشرية في الصناعة على توفرها من حيث الكمية والمهارات الفنية.

5- **الأسواق:** لكي تستمر الصناعة في الإنتاج وتلبية طلب المستهلكين ، يجب أن تحدث عملية البيع، لضمان نجاح العملية التسويقية، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال.

6- **وسائل النقل والمواصلات:** حيث تعتمد الصناعة، وخاصة الحديثة منها، إلى حد كبير على سهولة الوصول إلى وسائل النقل، لأن وسائل النقل والمواصلات الحديثة تعتبر أساساً لتنمية الصناعة.

الفرع الثاني: خصائص الصناعة

ترجع خصائص الصناعات إلى قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تفيد الدول ونذكر منه[1]:

- يؤدي التوافر الصناعي في بلد ما إلى زيادة الإنتاجية بطريقة تتجاوز نمو العمالة لأنه نشاط مكثف مقارنة بالصناعات الأخرى.

- قدرة الصناعة على استقطاب مجمل عملية التنمية والتكامل الاقتصادي.

- ترفع الصناعة من مستوى الدخل وتفتح أسواق جديدة للزراعة وتزودها بالمواد وبالتالي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

- ترفع من المستوى المعيشي للشعوب، وتوفر الرفاهية للإنسان وأكثر ملاءمة لحاجياته ومتطلباته.

- تعطي الصناعة الأولوية في البلدان النامية للصناعات التي توفر فرص عمل للقوى العاملة.

- تعدد منظار الصناعة واندماج وتكامل النشاط الصناعي مع النشاط التجاري.

- ظهور الصناعة في الوجود بشكل بدائي كصناعة الحلي والسلع الحرفية .

[1]- نعيم مغبغب، **قانون الصناعة** ، الجامعة اللبنانية، لا يوجد دار النشر،1996، ص ص 12-13

– تبني صناعات متطورة من خلال تعددها وتجانسها من أجل استقلاليتها ورفض التبعية وتكاملها من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية.

– مساهمة الصناعة في ترسيخ جذور التصنيع بصورة حقيقية.

– اختيار الأماكن الصناعية لإنشاء الصناعات تكون معدة مسبقا لاستيعاب الصناعة أو في أماكن بعيدة عن السكان دفعا للمخاطر.

– الآثار السلبية التي ينتجها النشاط الصناعي على البيئة.

– تشير الصناعة إلى نوع من التنظيم الاقتصادي للإنتاج والتوزيع بكميات كبيرة.

– تعمل الصناعة على استقرار دخل البلد من العملات الأجنبية وذلك عن طريق توسع قاعدة الإنتاج القومي.

– تنويع الصادرات بتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام واستخراجها[1].

– بناء صناعة ناجحة وذلك باستغلال الموارد الاقتصادية الكامنة في البلاد، والمهارات العالية، ومستويات المعيشة المرتفعة، والتقدم التكنولوجي.

– مساعدة الصناعة على دخول السوق بسهولة والحصول على رأس مال بتكلفة أقل.

– التغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها.

– اعتماد معظم الصناعات استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية[2].

---

[1]– محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع**، مرجع سبق ذكره، ص 3

[2]– توفيق اسماعيل ، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية**، معهد الإنماء العربي ، بيروت، 1981، ص12

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يُنظر إلى تنمية القطاع الصناعي في أي بلد على أنه معيار لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، حيث تسعى العديد من الدول النامية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال عملية التصنيع، وتعتبر الصناعة من القطاعات الهادفة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي نظراً لارتباطه بالعديد من القطاعات الكبرى الأخرى التي يعد مكملا لها أو مورداً لها بالمواد الأولية والآلات اللازمة، وأحد أهم أولويات الدولة الجزائرية منذ حصولها على استقلالها سنة 1962، و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى واقع القطاع الصناعي في الجزائر من خلال دراسة تطوره التاريخي وأهميته ومميزاته وخصائص القطاع الصناعي وأدائه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للقطاع الصناعي في الجزائر

إن الدولة الجزائرية منذ الاستقلال كانت تعيش تبعية اقتصادية حيث كان الاقتصاد الصناعي معتمد في غالب الأحيان على العالم الخارجي لتلبية طلباته، و لإنجاح قطاع صناعي قوي لذلك كان بالجدير أن تتخذ إصلاحات هيكلية ومالية وتنتهج خطط تنموية صناعية للخروج من التبعية و الانتقال إلى اقتصاد السوق، و منه فالقطاع الصناعي الجزائري قد عرف عدة مراحل وتحولات نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة القطاع الصناعي للفترة (1962-1969):

وعرفت بمرحلة الهشاشة والضعف والتبعية للخارج أو الاعتماد الخارجي، وكان أنذاك الاقتصاد الجزائري مرتبط بالمستعمر حيث لم يسمح الاستعمار بإقامة صناعة وطنية متطورة، وكانت المؤسسات الصناعية خاضعة إلى نظام تسيير ذاتي في سنة 1963، فيها اهتم المستعمر بالمناجم واستخراج الموارد الجوفية كما اهتم ببعض الصناعات الضرورية كتوليد الطاقة، وبعض المصانع لمواد البناء و خلال الفترة بين 1962 و1963 شهد القطاع الصناعي تراجع في بعض الصناعات منها انخفاض في إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 55% واختفاء نحو 1400 مؤسسة صناعية، وتراجع لقطاع التعدين وصناعة الحديد والصلب بحوالي 20% و 25% على التوالي، وتميزت هذه المرحلة بقوة القطاعين الزراعة والخدمات، وتعتبر زيادة المحروقات في الاقتصاد الجزائري أنذاك أفضل مؤشر للاستثمار إذ مثل الاستثمار الإجمالي خلال الخطة التنموية 1967-

1969 ما حجمه 5.164 مليون دج، حيث بلغ حجم استثمار قطاع النفط ما يقارب 2.307 مليون دج[1]، ويعتبر نصف الاستثمار العمومي مخصص للمحروقات، أما القطاع الصناعي خارج المحروقات فكانت نسبة مساهمته حوالي 20% في الإنتاج الكلي والتي كانت تستخدم كمدخلات للصناعات الثقيلة، وتميزت الصناعات الثقيلة في أواخر سنة 1966 بالخصائص التالية:

– كانت الصناعات الثقيلة قائمة على استيراد المواد نصف المصنعة من الخارج وإعادة تركيبها مما لا يمكنها أن تكون قاعدة أساسية لعملية التصنيع والتي تتم بواسطة الصناعات التحويلية الفعلية مثل الصناعات الكيمياوية والميكانيكية وصناعة الحديد والصلب[2].

– التركيز على الصناعات الاستخراجية و المنتوجات الزراعية وتوجيهها نحو التصدير.

– غياب التكامل بين القطاعات الصناعية فيما بينها وبين القطاع الصناعي والزراعي.

– انخفاض انتاجية الصناعات نتيجة عملية التخريب التي تعرضت لها من طرف المستعمر وكذلك قدم الآلات والمعدات الإنتاجية.

الفرع الثاني: مرحلة القطاع الصناعي للفترة (1970– 1979)

وعرفت هذه المرحلة بمرحلة التخطيط أو التصنيع الثقيل والصناعات المصنعة حيث انتهجت الحكومة الجزائرية إستراتيجية الصناعات المصنعة مستوحاة من اقتصاد الفرنسي دوبرنيس(gerard DESTANNE DEBORN [3]) وفي مضمون هذه الإستراتيجية نرى نموذجاً مثالياً للجزائر لتأسيس تنمية صناعية متكاملة وتوجيه الإنتاج الصناعي للسوق المحلي وقد سمح لهم ذلك بتحقيق

[1]– أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، الجزائر، ، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، 1993، ص53

[2]– عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص128

[3]– مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية** ، أطروحة دكتوره ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2017–2018، ص 125.

النمو الاقتصادي معًا في القطاعين الصناعي والزراعي[1]، و يستغرق هذا النموذج وقتًا طويلاً لإكماله، ولأموال وفيرة ولقوى عاملة فعالة، لكن الدولة الجزائرية في تلك الفترة بعد تأميم 100٪ لموارد الغاز الطبيعي وإزالة قيود الامتياز، كان الهدف من إستراتيجية الصناعات الثقيلة هو إنتاج سلع إنتاجية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لي مختلف القطاعات وفي المدى الطويل، وكان الهدف من المخطط 1970- 1979 إنشاء صناعة قاعدية داعمة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، والجدول أدناه يوضح هيكلة القيمة المضافة الصناعية خلال هذه المرحلة .

جدول رقم (16): هيكل القيمة المضافة الصناعية سنوات السبعينات (%)

السنوات / الصناعات	1970	1974	1977	1978
الصناعات الاستخراجية	%80	%76.5	%73	%73
الصناعات القاعدية	%7.5	%8.5	%11.5	%12
الصناعات الاستهلاكية	%12.5	%15	%15.5	%15
المجموع	%100	%100	%100	%100

SOURCE ; Hamid A.Temmar, **« l'économie de l'Algérie : les stratégies de développement tome1**, office des publications universitaires, 2015, p50»

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تهيمن على الصناعات الأخرى، ونلاحظ أنه لغاية 1974، لم تساهم الصناعة الاستهلاكية إلا بنسبة ضئيلة في هيكل الصناعة، وعرف المخطط الاستثماري التنموي تطور مقارنة بالمرحلة السابقة كما تضاعفت الاستثمارات المخصصة في المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 بأربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول 1973/1970، و تم التركيز في جميع المخططات على قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

الفرع الثالث: مرحلة القطاع الصناعي للفترة 1980-1989

[1]- ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجاد06، العدد1، جوان 2019، ص3.

عرفت هذه المرحلة بمرحلة الأزمة البترولية والإصلاح الهيكلي والمالي للمؤسسات للصناعية، حيث بدأت فيها ملامح الإصلاح الاقتصادي في الجزائر سنة 1980، حيث تم فيها إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق انتهاج سياسة تنموية جديدة، وشهدت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية وذلك نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم والرفع من قدرتها الإنتاجية، وكذاك نتيجة كبر حجم المؤسسات الذي يشكل بيروقراطية مما أدى بتقسيم هذه المؤسسات بهدف خوصصتها ، ونتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 أدى بالدولة الجزائرية للاقتراض من الدول مما أدى بتفاقم المديونية حيث في هذه المرحلة تم تنفيذ إجراءات تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإعادة توجيه الاستثمارات وتليين شروط تدخل القطاع الخاص[1].

ومن أبرز ما يميز هذه المرحلة خصخصة المؤسسات العامة، الإصلاحات التشريعية التي أدخلت عام 1988 وخروج الدولة جزء من الإدارة المباشرة لمجال النشاط الإنتاجي، مما يمكّن المؤسسات من أن تصبح مستقلة تدريجياً عن تدبير الحكومة المركزية، و في التسعينيات وافقت الحكومة على العديد من استقلالية الهيئات العامة وتحويلها إلى مستثمري القطاع الخاص[2].

الفرع الرابع: مرحلة القطاع الصناعي للفترة 1990-1999

عرفت هذه المرحلة بالبحث عن الاستقرار والتصحيح الهيكلي، حيث اتسمت التسعينيات بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تميز بانعدام الأمن الخارجي، و ارتفاع الديون بشكل حاد، وجعل الميزان التجاري في عجز، هذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث ساعدتها الدول مالياً وعدلت ديونها، ويفرض هذا الأخير سلسلة من الشروط ، بما في ذلك خصخصة المؤسسات و إعطاء القطاع الخاص مكانة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة دوره في ملكية القطاع الخاص و إدارة وحدات الإنتاج وتحسين كفاءة الإنتاج والقضاء على احتكار المؤسسات العامة، ولكن حدث العكس حيث أدى إلى وجود مؤسسات وصناعات صغيرة لم تكن قادرة على تنويع صادراتها، والتنافس مع الشركات الأجنبية، وتميز الهيكل الصناعي الجزائري للفترة

[1]- الهاشمي جعبوب، **تاريخ الصناعة الجزائرية** ، وزارة الصناعة سابقا الجزائر ، 2002 ، ص6

[2]- الهاشمي جعبوب، **تاريخ الصناعة الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8

1990-1999 بسيطرة القطاع العمومي والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام لنفس الفترة.

الجدول رقم(17): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دج

النشاط		الطاقة والمحروقات	الصناعات التحويلية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	القيمة المضافة	135543.0	61196.30	62725.40	57185.30	112655.7	554388.1
	النسبة (%)	% 24.44	% 11.03	% 11.31	% 10.31	% 20.32	% 100
1992	القيمة المضافة	273837.1	113762.9	128416.3	102149.4	220458.1	1074695.8
	النسبة (%)	% 25.48	% 10.58	% 11.94	% 9.50	%20.51	% 100
1994	القيمة المضافة	361894.4	144767.7	145614.5	151781.2	351586.2	1487403.6
	النسبة (%)	% 24.33	%9.73	%9.78	%10.20	%23.63	% 100
1996	القيمة المضافة	808696.6	183163.1	277842.1	217685.1	560299.1	2570028.9
	النسبة (%)	%31.46	%7.12	% 10.81	% 8.47	% 21.80	% 100
1998	القيمة المضافة	714802.0	215711.7	324845.8	265412.1	696673.6	2830490.7
	النسبة (%)	% 25.25	%7.62	%11.47	%9.37	%24.61	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

collection statistiques, N°197/2016, ONS, P 234-235.

و يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق، بأن مساهمة قطاع الطاقة والمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مستقرًا عند حوالي 25٪، باستثناء عام 1996، عندما ساهم القطاع بنسبة 31٪ في الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض سنة 1998 إلى 25٪ بسبب انخفاض في أعمال البحث والاستكشاف و تخلي العديد من الشركات الأجنبية عن الأنشطة في ظل الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، فضلاً عن انخفاض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في قطاع التعدين والمحاجر و انخفضت مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي من 11٪ في عام 1990 إلى 8٪ في عام 1998، ويرجع ذلك أساسًا إلى ركود الحديد الصلب والمعادن والآلات والصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعات النسيج، الصناعة الكيميائية، صناعة الجلود والأحذية، صناعة النسيج، الخشب والورق، بالإضافة إلى عملية الخصخصة التي بدأتها السلطات في إطار الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، تم إغلاق المؤسسات التي تعاني من نقص السيولة والديون المالية الضخمة، وتراوحت مساهمة قطاع الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي بين 10٪ و 8٪ خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير ذلك بنقص الموارد المالية المتاحة لتمويل مشاريع الإسكان والبنية التحتية، مما أثر سلباً على أداء القطاع لهذه الفترة.

الفرع الخامس: مرحلة القطاع الصناعي للفترة 2000-2015

تعرف هذه المرحلة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث شهدت هذه الفترة تحولات جوهرية على جميع المستويات، بالإضافة إلى تحسينات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، خاصة على مستوى توازن الاقتصاد الكلي، حيث ارتفع سعر البرميل من 36 دولارًا أمريكيًا في 2004 إلى 109.50 دولارًا في عام 2012، حيث تم تمثيل خطة التنمية في أول خطة ممثلة في خطة دعم الانتعاش الاقتصادي بين عامي 2000 و 2004، وتهدف الخطة إلى تنشيط الطلب ودعم الأنشطة التي توفر قيمة مضافة وفرص عمل، وخاصة تشجيع المستثمرين الزراعيين والمؤسسات المحلية والزراعية، بالإضافة إلى ترميم الهياكل الأساسية، وتعزيز المعدات الاجتماعية والجماعية،

وتلبية الاحتياجات الاجتماعية و تشجيع تنمية الموارد البشرية[1]، حيث خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دج، أو ما يعادل 7 مليارات دولار[2]، و التخصيص المالي لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي يرتكز على أربعة مجالات رئيسية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (18): التوزيع القطاعي لبرنامج الانتعاش الاقتصادي 2001 – 2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (النسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1	%100

المصدر: المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

تعتمد قيمة البرنامج بشكل أساسي على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث واجه الاقتصاد الجزائري صعوبات قبل بداية الألفية الجديدة بسبب تدهور البنية التحتية، بالإضافة إلى مساهمته في خلق بيئة مناسبة للنهوض وتطوير الأنشطة الاقتصادية، وهو الهدف الرئيسي لبرنامج دعم التعافي القطاع الاقتصادي، حيث يحصل هذا القطاع على الحصة الأكبر من التخصيصات المالية تقدر ب 40.1٪ من نسب القطاعات، لتشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي والأجنبي، وبالتالي خلق فرص العمل والحد من البطالة.

---

[1]– زكريا مسعودي ، **سياسة التشغيل و فاعلية برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001** ، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 –2004 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11 12 مارس 2013، ص17.

[2]– نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، العدد 09 ، 2013، ص 43

وبالنسبة لقطاع التنمية المحلية، فيخصص له 38.9٪ من الميزانية، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم الوطنية من خلال برامج تشجع التنمية المحلية للحد من معدلات البطالة والفقر، و يحصل قطاعي الفلاحة والثروة السمكية منها أيضًا على مخصصات مالية جزئية بنسبة 12.4% من مخصصات القطاعات، ويهدف هذا القطاع إلى تعزيز الطلب المحلي وتنويع الصادرات خارج المحروقات، و تخصيص مالي بنسبة 8.6 % لقطاع دعم الإصلاحات، حيث أقرت السلطات سلسلة من السياسات والإجراءات المؤسسية والهيكلية التي تساعد على تحسين الكفاءة، مثل إصلاح الضرائب والإدارة المالية وتهيئة المناطق الصناعية.

و خصصت لعامي 2001 و 2002 مبلغين 213.1 مليار دينار و 178.3 مليار دينار على التوالي في إطار جهود الدولة للاستفادة من الاختراقات المالية ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق التي من شأنها أن تسمح بنمو كبير في تنمية النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للخطة الثانية فهي تنعكس في الخطة التكميلية 2005-2010 لدعم النمو الاقتصادي والتي تم تخصيص ميزانية قدرها 4203 مليار دينار أو ما يعادل 55 مليار دولار، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب و الأخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي[1]، و الجدول أدناه يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

الجدول رقم(19):التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة المئوية
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	%45.42
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	%40.53
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.85
برنامج التكنولوجيا الجديدة والاتصالات	50	%1.18
المجموع	**4202.7**	**%100**

المصدر: ركراك مونية، **واقع وأهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، الجلفة، المجلد3، العدد8، سبتمبر2020، ص 227

[1]- ركراك مونية ، **واقع وأهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، العدد الثامن ، سبتمبر 2020، ص ص 226 227

أما ثالث برنامج سمي بخطة توطيد النمو لسنة 2010-2014 ، خصصت لهذه الخطة ما مجموعه 21.214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي حيث جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، و يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تنوع الاقتصاد الوطني و اندماجه مع الاقتصاد العالمي[1]، وتم اعتماد العديد من السياسات المعتمدة منذ عام 2001 ، من أهمها :

- الحد من البطالة عن طريق خلق 3 ملايين فرصة عمل.
- دعم التنمية البشرية من خلال استعادة القدرات الفردية وتعزيزها.
- تقوية اقتصاد المعرفة وتحسين مناخ الاستثمار العام .
- تطوير الإدارة وتفعيل آلية الحوكمة الرشيدة .
- تثمين الطاقة والثروة المعدنية، ودعم القطاع الزراعي، وتشجيع السياحة والصناعات التقليدية، وتعتبر التنمية البشرية هي إحدى أولويات الخطة، مع التركيز على مجالات مثل التعليم والصحة والحياة الكريمة ، حيث خصص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية للاستثمار العام إلى تعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى عدة مجالات أخرى يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(20): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2015

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10.122	% 49.5
تطوير البيئة التحتية	6.448	% 31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	% 8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	% 7.6
الحد من البطالة	360	% 1.7
البحث العلمي	250	% 1.6

[1]- ركرك مونية، **واقع وأهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، الجلفة، المجلد3، العدد8، سبتمبر2020، ص 227

المجموع	20.412	% 100

المصدر، ركراك مونية، **واقع وأهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص228.

الفرع السادس: مرحلة القطاع الصناعي للفترة 2016 إلى يومنا:

تُعرف هذه المرحلة باسم خطة النمو الجديدة للعقد الثاني من الألفية الجديدة، حيث أشار منتدى رؤساء وكالات الاستثمار لعام 2015 إلى أن الصناعات المحلية لا تزال بطيئة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق الوظائف الدائمة التي تحتاجها البلدان والمدن، حيث تتطلب هذه الأهداف التي يجب تحقيقها سياسات صارمة لتطوير القدرات الإنتاجية الوطنية و قدرة تنافسية المؤسسة و التغييرات العميقة في بيئة الأعمال التي أوصى بها ميثاق النمو الاقتصادي والاجتماعي الوطني لعام 2014 بين الدولة والشركاء الاجتماعيين[1]، و نظرا لأهمية النفط للاقتصاد الجزائري والتقلبات التي أثرت عليه مؤخرا، أعلنت وزارة المالية تبني سياسة جديدة لتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني في إطار ما تسميه "النمو الجديد"، و أعلن عن النموذج في يوليو 2016، حيث يتضمن نموذج النمو الجديد لعام 2016 جانبين أحدهما يتعلق بميزانية الدولة وقضايا أخرى تتعلق بالتنويع الاقتصادي، و من أهداف التنويع الاقتصادي زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير صناعة النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل نمو سنوي يبلغ 6.5٪ خلال الفترة 2020–2030، سيتحقق البلد من خلال المراحل التالية والتي انطلقت منها الأولى خلال 2016–2019 وتميزت بتحويل حصص القطاعات المختلفة في القيمة المضافة نحو المستوى المستهدف[2]، و يوضح لنا الشكل أدناه مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2015 وسنة 2018 لمعرفة مدى تقدم الحكومة في التنفيذ.

[1] FCE. (2015). pour l'émergence de l'économie algérienne , p30

[2] - Ministère des Finances. (2016). le nouveau modèle de croissance. synthèse , p11

الشكل رقم (04): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 2015- 2018

الوحدة(%)

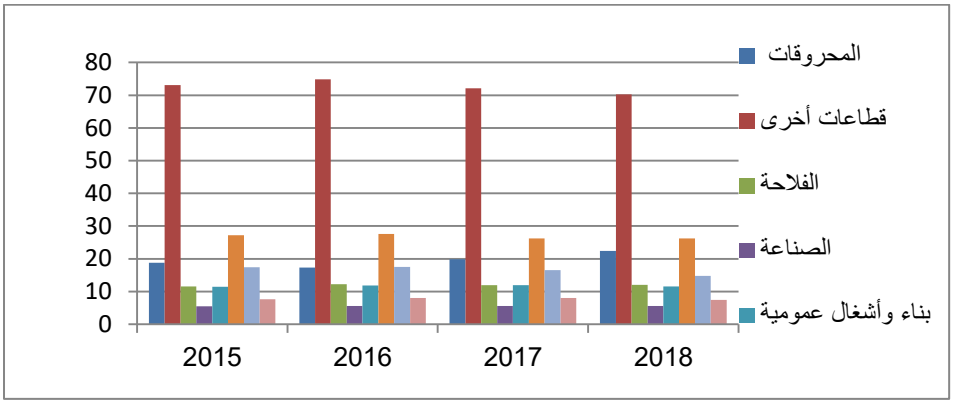

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات النشرة الثلاثية لبنك الجزائر، لسنة 2019، ص26.

نلاحظ في الشكل السابق التقارب في النسب المئوية لمساهمة القطاع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي عامي 2015 و 2018، القطاع الصناعي هو أقل القطاعات الاقتصادية من حيث تكوين الثروة في البلاد، وفي هذا الوقت اعتمدت الجزائر نموذجًا اقتصاديًا جديدًا، بهدف التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج مع مؤسسات صناعية قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي، ومع ذلك نلاحظ أيضًا أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة مقارنة بمعدل التغيير في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يشير إلى أن الدولة تتحرك عكس الأهداف المحددة أبرزها الحد من اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط والغاز.

المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعة مفتاحا لكافة القطاعات الاقتصادية وتنوعها، وباعتبار الجزائر دولة نفطية فهي تعيش تبعية اقتصادية تتحكم فيه الأسواق الدولية وقبل سنوات كان الإنتاج الصناعي موجهاً للسوق المحلي فقط، ولكن مع سياسة التحرر التي تبنتها الجزائر، لعب القطاع الخاص الجزائري دوراً في التنمية الاقتصادية، ودخل هذا القطاع بقوة في الاقتصاد الوطني، مما ساهم بشكل كبير

في تنمية الاقتصاد الوطني وتمثل الصناعة الجزائرية دفعة قوية للقطاع الاقتصادي، وتتميز بما يلي[1]:

1- **ضعف الإنتاج الصناعي:** لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة، حيث لا تزيد عن 13٪، وهذا ما يدل على ضعف الاستثمار في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات، وتحتل المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية والخدمات والتجارة، بصرف النظر عن هذا الضعف الكمي، لا يمكنها إنشاء سلع إستراتيجية من شأنها أن تمنحها مكانة خاصة في السوق .

2- **ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:** تظهر أهمية قياس الإنتاجية كركيزة لقياس الأداء والإنتاج والقيمة المضافة وأداة مهمة لترشيد اتخاذ القرار على مستوى المنشأة أو على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله بشكل عام، وتتميز الصناعة الجزائرية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، أي انخفاض الإنتاجية الإجمالية.

3- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة** : نشأت الصناعة الجزائرية في إطار سياسة حمائية شبه مطلقة، اقتصر عملها وانحصر بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات المحلية ضمن ما سبق من السياسات الصناعية، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها لأي منتج آخر في السوق، مما أدى لاحقًا إلى عدم اكتراثها بتطوير المنتج و تحسين جودته وفقدان القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية وفهم طبيعتها، وأفضل انعكاسات لهذه المشاكل وغيرها هي زيادة الواردات من قبل القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات، واشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية كتوقف الإنتاج والتخفيض الطوعي لمستوى تطوير القدرة القائمة من قبل بعض الشركات، وكذلك حاجة بعض المنتجين لمواصلة حماية الإنتاج المحلي، كلها تؤكد ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية المصنعة وعدم استمرارها للمنافسة الخارجية[2].

---

[1]- بوعقل مصطفى، **واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان**– مجلة دفاتر بوداكس ، العدد08 / سبتمبر، 2017 ص ص 153-154(بتصرف).

[2]- زوزي محمد، **إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد2010،08، جامعة ورقلة، الجزائر، ص176.

4- **العلاقات مع الأسواق الخارجية:** انتهجت الجزائر منذ بداية مسيرتها التنموية سياسات لتوسيع الصناعة، خاصة الصناعات الناضجة، مما أدى إلى زيادة الواردات وزيادة اعتماد الصناعة على الأسواق العالمية لضمان طلبها على المواد الأولية والمعدات والمساعدات الخارجية، والتأكد من احتياجاتها، فضلا عن تحديد وتطوير المجالات التكنولوجية للإنتاج المستقل، أدى إلى مشكلة الاستجابة لهذا السوق مع تقلب الأسعار.

5- **ارتفاع تكالف الإنتاج وانخفاض الجودة** :عادة ما تتميز الصناعة الجزائرية بارتفاع تكلفة منتجاتها فيما يتعلق بمنتجات المماثلة في السوق العالمية وحتى في البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

6- **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** أحدثت الثورة التكنولوجية تغييرات جوهرية في العالم الصناعي، حيث أدخلت الأساليب الحديثة في الإنتاج والإدارة و التسويق، وخاصة في إنشاء سلع وخدمات جديدة و لا يقتصر عملها في إحداث تغييرات بنيوية و اجتماعية بل تغيرات أخرى تمس العلاقات الإنسانية و أسلوب عملهم، بالإضافة إلى العديد من التغييرات الأساسية والمستمرة في عالم الصناعة و المرتبطة ب[1]:

- الآلات والمعدات والإمدادات اللازمة لعملية الإنتاج
- علاقات العمل المنظمة بين أصحاب العمل والعاملين.
- إنشاء صناعات جديدة تنتج العديد من السلع والخدمات غير المعروفة سابقًا.

7- **قلة مرونة نظام الإنتاج:** تتميز الصناعة الجزائرية بتقنيات قديمة وبطيئة لا تسمح بالمرونة لإجراء أي تعديلات على عملية الإنتاج، وإذا حدث ذلك فستكون هناك حاجة لتغييرات واسعة النطاق ومكلفة، مما يشكل تحولاً في الاستراتيجية الصناعية يتطلب إنتاجاً مرناً لمواكبة هذا التحول وتلبية متطلباته من حيث طبيعة المنتج وجودته.

8- **العمليات الصناعية المجزأة:** لا تزال العملية الصناعية في الجزائر تعتبر عملية إنتاجية، حيث يتم التركيز على تحقيق قدر معين من الإنتاج، وليس على جودة الإنتاج، أو حتى الأساليب والتقنيات المستخدمة فيه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة، نلاحظ ضعف

[1]- نعيم إلهام، **استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص63.

الاعتماد المتبادل والتكامل بين الصناعات القائمة، منفصلة أيضًا عن وسائل الإعلام وعملية التسويق، والتي أصبحت إنجازًا متكاملًا ومتأصلًا في عملية الإنتاج[1].

المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة في الجزائر

إن القطاع الصناعي الذي أنشأته الدولة الجزائرية يمنحه خصائص نوعية متميزة تظهر بوضوح نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع في بنيته الحالية، مما يواجه القطاع الصناعي الجزائري عددا من التحديات ، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وتقف عائق أمام تطورها، فهي تبقى دائمًا على ارتباط بالعالم الخارجي، وهو ما ينعكس بشكل خاص في[2]:

1- **التجارة العالمية:** بهدف توسع وعولمة دائرة التجارة الدولية من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في عام 1995) إلى خلق وضع تجاري دولي تنافسي يعتمد على الكفاءة الاقتصادية وكفاءة الاستخدام الكامل من موارد العالم زيادة الإنتاج المستدام، والتجارة في السلع والخدمات، وبالتالي الاستخدام الأمثل لهذه الموارد والوسائل لدعم تحقيقها مع الحفاظ على البيئة وحمايته ودعم وسائل كفيلة لتحقيق ذلك، وبالتالي ضمان التوسع في الإنتاج، وخلق نماذج جديدة للتقسيم الدولي للعمل، وتوسيع نطاق التجارة العالمية، مما يزيد الدخل القومي العالمي إلى أقصى حد ويرفع مستويات المعيشة عن طريق زيادة حقيقية لمعدلات نمو الدخل، وتوفير الحماية الكافية للأسواق الدولية بحيث تعمل في البيئة المناسبة لكل مستوى، و بالنظر إلى تأثير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية، بما في ذلك البلدان العربية، نجد أن حدة المنافسة الدولية تزداد مع الالتزام بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و قواعد السوق المفتوحة ، ثم تختفي بعض الصناعات لأنها لا تستطيع مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت المنافسة السعرية أو المنافسة المتعلقة بجودة السلع وكفاءة الاستخدام وإمكانية تنافس الشركات العالمية على الاستثمار الوطني خاصة بعد تنفيذ إجراءات الاستثمار.

---

[1]- نعيم إلهام ، **استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية** ، مرجع سلق ذكره، ص64

[2]- عيدي الطيب، العقون أم الخير، **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجلفة، العدد01، 2021،ص 10-11.

2- **عالمية الاتصال:** أدت التطورات التكنولوجية في الاتصالات والنقل إلى طي المسافات، مما جعل العالم قرية صغيرة تختفي فيها المسافات الجغرافية والثقافية، وتبدأ الشركات والمؤسسات في العمل في بيئة عالمية تنافسية. من خلال القنوات الفضائية، أو عبر الإنترنت ، وهو ما تحتاجه الشركات الصغيرة والمتوسطة لامتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير تطبيقات لتحسين أدائها.

3- **ثورة المعلومات والتكنولوجيا:** تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دوراً محورياً في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.

4- **عالمية الجودة:** أدت المنافسة العالمية المتزايدة إلى ظهور ما يسمى بمتطلبات الجودة لتوجيه التجارة العالمية بطريقة تحافظ على تصاعد مستويات التجارة، ومع ظهور الجودة الدولية فإن جميع شهادات الجودة الممنوحة مثل جوازات السفر الدولية للتجارة العالمية، لذلك فإن الدول العضوية في المنظمة يمكنها تقييد الوصول إلى أسواقها للسلع والخدمات منخفضة الجودة دون التعارض مع وثائق المنظمة.

5- **التنمية المستدامة:** أصبح التلوث من أصعب التحديات التي تواجه الشركات، حيث يجب عليها استخدام الموارد بشكل عقلاني، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من نفايات الإنتاج، واستخدام الموارد غير الضارة بالصحة الشخصية، مثل إعادة التدوير واستخدام المنتجات في الإنتاج بالإضافة إلى النفايات، يتم أيضًا تقليل استخدام المركزات الصناعية والألوان الصناعية، بالإضافة إلى إعادة التدوير واستخدام المنتجات والنفايات في الإنتاج لتجنب تراكم المخلفات والبقايا والنفايات التي ثبت علميًا أنها تؤثر على البيئة.

6- **التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:** اتسمت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول إلى إبرام اتفاقيات وتكتلات اقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول هذا الاتجاه هو رغبة في تحسين الوضع التنافسي للشركات من خلال تجميع الموارد وزيادة الكفاءة وتحقيق الاقتصاديات، فالسوق الأوربية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة تركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

المبحث الثالث: مشاكل القطاع الصناعي وحلوله و سبل معالجته

رغم الإصلاحات الكثيرة التي مر بها القطاع الصناعي من أجل إنعاشه وتفعيله وإيجاد حلول جذرية عن طريق استثمارات صناعية لترقية الصناعات وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني منذ الثمانينيات إلى يومنا هذا، حيث خضعت المؤسسات الصناعية إلى مجموعة من إجراءات الإصلاح الداخلي إلا أنه لم يرقى بالمستوى المطلوب ، ولم تتمكن الجزائر من تحقيق إنجازات كبيرة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها من أجل المنافسة في الأسواق الخارجية، ولنجاح قطاع الصناعة في الجزائر وجب على الدولة انتهاج إستراتيجية ملائمة وتحديد أنماط تكنولوجيا ملائمة من أجل تطوير القطاع الصناعي، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة ومحاولة إيجاد حلول لهذه المشاكل وأهم سبل تطور هذا القطاع من أجل الرقي به.

المطلب الأول: مشاكل القطاع الصناعي

يحتل قطاع الصناعة مكانة مهمة في الدولة الجزائرية، إلا أنه لا يزال يعاني من مشاكل كثيرة تعيق تطوره رغم جهود الدولة في النهوض بتنميته، إلا أن النقص على جميع المستويات يعيق تطوره وتوسعه مما يؤدي إلى ارتباطه بالعالم الخارجي و الزيادة في عملية الاستيراد، ومن أهم القضايا والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر ما يلي :

1- الأمور المتعلقة بالمستلزمات و المدخلات والمعدات الصناعية ومنها:

- القضايا المتعلقة بالمواد الخام: المؤسسات الجزائرية مرتبطة على الأقل ما بين 50٪ و 70٪ بالسوق الدولي من حيث المدخلات والمواد الخام[1] ، وهذا يؤدي أحيانًا إلى توقف مؤقت في النشاط الصناعي ، ربما يصل إلى 30 يومًا بسبب عدم وصول المواد في الوقت المحدد.
- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: قدم المعدات ووسائل الإنتاج و التي يعود معظمها إلى السبعينيات والثمانينيات ، علاوة على الاهتلاك المعنوي للعديد من

[1]- عبد العزيز عبدوس، **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر – دراسة مقارنة مع بعض الدول المغرب العربي الكبير**- مجلة الباحث ، ورقلة، عدد13، 2013، ص84.

مرافق الإنتاج بسبب التقادم التكنولوجي ويرجع ذلك إلى ضعف الاستثمار في الصناعة منذ منتصف الثمانينيات ، إلى جانب الظروف المالية الصعبة التي حالت دون الوصول إلى المعدات لأنها تعتمد بشكل كبير على المصادر الخارجية، سواء في معالجة المنتجات أو إنتاج المدخلات للعديد من الصناعات .

2- **المشاكل المتعلقة بنقص الأموال وارتفاع التكاليف:** وتتجلى في العناصر التالية:

- حققت خطط دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية نتائج محدودة ، على الرغم من العديد من برامج الدولة واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة للتصدير. نتج عن هذه الأسباب ارتفاع أسعار بعض السلع الجزائرية عن غيرها بسبب عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم وعدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتاحة وسط اختلالات كثيرة تعيق وصول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية.
- عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية بأكثر من 47٪ في أبريل 1994 ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ، وخاصة الأجزاء والمواد الخام ، بسبب ارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، وانتقلت هذه الديون من 10 مليار دج سنة 1994 إلى 92 مليار دج بالأسعار الجارية سنة 1995 أي أنها زادت بأكثر من 10 مرات خلال سنة واحدة[1]، علما أن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يؤثر سلبيا على حوافز المنتجين نظرا لما يترتب عليه من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

3- **مشاكل متعلقة بالتسويق:** تعتبر قضايا التسويق من أبرز القضايا والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي، ومن أهم المعوقات المتعلقة بالتسويق نجد ما يلي:

- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين المنتجات الصناعية المحلية والمستوردة.

[1]- بودرامة مصطفى، الطيب قصاص، **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر** ، مجلة رؤى اقتصادية، العدد12، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر ، جوان 2017،، ص 204 .

- على مدى السنوات القليلة الماضية أخفقت الصناعة الجزائرية في الامتثال للمعايير وأنظمة الجودة والمعايير والأعراف البيئية للمنتجات الصناعية ، مما أدى إلى تراجع قدرة الصناعة على دخول الأسواق المتقدمة.

4- **مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي:** وتتمثل فيما يلي:

- عدم فعالية التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية مما يعني زيادة تكاليف الإنتاج، أو قد تكون بعيدة عن إمدادات المواد الخام، أو أبعد من الموانئ البحرية.
- الاعتماد على التقنيات المستوردة والمشاريع الجاهزة ، ولا يزال الاستثمار في البحث والتطوير ضعيفًا وبعيدًا عن احتياجات الصناعة ، بالإضافة إلى أن أنظمة التدريب لا تزال تقليدية أو تفتقر إلى التنسيق مع احتياجات الصناعة ، وهناك نقص في الروابط القوية بين الصناعة ومعاهد البحث والجامعات للمساهمة في تطوير عمليات الإنتاج

5- **مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي:** من أهمها انخفاض مستويات الإنتاجية في كل من القطاعين العام والخاص مقارنة بالدول الصناعية لعدة أسباب، وأهمها البطالة المقنعة وضعف التخصص وعدم وجود حوافز لدعم الإنتاج إضافة إلى لبعض أخلاقيات العمل و الالتزام به.

6- **مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين:** لم يكن لدى القطاع الصناعي الجزائري أي شكل من أشكال سياسة التنمية الصناعية منذ القدم، و إن وجدت فهي خطط ذات أهداف ومعالم غير واضحة، مما يعني أن القطاع الصناعي يعمل بشكل عشوائي، خاصة في ظل عدم وجود لوائح تنظم عمله في ظل غياب القوانين والتشريعات، لذلك لا توجد دراسات وإحصاءات عن أنشطة القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية في بعض الصناعات، بالإضافة إلى وجود معوقات إدارية في البحث عن الوثائق المتعلقة بالصناعة لإقامة مشاريع جديدة في القطاع الصناعي.

7- **رتفاع الأعباء الجمركية والغير الجمركية** : وقد ترتب على هذه السياسة التجارية الحمائية ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا وعالميا، كما يفقد المنتج الجزائري القدرة على المنافسة في ظل الاتجاه التدريجي إلى فتح

الأسواق، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي أو ضمن الالتزامات التي تفرضها المنظمات الدولية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما يفتح ارتفاع الأعباء الجمركية إلى تشكل خطورة واضحة على الصناعة المحلية تمثلت في باب التهريب، وتزداد تأثيرات ارتفاع الأعباء الجمركية وانعكاسها على كافة الإنتاج للمنتجات الصناعية الجزائرية بسبب ارتفاع نسبة المدخلات الأجنبية، والتي قد تبلغ نحو 88% من قيمة المنتج النهائي في بعض الصناعات الرأسمالية[1]، وتتمثل المعوقات الجمركية وغير الجمركية أساسا في نقطتين أساسيتين هما:- مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية مثل: رسم الطابع ، رسوم خدمات الجمارك، رسوم مرور، رسوم قنصلية...الخ.

8- **ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية:** ضعف درجة الاندماج ما بين الفروع وكذا التنمية الضعيفة لنشاطات المقاولات من الباطن، إذ نجد تبعية اتجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التموين بالمدخلات والتجهيزات ، كما نجد هناك العديد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها، وباستثناءات قليلة، فان الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا وقطاعيا، ومن النادر أن نجد تحيزا لشركات صغيرة في موقع واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لا تتعاون فيما بينها، ورغم ذلك فقد يتم أحيانا تجميع عدد صغير من المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة، وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات، إلا أن التنافس هو العامل السائد بين تلك الشركات، والثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا، وهناك عدد قليل من اتحادات الأعمال، لا سيما تلك التي تمثل مصالح الصناعات الصغيرة. ولكن معظم هذه الاتحادات غير قائمة على أساس قطاعي، والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها، وهي منعزلة أيضا في ما يتعلق بتوافر معلومات عن المنافسين

[1]- حسين شريف، **السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية** ، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 2007 ، ص 265

والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم[1].

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمعالجة مشاكل القطاع الصناعة

لا شك أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها أو تقدمها والذي يتضمن بعض من الحلول التالية:

1- التأكد من جهود الدولة أو الأفراد المعنيين وذلك من خلال التأكيد على الأولويات الاقتصادية الوطنية، من خلال الارتباط والاعتماد على موارد وقدرات الدولة، فمن الضروري ضمان إنشاء دوائر الترابط والتكامل في بناء الصناعات من خلال الطلب على الصناعة والإنتاج ، بالإضافة إلى الصناعة التي تلبي احتياجات السكان ، أي الصناعة الاستهلاكية .

2- التأكيد على تنمية قدرات ومهارات العاملين، وجهود تقليل العمالة غير الماهرة في القطاع، يتطلب ربط عملية إعداد القوى العاملة المطلوبة للعمل في المشاريع الصناعية بدرجة التطور في استخدام وسائل الإنتاج وطرقه، الأمر الذي يتطلب بالضرورة أن تظل عملية التحضير لمتطلبات التطوير متزامنة، بغض النظر عن مستويات وأنواع ومهارات معينة للقوى العاملة ، وفي النهاية يؤدي هذا كله إلى زيادة كفاءة أداء العامل في عملية الإنتاج و كذلك زيادة الإنتاجية واستخدام الموارد المتاحة ودرجة تحسين القدرة الإنتاجية .

3- الاتجاه نحو اختيار أفضل للكفاءات الإدارية والتنظيمية والسعي لتطويرها بشكل مستمر، وبالتالي زيادة كفاءة أداء المنشآت الصناعية من خلال مساهمة هذه الكفاءات في حالتها الجيدة من خلال خلق قطاعات صناعية ذات صلة وتطويرها الإداري والتنظيمي. وقدرات إدارية تؤهلها لإدارة القطاع بشكل فعال .

4- تقديم الحوافز بما في ذلك تثمين جهود الموظفين والإدارة لتحسين كفاءة أداء مؤسساتهم، من خلال حوافز مادية ومعنوية فعالة، و تطبق بعناية وموضوعية و كذا زيادة مستوى الأنشطة باستمرار لتنفيذ المهام المختلفة بما في ذلك تطوير وتوسيع المؤسسات الصناعية.

[1]- حسين شريف، **السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص 273

5- يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، وتوفير معايير دقيقة وعملية، و تحديدها مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، والظروف من جهة أخرى، وكذلك الموارد والقدرات، الأمر الذي يتطلب تركيزاً أكبر على هذا الجانب المهم من قبل المنشأة الصناعية نفسها، على عدد الكوادر والكفاءات المرتبطة بها، وكذلك ضرورة التركيز على دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم عمل المنشأة لضمان أنه يستخدم المتطلبات المحلية ويقلل من الخيارات التي تعتمد على المشاريع الصناعية المطلوبة المستوردة من الخارج، أي توفير مصادر التنويع والتمويل للقطاع داخل الدولة، وبالتالي تشغيل الموارد المتاحة وفق سياسات سليمة.

6- الحاجة إلى بذل الجهود لضمان الترابط بين السياسة الاقتصادية والسياسات الأخرى وتلك المتعلقة بتطوير ونمو القطاع الصناعي، والجهود المبذولة لتحسين كفاءة أداء المؤسسات الصناعية وخطورة المعدات المطبقة عليها وفعالية ذلك التطبيق، من أجل استخدام أفضل الأدوات المستخدمة في السياسة لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية العامة والتنمية الصناعية ولا سيما النموالاقتصادي .

7- إعادة تأهيل المنطقة الصناعية: مشروع تحويل المنطقة الصناعية هو مشروع وطني في إطار تنفيذ الخطة الخماسية لدعم النمو الاقتصادي، والتي بدأت في أغسطس 2005 ، بتخصيص الدولة 7.2 مليار دينار لمنطقة النشاط الاقتصادي بهدف توفير مناطق حديثة وهياكل قاعدية ونموذج إداري لتطوير المؤسسات الصناعية[1].

8- تكوين رأس المال البشري: الذي هو مخزون من المعرفة والمهارة والخبرة والقدرة على الاختراع، الذي يمكن اكتسابه من خلال التعليم، أو من خلال برامج التدريب والتأهيل، أو من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام.

[1] – ساعو باية ، **القطاع الصناعي الجزائري – المشاكل و الحلول –**، مجلة معارف،علوم اقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، العدد 22، جوان 2017، ص 89

المطلب الثالث: سبل معالجة قطاع الصناعة في الجزائر

تتمتع الجزائر بهيكل صناعي واعد تحاول من خلاله جمع كل مواردها المادية والمالية والبشرية وترميمها قانونياً ولمواكبة الحركة التكنولوجية السريعة محلياً وإقليمياً ودولياً استجابة لهذه الديناميكية، ومن أجل تحقيق التنويع الاقتصادي القائم على الصناعة ، فمن الضروري القيام ب[1]:

1- **تطوير قدرات العنصر البشري للالتحاق بالدول المتقدمة:** تعتبر الموارد البشرية من ركائز والقوى الدافعة للاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية، لذلك من الضروري الاهتمام بالعامل البشري وإعداده بشكل صحيح لزيادة التدريب المهني في القطاعات الصناعية المهمة التي لها تأثير فعال على اقتصاد الدولة، والاستثمار في العنصر البشري يساهم في تطوير التكنولوجيا ، وبالتالي تحسين مستوى المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق العالمية مع قدرتها على تنظيم الأنشطة وخفض النفقات وتحسين الكفاءة وتحسين القدرة التنافسية.

2- **تنمية المناولة الصناعية الوطنية:** أصبحت المناولة الصناعية أبرز الاستراتيجيات الحديثة التي يمكن أن تحقق التنمية الصناعية الأكثر من ذلك تعظيم عملية الإنتاج، و من الضروري الاعتماد على المعالجة الصناعية، وتوريد قطع الغيار أو المنتجات شبه المصنعة لآلات الإنتاج، بدلاً من الاعتماد على المستثمرين المستوردين، و يوضح الجدول والشكل أدناهما الواردات حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى.

[1]- ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجاد06، العدد1، جوان 2019، ص ص 99-100

الجدول رقم (21): يمثل واردات السلع الرئيسية حسب التصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 1990-2018

الوحدة: 10^6 دج

السنوات / الواردات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
مواد غذائية ومشروبات	16907	132962	167013.1	243101	392523.9	789238.6	867284.3
التموين الصناعي	26867	236944	201889.6	424523.9	1103483.0	1669026.5	1879997.5
الوقود ومواد التشحيم	840	5138	9427.5	12336.4	37460.0	238684.2	125733.1
الآلات والسلع التجهيزية	26415	90345	163997.0	400059.3	747567.1	1283065.8	1261556.8
معدات النقل وقطع الغيار	11707	34397	90502.5	273901	489988.2	715782.5	780454.5
السلع الاستهلاكية	3980	13002	57500.5	139723.3	240768.6	493830.1	485826.4

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات: الجزائر بالأرقام،- نتائج 1962-2011،- نتائج 2015-2017،- ونتائج 2016-2018، صفحات3-5 ،52، 53.

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن توضيح الشكل التالي :

الشكل رقم(05): يمثل واردات السلع الرئيسية حسب التصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 1990-2018

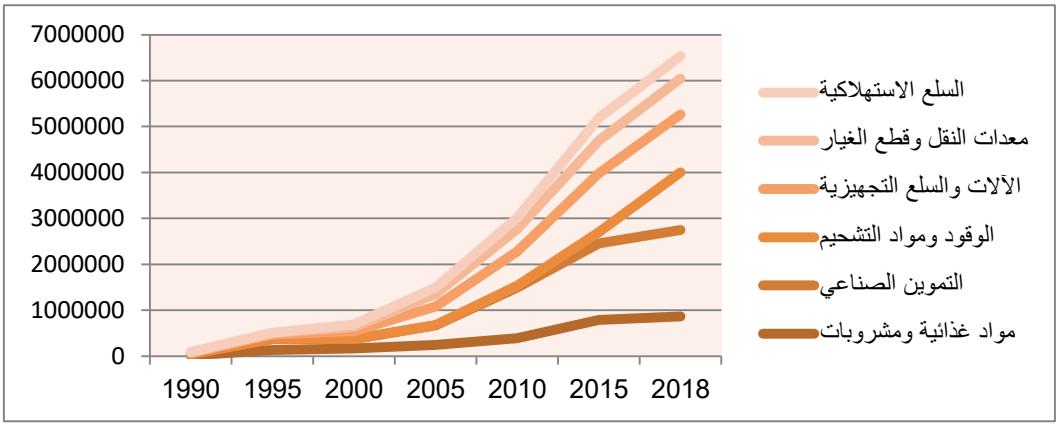

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول و الشكل البيانيين السابقين لواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى والذي ينقسم إلى مواد غذائية ومشروبات، تموين صناعي، وقود ومواد تشحيم، آلات وسلع تجهيزية، ومعدات النقل وقطع الغيار، والسلع الاستهلاكية، وسلع غير مذكورة في مكان آخر، نلاحظ ارتفاع متواصل للمنتجات المستوردة منذ سنة 1990 إلى غاية 2018؛ إذ يبرز منحنى التموين الصناعي أعلى المنحنيات ممثلا بذلك أكبر قيمة واردات، وقد بلغت سنة 2018 القيمة 1879997.5 مليون دج بعد أن كانت قيمته 26867 مليون دج سنة 1990 ويرجع ذلك إلى تحرير التجارة الخارجية في أوائل التسعينيات، عملية إغراق السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية مع عدم قدرة مؤسسات الدولة على المنافسة، ازداد الطلب على المنتجات الأجنبية، وخاصة من قبل مؤسسات الإنتاجية المحلية لتوفير المنتجات شبه المصنعة اللازمة لإحراز تقدم في إكمال عملية الإنتاج، والتي تظهر بالفعل في عملية التثبيت والتعبئة بدلاً من عملية الإنتاج الانتقالي.

3-إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لا بد من إعادة هيكلة القطاع الصناعي، حيث يدرك هذا الأخير المشاكل التي يطرحها التحول الدولي الحالي والقدرة التنافسية القوية للدول الناشئة، وزيادة حدة المنافسة الدولية الناتجة عن ظهور التكتلات الإقليمية الدولية، و تراجع المنتجات المحلية، من خلال تنمية الموارد الطبيعية المملوكة للدولة، من أجل الانتقال من مصدر نقي للمواد الخام إلى المنتجين والمصدرين بتقنية أكثر تقدماً وقيمة مضافة أكبر، من أجل تحقيق القدرة

التنافسية الدولية، يجب أن تكون مرافق الإنتاج إعادة التنظيم، لتعظيم الاندماج في نظام التجارة العالمي، والتخصص في السلع التي تتمتع الجزائر بميزة نسبية فيها، ومحاولة بناء سلاسل إنتاج، والاستثمار الصناعي المباشر، وبناء الموارد البشرية الوطنية التقنية والمتخصصة[1].

4- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي: وتكون عن طريق :

- تشجيع الإبداع.
- تحديث المؤسسات بتوثيق أهداف ونهج إدارتها في إطار إستراتيجية التصنيع
- تنمية الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

5- تنويع مصادر التمويل بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يحتل الاستثمار مكانة عالية في أولويات صانعي السياسات، لذا تسعى الجزائر إلى تطوير استراتيجيات تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة وأن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تتحسن، منذ تأسيس المشاريع حتى تصفيتها النهائية يوفر للمستثمرين إطارًا مؤسساتيًا مناسبًا وحوافز للحماية لذلك فإن الترويج لإستراتيجية الاستثمار هو جزء لا يتجزأ من إستراتيجية النظام الاقتصادي بأكمله وهو آلية تحفيزية في الجانب الاستثماري، وتم إجراء عدد من التعديلات المتعلق بتطوير الاستثمارات لتحسين النظام الحالي، بما في ذلك[2]:

-إعادة تكوين عملية منح المزايا لتتوافق مع الممارسات الدولية في هذا المجال ؛ وتقليل وقت معالجة مستندات الاستثمار

- إلغاء تأشيرات الدخول للأجانب.

- حماية حقوق المستثمرين الذين لهم حق التظلم أمام لجنة خاصة لهذا الغرض .

- مراجعة قانون الجمارك

---

[1]- علاق ياسين ، **أثر التصنيع في بيئة الإقليم والتنمية المحلية نماذج خول مصانع الاسمنت بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع اقتصاد جهوي وحضري وتطبيقي، جامعة الجزائر3، 2019/2018، ص 68.

[2]- قوريشي نصيرة، **أبعاد وتوجيهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 4،العدد5، 2008 جامعة الشلف، الجزائر، ص100

- تقليل التكاليف المالية والاجتماعية.

6- تخطيط إستراتيجية صناعية ملائمة: تتطلب التنمية الصناعية إعداد مشاريع صناعية ومتابعة دقيقة للتنفيذ، لذلك يجب أن يكون أسلوب التخطيط الصناعي هو وضع خطط صناعية طويلة الأجل ومناسبة تتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية، حيث أن الخطة تهدف إلى تحقيق أهداف وطنية تتجلى هذه الأهداف في بناء قاعدة صناعية تلبي الاحتياجات الاجتماعية، ومن ثم تقليل الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات السكان وأنظمة الإنتاج لمختلف السلع والخدمات، ومن جهة بناء التصنيع لتنافس به المؤسسات الأجنبية في الأسواق الدولية .

7- تفعيل دور الهيئات المتخصصة في محاربة الفساد: الهدف الأهم للحوكمة الاقتصادية هو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحسين أداء المؤسسات الصناعية، وتعزيز ثقة المستثمرين الصناعيين المحليين والأجانب، وتحقيق هذا الهدف هو أحد جوانب الاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو دور القطاع الصناعي في ما هو مطلوب عند البحث عن بدائل لقطاع المحروقات، من خلال ترسيخ الشفافية وترشيد ممارسة الوكلاء الاقتصاديين[1].

8- التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة: تعد الصناعة من أكثر القطاعات ابتكارًا في تنشيط أدائها الوظيفي، وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط الذي كان يعتمد في البداية على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة للاستخدامات المتعددة، بحيث يكون للتطورات التكنولوجية تأثير متزايد على عملية التصنيع يتضح من حقيقة أن التطور الهائل الذي شهدته الدول المتقدمة ليس سوى انعكاس واضح للتقدم التكنولوجي الذي حققته هذه الدول في مجال عملها الصناعي، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهومًا مرتبطًا بحتمية التصنيع في البلدان النامية، بما في ذلك الجزائر[2].

9-تحديد الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: يشير إلى الأنشطة الصناعية التحويلية المتقدمة تقنيًا التي تخدم المواد الخام المحلية، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستفادة منها بشكل فعال حتى لو كانت صناعات نهائية على المستوى المحلي، يجب إضافتها إلى قائمة

---

[1]- ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية** ، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2]- سلامة وفاء، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد13، 2018، ص 150.

الأنشطة التي تساهم في التجارة الخارجية وتعزز الصادرات خارج قطاع المحروقات، والجدول أدناه يوضح تركيبة القيمة المضافة لبعض القطاعات للفترة 2018-2020

الجدول رقم(22): تركيبة القيمة المضافة لبعض القطاعات للفترة 2018-2020 (%)

السنوات / القطاعات	2018	2019	2020
الفلاحة	% 12.3	% 12.8	% 14.7
المحروقات	% 23.1	% 20.3	% 14.6
الصناعة	% 5.6	% 5.9	% 6.5
البناء والأشغال العمومية بما في ذلك قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية	% 11.9	% 12.7	% 13.6
الخدمات السوقية	% 27.6	% 28.1	% 27.3
الخدمات غير سوقية	% 19.4	% 20.2	% 23.4
المجموع	% 100	% 100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، الحسابات الاقتصادية 2018-2020**، ص12.

يلاحظ من خلال الجدول هيمنة تركيبة القيمة المضافة للخدمات السوقية لتساهم في تعزيز صادرات البلد ثم تليها الخدمات غير السوقة باعتبارها منتجات نهائية، ثم بعد ذلك تركيبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات الذي يعتبر المؤشر الأساسي لتطوير اقتصاد الوطن ، وآخر تركيبة في القطاعات هو القيمة المضافة للصناعة الذي لم يحظى باهتمام كبير من طرف الدولة.

10-تشجيع البحث والتطوير في المجال الصناعي: وتجدر الإشارة إلى أن قطاع البحث والتطوير ككل، والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، لا يحظى بالاهتمام الكافي في المنطقة العربية،

وهو ما يمكن الاستدلال عليه من الإنفاق في هذا القطاع الذي لا يزيد عن 0.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1]– لدرع خديجة، و كروشة إيمان، **التنمية الصناعية وأثرها في تحفيز نمو الاقتصاديات العربية النفطية**، مجلة العلوم الإقتصادية، 30 أفريل 2011 ، صفحة 154.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه تعاريف الصناعة والمراحل التي مر بها القطاع الصناعي الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فقد عرف تطورات عديدة، حيث تميز خلال الستينات بالهشاشة وبالتبعية كما تميز بقوة القطاعين الزراعة والخدمات أما بالنسبة لقطاع الصناعة كان يعتمد على الصناعات الثقيلة أما الصناعات التحويلية فكانت في ضآلة بسبب اهتلاك الآلات والمعدات، أما خلال فترة السبعينات فقد انتهجت الدولة الجزائرية استراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة، نتيجة لتأميم المحروقات ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل لكن رغم كل ما أنجزته الدولة إلا أن أداء القطاع الصناعي عرف مستويات متوسطة، و بالنسبة للثمانينات فقد عرفت بمرحلة الأزمة البترولية والإصلاح الهيكلي والمالي من أجل تنظيم الاقتصاد الوطني وامتازت هذه المرحلة بخوصصة المؤسسات، أما بالنسبة لسنوات التسعينات تم اللجوء إلى البحث عن التصحيح الهيكلي والاستقرار من خلال الاستدانة من صندوق النقد الدولي وتميزت هذه المرحلة بسيطرة القطاع العمومي.

أما مرحلة برنامج دعم النمو الاقتصادي فكان خلال الفترة من 2000 إلى 2015، شهد هذا الأخير تحولات على جميع المستويات، كما تناولنا في فصلنا هذا مميزات القطاع الصناعي في الجزائر من ضعف الإنتاج الصناعي وكذا ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية وضعف القدرة على المنافسة، وعلاقته مع السوق الخارجي وتكاليف الإنتاج العالية والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، أما في المبحث الثالث فقد تكلمنا على أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الوطني وأهم الحلول المقترحة والممكنة لعلاج هذا الخلل، وفي الأخير تطرقنا إلى سبل معالجة وتطوير القطاع الصناعي من خلال تطور الموارد البشرية وتنمية الصناعة الوطنية، وكذا إعادة هيكلة القطاع بزيادة حدة المنافسة الدولية وتنوع المصادر بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي وتشجيع البحث والتطوير في المجال الصناعة و تخطيطات ملائمة لاستراتيجيات صناعية جديدة.

الفصل الثالث

تمهيد

على اعتبار القطاع الصناعي أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية و كبديل استراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات، فقد شرعت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال في بناء صناعات قوية واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تشجيع القطاع الصناعي و ترشيد وعقلنة جباية المؤسسات من خلال تصميم نظام ضريبي فعال يستجيب للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويعمل على تحقيقها، لهذا سعى المشرع الجبائي الجزائري بشكل مستمر في إصلاح الهياكل الجبائية وإحداث التغييرات المستمرة في التشريع الجبائي بما يتناسب و يتماشى مع تطوير القطاع الصناعي بمنح تحفيزات جبائية حتى يستجيب مع المتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

و لرصد نتائج هذه التعديلات في التشريع الجبائي الجزائري خلال الفترة 1990-2020 نحاول في هذا الفصل تقييم و تحليل لأداء النظام الجبائي والقطاع الصناعي والتدابير الجبائية المتخذة لدعمه وفق المباحث الآتية :

المبحث الأول: تقييم أداء النظام الجبائي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع أداء القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثالث : تدابير الدعم الجبائي للقطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الأول: تقييم أداء النظام الجبائي في الجزائر

تتم عملية تقييم أداء النظام الجبائي في الجزائر من خلال تقييم مدى فعالية النظام الجبائي، كونها مؤشر مهم للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية المعتمدة في الدولة، و تشير فعالية النظام الضريبي إلى درجة قدرته على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة متوازنة، من خلال تكييف الضرائب مع متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية الحالية والناشئة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين مستوى الأداء الضريبي على مستوى الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف[1].

المطلب الأول: تقييم أداء النظام الجبائي وفق المؤشرات المالية

لتقييم أداء النظام الجبائي نعتمد على مجموعة من المؤشرات الكمية، حيث يعتبر الهدف المالي من أهم الأهداف التي يسعى أي نظام جبائي إلى تحقيقها، وتشكل الحصيلة المالية الفعلية أحد الأهداف الأساسية للتأكد من فعالية النظام الجبائي، ومدى نجاح الإصلاحات الضريبية التي سعت إليها الدولة الجزائرية في أوائل التسعينات وذلك من خلال متابعة تطور الحصيلة الجبائية.

1- تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية :

تهدف الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال إلى تحسين حصيلة الجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة للدولة و التي تعرف تذبذبا نتيجة تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية، والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020.

[1]- عيسى سماعين، **دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول و تداعيات جائحة كورونا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، 2021، ص 161.

الجدول رقم(23): تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر للفترة 1990-2020

الوحدة: مليون د ج

البيان / سنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات الجبائية	نسبة الجباية العادية في مجموع الإيرادات الجبائية (%)	نسبة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية (%)
1990	71100000	76200000	147300000	48,27	51,73
1991	82700000	161500000	244200000	733,8	66,13
1992	108864000	193800000	302664000	35,97	64,03
1993	121469000	179218000	300687000	40,40	59,60
1994	176174000	222176000	398350000	44,23	55,77
1995	241992000	336148000	578140000	41,86	58,14
1996	290603000	495997000	786600000	36,95	63,05
1997	314013000	564765000	878778000	35,73	64,27
1998	329828000	378556000	708384000	46,56	53,44
1999	314767000	560121000	874888000	35,98	64,02
2000	349502000	1173237000	1522739000	22,95	77,05
2001	398238000	956389000	1354627000	29,40	70,60
2002	482896000	942904000	1425800000	33,87	66,13
2003	524925000	1284975000	1809900000	29,00	71.00
2004	580411000	1485699000	2066110000	28,09	71,91
2005	640472000	2267836000	2908308000	22,02	77,98
2006	720884000	2714000000	3434884000	20,99	79,01

2007	766750000	2711850000	3478600000	22,04	77,96
2008	965289000	1715400000	2680689000	36,01	63,99
2009	1146612000	1927000000	3073612000	37,31	62,69
2010	1297944000	1501700000	2799644000	46,36	53,64
2011	1448898000	1529400000	2978298000	48,65	51,35
2012	1908576000	1519040000	3427616000	55,68	44,32
2013	2031019000	1615900000	3646919000	55,69	44,31
2014	2091456000	1577730000	3669186000	57,00	43,00
2015	2354648000	1722940000	4077588000	57,75	42,25
2016	2472208000	1682550000	4154758000	5059,	40,50
2017	2630003000	2126987000	4756990000	55,29	44,71
2018	2711762000	2319694000	5031456000	53,90	46,10
2019	2843465000	2518488000	5361953000	53,03	46,97
2020	2625168000	1394710000	4019878000	65,30	34,70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة الجباية بصفة عامة عرفت زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، إلا أننا نلاحظ تراجعا في حصيلة الجباية البترولية، حيث انخفضت حصيلتها إلى1715400000 مليون دج سنة 2008 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وعدم استقرارها إثر الأزمة المالية، ويقابله ارتفاع تدريجي في حصيلة الجباية العادية خلال فترة الدراسة حيث بلغت حصيلتها 2625168000 مليون دج سنة 2020 أي ما نسبته 65.30% من إجمالي الجباية، وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي في إيرادات الجباية العادية إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و اعتبارها كمورد أساسي ولأن هذا التطور يرجع إلى انخفاض الجباية البترولية، ويعود تراجع الجباية العادية لعدة أسباب منها:

- عدم تحكم الإدارة الضريبية في الضرائب المفروضة نتيجة التغيرات الحاصلة في القوانين الضريبية كل سنة.

- كثرة حالات التهرب الضريبي واتساع حجم القطاع الموازي وعدم تمكن الإدارة من مواجهة هذه الظاهرة لافتقارها على الإمكانيات اللازمة.
- كثرة الإعفاءات و التخفيضات الضريبية الممنوحة الرامية لتشجيع الاستثمار.

2- تطور حصيلة الجباية العادية :

تعد الجباية العادية ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية التي تتكون أساسا من مجموع الضرائب و الرسوم المحصلة لفائدة ميزانية الدولة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى بعض الضرائب والرسوم الأخرى العائدة حصيلتها بصفة جزئية إلى ميزانية الدولة، والشكل التالي يوضح تطور حصيلة الجباية العادية خلال الفترة 1990-2020.

الشكل رقم (06): تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر للفترة 1990-2020

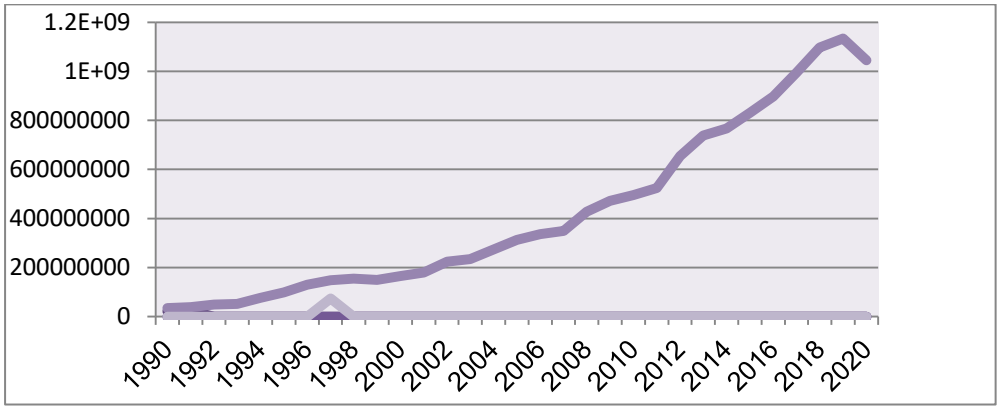

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات

يتضح من الشكل أعلاه أن إيرادات الجباية العادية عرفت نموا خلال فترة الدراسة وبعد أن تفحصنا مكوناتها نجد أن إيرادات الضرائب غير المباشرة هي الأكثر تحصيلا لأنها تهيمن على إجمالي الجباية العادية بسبب توسع نطاق تحصيل ضريبة القيمة المضافة وزيادة معدلاتها حيث ارتفعت إلى 9% و 19% أما حصيلة الضرائب المباشرة على الرغم من زيادة حصيلتها إلا أن مساهمتها متوسطة في إجمالي الجباية العادية أما حقوق التسجيل والطابع فنلاحظ أنها لم تشهد تطورا كبيرا حيث وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة2017 بقيمة 92601000 مليون دينار، وذلك بسبب تخلي الأفراد عن تسجيل نقل الملكية وعدم التصريح بصحة مبالغ هذه المعاملات. وبالإضافة إلى عدم وجود سوق عقارية لتكون مؤشراً على صحة الأسعار المعلنة أما حصيلة الرسوم الجمركية فقد عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة فقد شهدت حصيلتها ارتفاعا خلال السنوات

الأولى بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 نتيجة لزيادة حجم الواردات و التجارة الخارجية و قد وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2015 بقيمة 411156000 مليون دينار ثم عرفت انخفاضا خلال الفترة 2016 الممتدة إلى 2020 و يرجع سبب انخفاضها إلى التوجهات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة للحد من عملية الاستيراد وهو ما أثر على قيم الحقوق الجمركية وبالتالي انخفاض حصيلتها بالإضافة إلى أزمة كوفيد التي مر بها العالم .

3- **من خلال معدل تنفيذ الإيرادات الجبائية:**

يعتبر مؤشر تنفيذ الإيرادات الجبائية من أهم المؤشرات لقياس أداء النظام الجبائي والحكم على مدى فعاليته في بلوغ الحصيلة المقدرة، حيث تقوم الإدارة الجبائية في كل سنة مالية بتقدير حجم الحصيلة الجبائية المتوقعة للسنة المالية المقبلة، وذلك بالاعتماد على حصيلة السنة المالية السابقة ويمكن صياغة هذا المقياس وفق العلاقة التالية :

معدل التنفيذ = الجباية العادية الفعلية / الجباية العادية المقدرة.

والجدول التالي يوضح لنا معدل تنفيذ الجباية العادية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (24): تطور معدل تنفيذ الجباية العادية (الضرائب التقديرية والضرائب الفعلية) للفترة 1990-2020

الوحدة: مليون دج

البيان/ السنوات	الجباية العادية الفعلية (1)	الجباية العادية المقدرة (2)	معدل التنفيذ (1) /(2)(%)	الفجوة الضريبية
1990	71100000	81500000	487,2	-10400000
1991	82700000	91000000	890,8	-8300000
1992	108864000	109000000	899,8	-136000
1993	121469000	129500000	93,80	-8031000
1994	176174000	172300000	102,25	3874000
1995	241992000	00000 2365	102,32	5492000
1996	290603000	295700000	98,28	-5097000
1997	314013000	320700000	97,91	-6687000
1998	329828000	350000000	94,24	-20172000
1999	314767000	380100000	82,81	-65333000
2000	349502000	380750000	91,79	-31248000
2001	398238000	415840000	95,77	-17602000
2002	482896000	438850000	110,04	44046000
2003	524925000	494380000	106,18	30545000
2004	580411000	532300000	109,04	48111000
2005	640472000	585360000	109,42	55112000
2006	720884000	626144000	115,13	94740000
2007	766750000	704788000	108,79	61962000
2008	965289000	848600000	113,75	116689000
2009	1146612000	1014600000	113.01	132012000
2010	1297944000	1244500000	104.29	53444000
2011	1448898000	1473500000	98.33	-24602000
2012	1908576000	1595750000	119.60	312826000

2013	2031019000	1831400000	110.90	199619000
2014	2091456000	2267450000	114.20	-175994000
2015	2354648000	2616370000	89.99	-261722000
2016	2472208000	2722680000	90.80	-250472000
2017	2630003000	2845374000	92.43	-215371000
2018	2711762000	2869776000	94.49	-158014000
2019	2843465000	3041418091	93.43	-197953091
2020	2625168000	3046865000	86.16	-421697000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات – قوانين المالية

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة تنفيذ الجباية العادية خلال فترة الدراسة تجاوزت 100%، وهو ما يوضح وجود أوعية ضريبية جديدة ناتجة عن الحوافز الضريبية التي منحتها الدولة لتشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدعرفت انخفاضا خلال الفترة 2014إلى 2020، حيث سجلت أسوء نسبة تنفيذ سنة 2020 أين بلغ معدل تنفيذ الجباية العادية إلى 86.16%، ما يشير إلى فشل النظام الضريبي في تحقيق الميزانية المصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، وعدم مواكبة الإدارة الضريبية للتعديلات الصادرة في قوانين المالية السنوية و التكميلية، كما أن حساب التقديرات المتوقعة للجباية هو أمر إداري أكثر منه عملي.

4-تقييم مرونة النظام الجبائي الجزائري :

تعبر مرونة النظام الجبائي عن مدى تناسب التغيير الذي يطرأ في الإيرادات مع التغير الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ، ومنه يمكن قياس مرونة النظام الجبائي وفق العلاقة الآتية :

مرونة النظام الجبائي = (التغير في الإيرادات الجبائية العادية / التغير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات) x(الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات/ الإيرادات الجبائية العادية)

ويمكن توضيح تقييم مرونة النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة 2001-2020 في الجدول التالي

الجدول رقم(25): تقييم مرونة النظام الجبائي الجزائري للفترة 2001-2020

الوحدة: مليون دج

	حصيلة الجباية العادية	التغير في حصيلة الجباية العادية	الناتج الداخلي الخام	التغير في الناتج الداخلي الخام	المرونة الضريبية
2001	398238000	/	3754870,8	56187,1	/
2002	482896000	84658000	4023413,8	268543	2,03
2003	524925000	42029000	4700040,4	676626,6	0,81
2004	580411000	55486000	5545851,5	845811,1	0,81
2005	640472000	60061000	6930153,3	1384301,8	1,04
2006	720884000	80412000	7823794,6	893641,3	1,21
2007	766750000	45866000	8554266	730471,4	0,50
2008	965289000	198539000	9968908,7	1414642,7	1,61
2009	1146612000	181323000	8770806,4	-1198102,3	1,33
2010	1297944000	151332000	10404470,8	1633664,4	0,96
2011	1448898000	150954000	12211018,1	1806547,3	0,63
2012	1908576000	459678000	13561457,2	1350439,1	1,94
2013	2031019000	122443000	14096723,5	535266,3	0,70
2014	2091456000	60437000	14490178,8	393455,3	0,41
2015	2354648000	263192000	13812762,8	-677416	1,51
2016	2472208000	117560000	14455022,3	642259,5	0,75
2017	2630003000	157795000	15804189,4	1349167,1	2,37
2018	2711762000	81759000	17390711,2	1586521,8	0,57
2019	2843465000	131703000	17321321,3	-69389,9	1,14
2020	2625168000	-218297000	15024828,9	-2296492,4	2,32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - الديوان الوطني للإحصائيات- إحصائيات بنك الجزائر

تتحدد مرونة النظام بـ 1 فإذا كان أقل من 1 فإن النظام الجبائي غير مرن في هذه الحالة، وإذا كان العكس، فالنظام الجبائي مرن، ومن بيانات الجدول أعلاه يتضح بأن مرونة النظام الجبائي

اتسمت بعدم الاستقرار خلال سنوات الدراسة أين عرفت نسب المرونة تذبذب ملحوظ بين الارتفاع والانخفاض عن الواحد الصحيح، ففي سنوات 2002-2017-2020 فاقت ما نسبته 2.03%، مما يوضح أن نمو الحصيلة الضريبية أكبر من نمو الناتج المحلي الخام، وعلى الرغم من الارتفاع المستمر من حصيلة الجباية العادية من سنة إلى أخرى في فترة الدراسة، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، و يرجع السبب في ذلك إلى هيمنة الجباية البترولية المرتبطة بشكل رئيسي بأسعار البترول كمتغير خارجي يصعب التحكم فيه، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التهرب الضريبي واللجوء بكثرة إلى منح الامتيازات الجبائية للأنشطة والمناطق المراد ترقيتها، وهو ما يؤكد عدم قدرة الدولة وفشلها في تحقيق الهدف الأساسي من عملية الإصلاح الضريبي المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

المطلب الثاني: تقييم أداء النظام الضريبي وفق المؤشرات الاقتصادية:

يقصد بهذا المعيار مدى تجاوب النظام الضريبي مع الاعتبارات الاقتصادية والتي تتمثل أساسا في جذب الاستثمار الأجنبي ودعم الصادرات والوصول إلى ضغط الضريبي أفضل لهذا سنتناول هذا المعيار من جوانب محددة.

1- الضغط الضريبي:

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء النظام الجبائي، حيث ترتبط الضرائب و الناتج الداخلي الإجمالي بشكل عام، فكلما ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي زادت الضرائب التي تجمعها الدولة وعلى العكس، فإن الدول ذات الضرائب المنخفضة تنتج ناتجا محليا أقل، يمكن للمحللين و الاقتصاديين وصانعي السياسات استخدام هذه النسبة لمعرفة معدل الضرائب الذي يغذي اقتصاد الدولة، وكذا مدى قدرة النظام الجبائي في تحقيق أهداف السياسة الجبائية[1]، ويمكن كشف تطور معدلات الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 من خلال الجدول التالي :

[1]- بن تريدي يحي ، ونادي رشيد ، **قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007-2017** ، مجلة أفاق علمية ، المجلد -12 ، العدد 04 ، 2020 ، ص 636 .

الجدول رقم (26): تطور مؤشر الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2020)

الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	حصيلة الجباية العادية	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل الضغط الضريبي%
2001	398238000	14,30863754	14,31%
2002	482896000	15,85448815	15,85%
2003	524925000	15,53676079	15,54%
2004	580411000	15,15196053	15,15%
2005	640472000	15,21058256	15,21%
2006	720884000	15,54165229	15,54%
2007	766750000	14,53995525	14,54%
2008	965289000	15,96548188	15,97%
2009	1146612000	16,71714123	16,72%
2010	1297944000	16,61644818	16,62%
2011	1448898000	15,5020382	15,50%
2012	1908576000	17,88362287	17,88%
2013	2031019000	17,38901018	17,39%
2014	2091456000	16,63741369	%16,64
2015	2354648000	17,34113003	17,34%
2016	2472208000	17,05029829	17,05%
2017	2630003000	17,67938505	17,68%
2018	2711762000	17,26005652	%17,26
2019	2843465000	17,3656262	17,37%
2020	2625168000	16,60584362	16,61%
النسبة المئوية المتوسطة			%16.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - الديوان الوطني للإحصائيات- إحصائيات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن نسب تطور مؤشر الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبة إلى الناتج المحلى الخام خارج المحرقات منخفضة، بحيث سجلت سنة 2001 نسبة 14.31 % ليبدأ في الارتفاع شيئا فشيئا إلي أن يصل إلى أعلى معدل 17.88% في سنة 2012، ورغم كل هذا إلا أن معدل الضغط الضريبي بقي منخفضا مقارنة بالمعدل المرجعي والذي يقدر بـ 25 % و الذي حدده كولن كلارك، حيث بلغت النسبة المتوسطة16.31%خلال فترة الدراسة، و يرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في حجم الناتج المحلي الخام خارج المحروقات مقارنة بالارتفاع والتحسن الملاحظ في حصيلة الجباية العادية خلال هذه الفترة، مما يدل على عدم فعالية النظام الضريبي خارج قطاع المحروقات بالرغم من عملية الإصلاحات الضريبية، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الجهاز الإداري و زيادة حجم الإنفاق الضريبي المتمثل في الإعفاءات و التخفيضات الضريبية الممنوحة من أجل تشجيع الاستثمار، وارتفاع حجم التهرب والغش الضريبيين واتساع الاقتصاد الموازي بالإضافة إلى وجود ضرائب ذات مردودية ضعيفة.

2- الاستثمار الأجنبي:

. أصبحت مسألة الاستثمار الأجنبي من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية، حيث يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وأداة فعالة لتحسين القدرة الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية، وهو محور البحوث الاقتصادية والمالية وباعتباره أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ، فقد تزايدت أهميته في السنوات القليلة الماضية بالنسبة للدول النامية، التي رحبت به حكوماتها كثيرا في السبعينيات لأن الشركات متعددة الجنسيات كانت تكسب المال دون الاهتمام بالتحسين الاقتصادي للدول النامية، لتحقيق الأرباح، لكن في الثمانينيات تغيرت وجهات النظر وبدأت الدول تتنافس على جذب المزيد من هذا النوع من الاستثمار والاستفادة من مزاياه[1].

والجدول التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

[1]- بن علية لخضر بن الشيخ عبد الناصر، غريب عبد القادر، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 2، أوت 2019، ص 202

الجدول رقم (27): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019) الوحدة : مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Inward FDI Flows	280.11	.1113	1065	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Inward FDI Flows	2301.2	2580.4	1499.5	1696.9	1506.7	584.5-	1637	1232.3	1506.3	1381.9

المصدر :أسماء سي علي، سهام طرشاني، بن يوسف خلف الله، **القاعدة الاستثمارية 49 % -51 % ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة الباحث، المجلد 21(01)، 2021، ص208.

يتضح من معطيات الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، حيث ارتفع حجم الاستثمار من 280.11 مليون دولار أمريكي سنة 2000 ليصل على 1381.9 مليون دولار أمريكي سنة 2019 وهذا يرجع للجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار فيها، من خلال تهيئة الأوضاع و الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك باستحداث إطار اقتصادي وقانوني واضح تضمن إجراءات تحفيزية و التي تشكل دافعا لإقبال المستثمرين الأجانب.

المطلب الثالث: تقييم أداء النظام الجبائي وفق المؤشرات التنظيمية

يسمح هذا المؤشر بتقييم أداء النظام الجبائي من خلال دراسة الجوانب الإدارية والتقنية والتشريعية للنظام الجبائي الجزائري، وذلك وفقا لمجموعة من المؤشرات المختلفة والمتمثلة في:

1- مؤشر استقرار النظام الجبائي:

إن كثرة التعديلات لنصوص التشريع الجبائي بصفة دائمة يؤدي إلى غموض وتعقد النظام الجبائي، الأمر الذي يجعل تطبيق نصوص القوانين الجبائية في غاية الصعوبة بالنسبة إلى موظفي الإدارة الجبائية أو المكلفين بالضريبة على حد سواء، والجدول التالي يوضح مختلف التعديلات التي مست القوانين الضريبية خلال الفترة 2010-2020.

الجدول رقم(28): مختلف التعديلات التي مست القوانين الضريبية للفترة 2010-2020.

السنوات	عدد الإجراءات ما بين تعديل ، إلغاء و إتمام						مجموع
	قانون ضرائب مباشرة	قانون الضرائب غير المباشرة	قانون الرسم على رقم الأعمال	قانون التسجيل	قانون الطابع	قانون الإجراءات الجبائية	
2010	25	04	03	02	06	09	49
2011	29	01	10	32	30	16	118
2012	15	02	08	04	02	18	49
2013	04	00	02	01	01	11	19
2014	09	02	08	02	02	06	29
2015	45	03	11	09	09	14	91
2016	07	04	05	00	06	13	35
2017	31	03	15	00	06	25	80
2018	14	02	08	20	03	20	67
2019	10	00	01	00	04	07	22
2020	53	01	19	02	06	25	106

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية.

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه بأن النظام الضريبي الجزائري غلب عليه كثرة التعديلات لنصوصه كل سنة والتي تتضمن إما إلغاء بعض المواد أو تعديل أحكامها أو تتميمها ببنود و فقرات جديدة والتي مست كافة أنواع الضرائب و الرسوم، أو تأسيس لنوع آخر من الضرائب وكذا قانون الإجراءات الجبائية، فمثلا نجد في قانون المالية لسنة 2020 وجود 106 تعديلا شملت هذه التغيرات جميع أنواع الضرائب و الرسوم، وعلى الرغم من أن هذه التعديلات تهدف إلى تفعيل

و تحسين عمل السياسة الجبائية لكي تكون فاعلة لتحقيق الأهداف المسطرة في ظل فلسفة الدولة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و التي تسعى إلى تحقيقها، إلا أن النظام الضريبي الجزائري ورغم كل الإصلاحات المتتالية ما زال لم يتمكن من تحقيق الاستقرار على مستوى الأنظمة والتشريعات الضريبية، مما زاد في تعقيد القواعد التشريعية للنظام الضريبي وصعوبة الإلمام بها مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات الضريبية من جهة الضريبة والمكلفين بالضريبة من جهة أخرى الأمر الذي ساهم في زيادة التهرب و الغش الضريبي.

2- مؤشر معدل التغطية الإجمالي للمنازعات الجبائية:

تعرف المنازعات الجبائية بأنها مجموعة الأساليب القانونية التي يتم بمقتضاها فض النزاعات التي تنشأ عن تطبيق القوانين الجبائية من طرف الإدارة الجبائية على المكلفين، لذا تعتبر الوسيلة المثلى لتلبية مطالب المكلفين بالضريبة دون اللجوء للقضاء، والجدول التالي يوضح لنا معدل التغطية الإجمالي لمختلف قضايا المنازعات الإدارية المقدمة للمصالح الجبائية المتعلقة بالتحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب في المحاسبة للفترة 2016-2020.

الجدول رقم(29): تطور معدل التغطية الإجمالي للمنازعات الجبائية خلال الفترة (2016-2020) **الوحدة : عدد الملفات**

نوعية التحقيق	السنوات	الشكاوى قيد الدراسة في بداية السنة	الشكاوى المسجلة	المجموع	الشكاوى المعالجة	قرارات الرفض الكلي	قرارات القبول الكلي	قرارات القبول الجزئي	معدل التغطية الإجمالي
التحقيق في المحاسبة	2016	348	609	957	502	354	33	115	%52
	2017	483	356	839	549	433	10	106	%65
	2018	324	425	749	515	386	13	116	%69
	2019	226	444	670	408	302	9	97	%61
	2020	264	460	724	476	335	124	17	%65.74
التحقيق المصوب	2016	9	10	19	6	5	1	0	%32
	2017	11	7	18	8	4	0	4	%44
	2018	13	14	41	23	16	1	6	%56
	2019	18	34	32	20	19	0	1	%63
	2020	12	34	46	38	18	2	18	%82.60

المصدر : العقون رشيد، بوسماحة محمد، **دراسة تحليلية لدور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية في المحاسبة – دراسة حالة الجزائر (2016-2020)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 310-313.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل معالجة الشكاوى المتعلقة بالتحقيق في المحاسبة تراوح ما بين 52 % إلى 69%وهي نسبة متوسطة نسبيا، أما بالنسبة للتحقيق المصوب فقد ارتفعت النسبة من 32 % سنة 2016 إلى 82.60%سنة 2020، وهذا ما يدل على بذل مجهودات معتبرة من طرف الإدارة الضريبية لمعالجة شكاوى المكلفين بالضريبة، وعلى الرغم من هذه المعدلات يمكن القول أن نسبة المعالجة لا تزال دون المستوى المطلوب ويمكن إرجاعها لعدة أسباب منها :

- عدم الإلمام بالقوانين الضريبية من طرف المكلفين بالضريبة بسبب كثرة التعديلات

- تراكم عدد الشكاوى وعجز الإدارة الضريبية عن حلها
- عدم الالتزام بالمواعيد القانونية لحل المنازعات
- قلة الموارد البشرية والمادية مقارنة بحجم المنازعات

3- مؤشر تكلفة التحصيل:

تعتبر تكلفة تحصيل الضرائب من أحد المؤشرات المستعملة لقياس أداء النظام الجبائي، وهو ما يتفق مع قاعدة الاقتصاد في النفقة وتعني هذه القاعدة أن تكون تكاليف تحصيل الضرائب أقل بكثير من الحصيلة الجبائية، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر تكلفة التحصيل خلال الفترة 2012-2017.

الجدول(30):تطور مؤشر تكلفة التحصيل خلال الفترة 2012-2017

السنوات	الإيرادات الجبائية العامة (مليون دج) (1)	التكلفة الإدارية الإجمالية (مليون دج) (2)	تكلفة(2/1)
2012	3427616000	33826271,54	0,99
2013	3646919000	27434182,03	0,75
2014	3669186000	28346043,61	0,77
2015	4077588000	30511196,61	0,75
2016	4164758000	29634411,41	0,71
2017	4756990000	28000000	0,59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:- الديوان الوطني للاحصائيات

- التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشاريع التمهيدية لقانون تسوية السنوات من 2012 إلى 2017.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة نفقات الإدارة الضريبية غير مرتفعة مقارنة بحصيلة الضرائب المحققة و أن تغطية الإيرادات الجبائية العامة للتكلفة الإدارية لم تتعدى 1 % خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 حيث سجلت أكبر نسبة لها سنة 2012 وذلك بسبب زيادة المصاريف الإدارية لمصلحة الضرائب، و خاصة بعد الانطلاق الرسمي للمراكز الضريبية ثم شهدت انخفاضا لتصل إلى 0,59 % في سنة 2017، ويرجع ذلك أساسا إلى إستراتيجية الإصلاح والمسار الذي اعتمدته الدولة الجزائرية بهدف إصلاح وتحديث الأجهزة الإدارية بتسقيف النفقات العمومية و عصرنة نظام الميزانية لذلك نجد أن نفقات التسيير عرفت نوعا من الاستقرار.

المبحث الثاني: واقع أداء القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، ومنه فأغلب دول العالم تسعى لتطوير القطاع الصناعي وذلك من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومنه أصبحت أي دولة تقيس تطورها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي بمدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي القومي ، فكلما كان هذا الأخير أكبر زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعطي اهتمام كبير لقطاع الصناعة خارج المحروقات، لذلك فإن الحكومة قامت بإصدار عدة تعديلات ونصوص من أجل تطوير واقع القطاع الصناعي خارج المحروقات من أجل جعل اقتصادها أكثر متانة وأقل هشاشة، وللقضاء على التخلف لجأت الدولة الجزائرية لتطوير هذا القطاع وجعله من أهم القطاعات الاقتصادية والذي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بمساهمة قطاع الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في القيمة المضافة، وكذلك مساهمته في التجارة الخارجية أما بالنسبة للأهداف الاجتماعية فتتمثل في مساهمة القطاع الصناعي في العمالة والحد من البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي والقيمة المضافة

يعتبر الناتج الداخلي الإجمالي القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطن في الاقتصاد وسواء كان ضمن حدود البلد من سلع وخدمات أو في الخارج إضافة إلى العوائد المالية كالتحويلات النقدية من الخارج ويحسب بالعلاقة التالية:

الناتج الداخلي الإجمالي (GNP)= الناتج المحلي الإجمالي (GDP) + صافي عوائد الملكية

و تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات المهمة للتطور الصناعي حيث أن تزايد نموها يعكس دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي

نشأ القطاع الصناعي الجزائري ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه مطلقة، حيث انحصر عمل الصناعة الجزائرية بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، لذلك أولت الدولة في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة بالرغم من حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، والشكل التالي يوضح مدى مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام الإجمالي

الشكل رقم(07): مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي

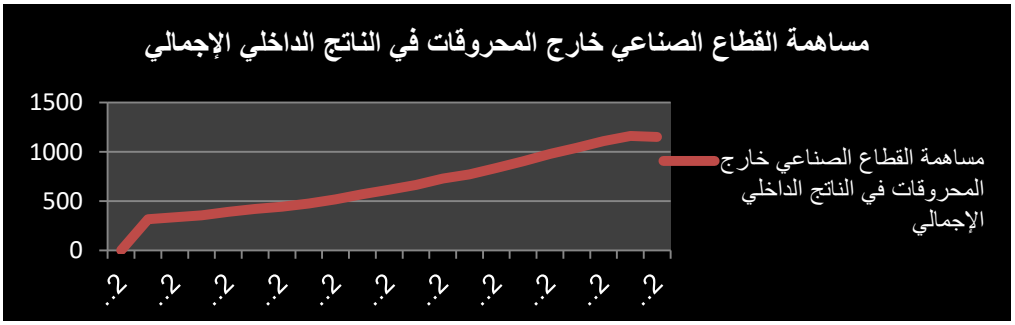

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على :- التقرير العربي الموحد لبنك الجزائر للسنوات (2000-2020)

من خلال الشكل السابق يلاحظ ارتفاع مستمر وبقيم قليلة في مساهمة القطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي في الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2020 حيث قدرت قيمة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات سنة 2000 ب 302.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي 6.8%، حيث سجلت أعلى قيمة نسبة مساهمة قطاع الصناعة سنة 2001 و 2002 بقيمة 7.5% ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض في السنوات التي تليها، وهذا راجع لتقليص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6.3% وهذا راجع إلى ما سطرته الوزارة للرفع من معدل مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي، وإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة للرفع من معدلات هذه المساهمة.

الفرع الثاني:مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة

يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، حيث تتكون الصناعات التحويلية من الصناعات الكهربائية والالكترونية، الغذائية ومواد البناء، النسيجية والجلود والخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك، والصناعة التحويلية في الجزائر تعاني من سيطرة الصناعات الاستهلاكية.

أما الصناعات الاستخراجية فتشمل استخراج النفط والغاز وخامات المعادن والخامات غير معدنية، حيث تمثل مقاييس التصنيع في مدى مساهمة كل من الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية في القيمة المضافة، حيث تختلف نسبة كل منهما في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري وتختلف نسبهم من سنة لأخرى والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (08): مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة خلال الفترة (1990- 2020)

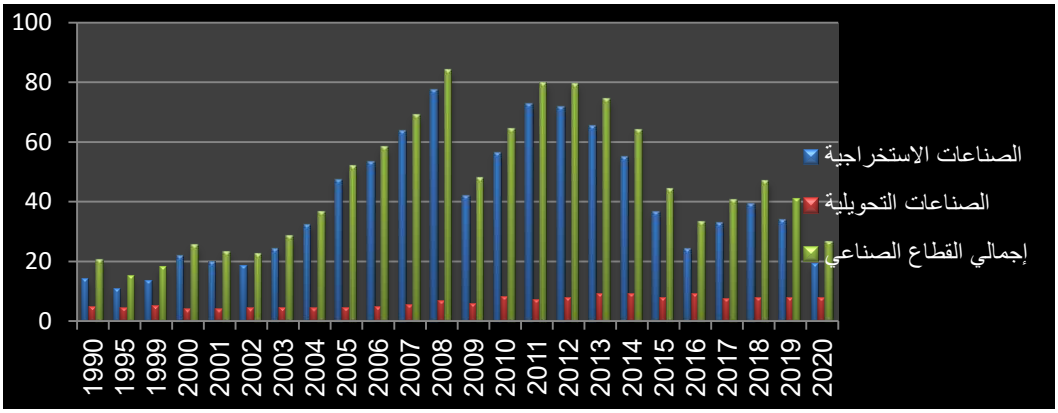

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على – صندوق النقد العربي الموحد للسنوات المذكورة (1990-2020)

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن الصناعات الاستخراجية سلكت اتجاها متزايدا وبوتيرة متزايدة حيث ارتفعت القيمة المضافة لها وبلغت 13.9 مليون دولار سنة 1990 و بنسبة 22.5 % من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 77.4 مليون دولار سنة 2008 بنسبة 45.5% من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 30.0%، وهذا الانخفاض راجع لأسباب الأزمة العالمية على أسعار المحروقات.

ثم ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية لتبلغ 71.5 مليون دولار سنة 2012، وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 35.0%، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت إلى سنة 2016 حيث وصلت إلى 24.1 مليون دولار بنسبة مساهمة 15.0% في الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت في السنوات التالية 2017، 2018 و2019 لتبلغ 32.8، 39.2 و 33.7 مليون دولار، ثم تناقص سنة 2020 لتصل الصناعات الاستخراجية 18.9 مليون دولار وبنسبة مساهمة 12.3%وهذا يعتبر أقل انخفاض منذ 1990 وهذا راجع للأزمة التي مر بها العالم وهي أزمة كوفيد التي أثرت بشكل كبير و أنهكت بإقتصاديات العالم، مما سبب في انخفاض العوائد البترولية وبالتالي تجميد بعض المشاريع الصناعية.

أما الصناعات التحويلية تبقى مساهمتها ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي حيث لا تتعدى 9% بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية، وهي موجهة للاستهلاك المحلي والقليل ما يصدر للخارج، ويعود هذا الضعف والتراجع إلى محدودية القاعدة الإنتاجية التي لازالت ترتكز على

صناعات تعتبر خفيفة وذات قيمة معرفية متدنية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في هذه الصناعات وتآكل تجهيزات الإنتاج، مما جعل الإنتاج الصناعي غير قادرة على المنافسة بسبب ضعف تنافسية الصناعات العمومية وقلة جودتها.

أما مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فهي محدودة جدا إذا ما قارناها بالدول الصناعية أو حتى بعض الدول العربية، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في القطاع الصناعي وحجم الموارد التي وجهت له منذ الاستقلال إلا أنه لم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى تخلف إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الصناعي وراء معدلات نمو الانتاجية في القطاعات الأخرى، لذلك ظلت الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي دون المستوى المطلوب.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الإجمالية خارج المحروقات

إن ما سعت له الدولة الجزائرية منذ الاستقلال من برامج إصلاحية وتعديلات في القوانين من أجل جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا بهدف الرفع من نسبة مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية، لكن هذه النسب تبقى ضعيفة بسبب ضعف تنافسية الصناعات العمومية وقلة جودتها، وارتكازها على الصناعات الخفيفة والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية.

الجدول رقم(31): نسبة تطور مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020) (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	2.6	1.8	2.10	1.8	2.9	2.4	2.0	1.7
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	1.5	2	1.4	3.2	2.7	2.5	3.2	2.2
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	2.0	1.7	3.1	3.1	3.4	3.2	4.2	5.5
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	5.4	6.0	6.0	5.9	5.8	4.5	4.5	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: إحصائيات البنك الدولي، تاريخ الإطلاع 2023/07/14

من خلال الجدول السابق يتضح أن تركيبة الصادرات الصناعية غير المحروقات تشهد مستويات متدنية ولا تتعدى نسبتها 3% في السنوات من 1990 إلى 2007 حيث يستحوذ قطاع المحروقات

على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، فالجزائر لا تصدر الكثير خارج قطاع المحروقات وهذا ما يدل على ضعف القدرة التصديرية للمنتجات الصناعية، كما أنها عاجزة على تلبية الطلب الكلي من السلع الصناعية، فهي تعيش وضعية حرجة جدا ناتجة عن ضعف القاعدة التكنولوجيا وتراجع حجم الاستثمارات، كما أنها كانت تعتمد على التمويل الخارجي وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير.

لكن لابد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة نوعا ما في صادراتها الصناعية خارج المحروقات ابتداءا من 2008، وذاك راجع لمساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات إضافة إلى ما تبذله السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع للنهوض بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

إن التصنيع الذي فرضته الثورة الصناعية أدى إلى قلب التغيرات الهيكلية باستمرار ورفع مستويات الإنتاج والتوظيف، لذا فإن تعزيز تنمية القطاع الصناعي يمكن أن يكون مفتاحا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على نطاق واسع حيث يؤدي إلى زيادة حجم وأصناف السلع المصنعة مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل[1]، والجدول التالي يبين لنا تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي الجزائري من مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1991-2019 كما يلي:

[1]- CISSE N , Kangjuan L , **Role of Industrialization on Economic Growth : The Experience of senegal (1960-2017)**, American Journal of Industrial and Business Management, 08, 2018 P 2073.

الجدول (32): تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي الجزائري من مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2019)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة%	25.39	25.33	25.17	25.04	24.99	24.90	24.84	25.01
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النسبة%	24.88	24.80	25.01	24.82	24.68	25.51	26.35	27.05
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة%	27.87	28.53	29.44	30.14	30.86	30.80	30.80	30.86
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019			
النسبة%	30.99	30.96	30.99	30.81	30.73			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، تاريخ الإطلاع 2023/07/14

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن نسبة العاملون في القطاع الصناعي من إجمالي المشتغلين في الجزائر خلال الفترة 1991 إلى 2004 كانت متذبذبة و تتراوح بين 24% و25% ثم عرفت زيادات مستمرة ابتداءا من 2005 حيث كانت تقدر ب 26.35% إلى أن وصلت القوى العاملة في القطاع الصناعي إلى نسبة 30.73% سنة 2019، حيث تعتبر هذه النسبة هامة للقطاع الصناعي في الجزائر وتعكس أهمية تخفيف البطالة، وهذا راجع للامتيازات والسياسات المتبعة التحفيزية التي تم منحها للعاملين في هذا القطاع.

فالسياسات الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة تهدف إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمح إلى امتصاص البطالة بالدرجة الأولى ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، وفي إطار الاستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأصبحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية[1].

[1]- توفيق كرمة، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، **القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، مجلة معارف، المجلد16، العدد1، جوان 2021، ص 283.

المبحث الثالث : تدابير الدعم الجبائي للقطاع الصناعي في الجزائر

سعت الجزائر في إطار دعم الاستثمار بصفة عامة و القطاع الصناعي بصفة خاصة بالاعتماد على أدوات السياسة الجبائية المتمثلة في التحفيزات الجبائية، ويمكن القول بأنها استثناءات يمنحها النظام الجبائي تترجم عن طريق تنازل الدولة عن جزء من إيراداتها الجبائية في سبيل دعم نشاط معين أو ترقية منطقة، و الهدف المنشود من إحلال التحفيزات الجبائية محل التحصيل الفوري، هو تشجيع قطاعات و أنشطة معينة، يرجى منها التأثير الإيجابي طويل المدى على حجم إيرادات الدولة[1].

المطلب الأول : تعريف و أهداف، و أشكال التحفيزات الجبائية

تعتبر سياسة التحفيز الجبائي سياسة حديثة النشأة ، فهي وليدة التجارب المالية ، وعادة ما يستعمل مصطلح التحفيز للدلالة على الأساليب ذات الطابع الإنمائي التي تتخذها الدولة كوسيلة لتشجيع الاستثمارات، وتوجيهها إلى مجالات و مناطق معينة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بها

الفرع الأول : تعريف وأهداف التحفيزات الجبائية

1- تعريف التحفيزات الجبائية

لقد تعددت التعاريف المقدمة للتحفيزات الجبائية نذكر منها :

- هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات أو التسهيلات ذات طابع تحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، و المؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من سياسة التحفيز الضريبي[2].

---

[1]- حموش خولة ، **فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2020** ّ ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر ، 2021-2022 ، ص 134

[2]- باشوندة رفيق ، دانو كبير معاشو ، **تحليل سلوك المؤسسة لاتجاه العبء الضريبي وأساليب التحريض الجبائي**، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة ، المنعقد يومي 11 و 12 ماي 2003 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، ص 49

- يمكن كذلك تعريف التحفيزات الجبائية بأنها مزايا ضريبية تمنحها الدولة قصد تشجيع الأنشطة و المناطق والمؤسسات أو الفئات الاجتماعية وذلك عن طريق الإعفاء الطوعي عن جزء من عائدات الضرائب، الهدف من هذه المزايا تشجيع صنف من الخاضعين للضريبة ، نوع من المنتوجات أو الخدمات ، نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو جهات جغرافية[1].
- كما تعرف التحفيزات الجبائية بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها[2].

2- أهداف التحفيزات الجبائية

للتحفيزات الجبائية أهداف محددة تصب كلها في خدمة مجمل الاقتصاد الوطني تتمثل في أهداف اقتصادية و أخرى اجتماعية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي[3] :

✓ **الأهداف الاقتصادية:** يمكن حصر هذه الأهداف الاقتصادية فيما يلي :

- توفير مناخ استثماري ملائم و مشجع مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الداخل و العمل على جلب استثمارات أجنبية مباشرة من الخارج، و هذا يسمح بإقامة مشروعات جديدة في البلاد أو استمرار القائم منها أو توسعتها.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية و الوطنية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية، سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة .

---

[1]- بن العرية محمد ، ولد باحمو سمير ، **دراسة تقييمية لتكلفة النفقات الجبائية بالجزائر للفترة 2013-2016** ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 02 ، العدد 6 ، 2018 ، ص 60

[2]- طالبي محمد ، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 5 ، العدد 6 ، 2009 ،ص 316

[3]- جلال عزيزي، **أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، الجزائر، 2012 ، ص ص 13 14

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات بإعفائها من جميع الضرائب و بالتالي الرفع من احتياطات البلد من العملة الصعبة.
- توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل، فالسياسة الجبائية الفعالة و الملائمة تعمل على زيادة الفروع الإنتاجية و مستوى نشاطها و ما يقابل هذه الزيادة اتساع الوعاء و عدد المكلفين بالضريبة و بالتزام هؤلاء بواجباتهم اتجاه الخزينة العامة من شأنه أن يزيد من الحصيلة الضريبية مستقبلا .

✓ **الأهداف الاجتماعية:** لسياسة التحفيز الجبائي أهداف اجتماعية يمكن إجمالها فيما يلي :

- تقليص البطالة و تخفيف من حدتها و ذلك عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، حيث تعمل الامتيازات الجبائية على توفير موارد مالية تسمح للمستثمرين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة .
- العمل على توازن الاستثمارات في الداخل، و ذلك عن طريق توجيه بعضها إلى المناطق المراد ترقيتها و المحرومة، و بالتالي تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في ظل توازن جهوي .
- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية و ذات التكنولوجيا المتقدمة، مما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين و الحد من مشكلة البطالة.

الفرع الثاني : أشكال التحفيزات الجبائية

تتنوع التحفيزات التي تمنحها الدول لتشجيع الاستثمارات وفقا للقواعد والتوجهات الاقتصادية التي تضعها تشريعاتها، حيث تمنح هذه التحفيزات للاستثمارات الأجنبية و الوطنية على حد سواء، و تحمل سياسة التحفيز في طياتها العديد من الأشكال تتمثل في :

1- الإعفاءات الضريبية: لا يوجد تعريف شامل للإعفاء الضريبي في أدبيات القانون المالي، لذلك يضع البعض تعريف للإعفاء الضريبي على أنه :

7- " إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظرف معين"[1]

8- كما يعرفه البعض الآخر على أنها " عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال ممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا"[2].

2- مضاعف الضريبة: هو أداة من أدوات السياسة الضريبية ويعتبر من وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لما يحققه من نمو واستقرار اقتصادي، ويمكن التعبير عن معادلة مضاعف الضرائب بالتغير في الناتج المحلي الحقيقي مقسوما على التغيير في الضرائب[3]:

مضاعف الضريبة = التغير في الناتج المحلي الحقيقي/التغير في الضرائب

إذا كان إشارة هذا المضاعف موجبة تدل على الأثر الإيجابي الذي تحققه الضريبة في المجتمع، أما إذا كانت إشارته سالبة تؤثر الضريبة على الاقتصاد الوطني بأثر سلبي لأن زيادة الضرائب تنقص الدخل المتاح وبالتالي خفض الاستهلاك.

3- التخفيضات الضريبية (متعلقة بالوعاء أو بالمعدل): ويقصد بها إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط المنصوص

---

[1]- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكليةدراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص 173

[2]- سرار خيرة، **دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجلفة**، مرجع سبق ذكره، ص 300.

[3]- علي فاطن الونداوي، تماضر جابر البشير الحسن، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص36

عنها في القانون[1]، مثل معدل الضريبة المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نضير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم انجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب[2]، وتلجأ أغلبية الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التشجيع على الاستثمار.

4- **نظام الاهتلاك** : يعرف الاهتلاك بأنه " النقصان في قيمة الأصل عبر الزمن "، ويعتبر الاستحواذ أو الامتلاك مسألة ضريبية لما له تأثير مباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية والتي يعتمد حجمها على النظام المرخص للاستخدام (ثابت، متزايد، متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات وتسارع في بداية حياة الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة إذ بفضله تتمكن من تحديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الاهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

5- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة، لذلك نجد المؤسسات التي تعرضت لخسائر في السنوات الأولى من نشاطها تغطيها في السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر خمسة سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يغطي الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الخامسة.

6- **المعدلات التمييزية:** يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع

---

[1] - قدي عبد المجيد ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[2] – ابراهيم الشيخ التهامي، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة– الضرائب والرسوم في الجزائر أنموذجا**– مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 14 العدد1 ، 2021 ، ص547

حجم المشروع أو مدى مساهمة في التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار[1].

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية وشروط نجاحها

الفرع الأول : العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية

يمكن أن نصنف العوامل المؤثرة في فعالية التحفيز الجبائي إلى نوعين عوامل ذات طابع جبائي و عوامل ذات طابع غير جبائي[2]:

1- العوامل ذات الطابع الجبائي : هي تلك التقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الضريبي و التي تؤثر سلبا على فعالية سياسة التحفيز الضريبي، و هي تتمثل في العناصر التالية :

1-1- طبيعة الضريبة محل التحفيز: يحتوي النظام الضريبي على مجموعة من الضرائب، تتدرج ضمن صنفين هما ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة، و يختلف تأثيرها على المؤسسة حسب طبيعة الضريبة، و بالتالي فإن تحديد نوع الضريبة التي سوف تكون محل عملية التحفيز الجبائي لها أهمية كبيرة على مستوى فعالية ذلك التحفيز، و على هذا الأساس تحدد تلك الضريبة حسب أهميتها و مردوديتها بالنسبة للمؤسسة .

1-2- شكل التحفيز : تتعدد أشكال التحفيزات الجبائية بتعدد الأهداف المرجوة منها، حيث نجد من بين هذه الأشكال الإعفاء الضريبي، التخفيض الضريبي، إمكانية ترحيل الخسائر ...إلخ، كما أن لكل شكل من هذه الأشكال تأثيرات مختلفة على نشاط المؤسسة، لذا فإن الدول تعتمد على عدة أشكال و لا تكتفي بشكل واحد، و نلاحظ في هذا الصدد أن الإعفاء الضريبي يعتبر الأكثر استعمالا لما له من تأثير مباشر في تخفيض تكاليف

---

[1]- زهية لموشي، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 6 ، العدد 11 ، جانفي 2018 ، ص 11

[2]- كليبات بسمة ، **دور التحفيزات الضريبية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية الناشطة في ولاية عنابة)**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص ص 126 128

الإستثمار، مما يشجع المؤسسات على الاستثمار بالشروط التي تضعها الدولة و هذا للاستفادة من الإعفاء.

رغم فعالية الإعفاء الضريبي في التشجيع على الاستثمار، إلا أنه يؤدي إلى تخفيض إيرادات الخزينة العمومية، لذا يجب على الدولة أن تحرص على الموازنة بين مصلحة الخزينة العمومية و مصلحة المؤسسة و هذا عن طريق اعتماد مزيج بين التحفيزات الضريبية .

1-3- زمن وضع التحفيز : يعتبر عنصر الزمن من العناصر المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند منح التحفيز الجبائي، بحيث يجب منحه في الوقت المناسب وبالمدة الكافية و الضرورية للاستثمار من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، و نلاحظ أن الوقت الملائم لتطبيق التحفيز الجبائي عند بداية نشاط المؤسسة، حيث أنها تنفق مصاريف كبيرة في هذه المرحلة و تكون في أمس الحاجة للمساعدة و التشجيع و لذلك تعتبر هذه المرحلة الوقت المناسب لمنح التحفيزات الجبائية مما يسمح للمؤسسة مع إمكانية توسيع نشاطها في المستقبل .

1-4- مجال تطبيق التحفيز: حيث يجب اختيار المشاريع التي سوف تستفيد من ذلك التحفيز، لذا نجد المشرع يضع مجموعة من المعايير و الشروط و المقاييس التي تحدد بدقة طبيعة و نوعية الإستثمارات و كذلك المواد و الوسائل المعنية بالتحفيز، بحيث تتجه الدول إلى تطبيق التحفيزات الجبائية للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد و التي تحقق أهداف السياسة العامة.

2- العوامل ذات الطابع غير الجبائي :

تتطلب فعالية سياسة التحفيز الجبائي محيط ملائم للاستثمار، و يتحدد ذلك في الترتيبات المؤسساتية و التنظيمية و القانونية الملائمة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و الوضع الاقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الاقتصاد العالمي و قد حددت في أربعة عناصر هي :

2-1- العنصر الإداري: تتوقف فعالية المزايا الجبائية بعملية تفسير القوانين التي تنظمها، و كيفية تطبيقها و ذلك بإتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من

سياسة التحفيز الجبائي و متابعة تنفيذها، و يرتبط نجاح تلك السياسة بكفاءة الإدارة التي يمكنها الموازنة بين النفع العائد للمجتمع من السياسة الاقتصادية المحددة، و الخسارة التي تتحملها الدولة من جراء فقدانها للحصيلة الجبائية، و على هذا الأساس تشكل طبيعة المعاملات الإدارية عامل من العوامل المؤثرة على فعالية سياسة التحفيز، بحيث يجب تطهير الإدارة من أشكال الفساد الإداري المختلفة كالبيروقراطية و الرشوة، و هذا لضمان نجاح سياسة التحفيز الجبائي.

2-2- **العنصر التقني** : تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في خلق بيئة ملائمة للاستثمار، و من ثم المساهمة في إنجاح سياسة التحفيز الجبائي، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة، بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال و التموين العام، يكون لها الحظ الكبير في جلب المستثمرين و الخواص، أما في حالة العكس فإن المناطق التي لا تتوفر على الهياكل القاعدية تكون فرص نجاح ساسة التحفيز الجبائي ضعيفة، لذلك قبل وضع أي إجراء تحفيزي يجب توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار .

2-3- **العنصر السياسي** : يعتبر الوضع السياسي للدولة من أهم انشغالات المستثمرين، كما يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل الجاذبة للمستثمرين و بالتالي نجاح سياسة التحفيز الجبائي، أما عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على فعالية سياسة التحفيز الجبائي .

2-4- **العنصر الاقتصادي** : و هو يعبر عن الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى تشجيع الاستثمار من خلال سياسة التحفيز الجبائي، حيث أن المستثمر يبحث دائما عن الوضع الاقتصادي المشجع للاستثمار و يتجسد ذلك من خلال توفر أسواق كافية، ووجود شبكة اتصالات متطورة، ووجود مصادر كافية للتموين بالمواد الأولية، توفر اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية و المالية مع الخارج، و كذا استقرار العملة .

الفرع الثاني : شروط نجاح التحفيزات الجبائية

إن نجاح سياسة التحفيز الجبائي و بلوغ الأهداف المرجوة مرهون بتوفر جملة من الشروط نذكر منها ما يلي[1] :

- ✓ مدى إسهام المشروع الاستثماري في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية، فإقامة المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق سوف يساعد في إنمائها وتحقيق التوازن الجهوي ما بين التوزيعات الاستثمارية، وبالتالي سوف تحصل المؤسسات على التحفيزات الجبائية .
- ✓ مدى مساهمة المشروع الاستثماري في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الوطنية أو الأجنبية .
- ✓ مدى حدة وحداثة وتميز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي المحلي، حيث أنه لما يكون هناك تميز للمنتج على المستوى العالمي فسوف تكون له حصة في السوق التصدير، أما تميزه على المستوى المحلي يكون بغرض تلافي تكدس السلع والمنتجات التي تنتج من طرف المحليين ولكي لا تكون هناك إزاحة لنفس المنتجات التي تنتج من طرف هؤلاء المنتجين المحليين والذي يكون ناتج عن فارق سعر التحفيز الضريبي.
- ✓ وضع شروط وسياسات تهدف إلى الربط ما بين منح الحوافز الضريبية وبين أداء المشروع الاستثماري أي أن يتم منح الحوافز الضريبية على مراحل تتزامن مع بدء المشروع الاستثماري وتتزايد هذه الحوافز كلما تثبت كفاءة الأداء لهذا المشروع.
- ✓ وضع الضوابط الخاصة لمتطلبات الأداء والسياسات الموجهة بالانجاز وفي هذا الإطار لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقرن منح التحفيزات الجبائية بمجموعة من الشروط منها :
    - ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.
    - ضرورة استخدام الموارد المادية المحلية طالما تكون متوافرة بالكم والكيف اللازمين

[1]– لوالبية فوزي، مسعودي محمد، **أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر– دراسة قياسية–** ، مجلة البديل الاقتصادي ،المجلد 6، العدد 1 ،2020 ، ص 32

- تحديد نسبة معينة من الإنتاج للتصدير
- تحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنويا
- منع إقامة المشروع الاستثماري في بعض الأنواع من النشاطات مثل إنتاج الأسلحة والخدمات والمرافق العامة

✓ وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا ،حيث لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجلب التكنولوجيا المتطورة إلى البلد ، وعدم استيراد التكنولوجيا المرتفعة الثمن إذا لم يوجد مبرر جوهري لها لأنها سوف تستفيد من التحفيزات الجبائية عند تطبيق الاهتلاك.

المطلب الثالث : التحفيزات الجبائية الممنوحة للقطاع الصناعي

الفرع الأول : الهيئات الداعمة للقطاع الصناعي

سعت الجزائر في إطار تهيئة المناخ للقطاع الصناعي بالاعتماد على أدوات السياسة الجبائية و المتمثلة في التحفيزات الجبائية، من خلال إنشاء عدة وكالات لدعم القطاع الصناعي تمثلت في :

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشئت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار في إطار الجيل الأول من الإصلاحات التي أجريت في الجزائر خلال التسعينيات، وقد خضعت لتغييرات تهدف إلى التكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في البداية، تم تكليف هذه المؤسسة الحكومية بمهمة التسيير و الترويج ودعم الاستثمار في البداية وكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار من 1993 إلى 2001، ثم تم تغيير اسمها من وكالة الترقية ومتابعة الاستثمار إلى اسمها الحالي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وتكلف بالمهام التالية [1]:

- استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المركزية و الإقليمية.
- اعلام المستثمرين من خلال موقعه على الانترنت ومواده الترويجية ونقاطه الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.

[1]- متوفر على الرابط : https://www.industrie.gov.dz/andi تاريخ الاطلاع 19-10-2023

- يضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون مهل قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز.
- ضمان تنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك و الضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.
- يساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية
- يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.

2- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

تعتبر هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وذلك بتمويل من الدولة ضمن برامج الاستثمارات العامة، ثم تم تغيير اسمها من وكالة الترقية ومتابعة الاستثمار إلى اسمها الحالي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

تعتبر هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 توضع تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة .

الفرع الثاني : التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع القطاع الصناعي

تمنح التحفيزات ضمن إطارين قد يكون ضمن القوانين الجبائية أو ضمن نظام الامتيازات و تتمثل في[1] :

1- المزايا الضريبية الممنوحة للاستثمار في القطاع الصناعي في قوانين الضرائب :

[1]- بوزيان كريم ، زيدان محمد، **مساهمة سياسة التحفيز الجبائي لتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي – الجزائر- دراسة حالة " شركة التلواز لصناعة المصبرات بالشلف " خلال الفترة : 2015-2017**، مرجع سبق ذكره، ص ص 153 154

لقد منح المشرع الجزائري عددا من المزايا الضريبية بموجب النظام العام في مختلف القوانين الضريبية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، على النحو التالي:

- التمييز في المعدل الضريبي للضريبة على أرباح الشركات و كذا الرسم على النشاط المهني بين القطاعات الاقتصادية ، بحيث تم فرض معدلات تفضيلية على الأنشطة المنتجة للسلع بنسبة 19 % فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات و 01 % فيما يخص الرسم على النشاط المهني ، في حين تبقى باقي الأنشطة و على رأسها قطاع التجارة و الخدمات تخضع لمعدل 26 % و 02 % فيما يخص الضريبة على إنتاج الشركات و الرسم على النشاط المهني على الترتيب، و من شأن ذلك أن يساهم في تشجيع الأنشطة المنتجة للسلع .

كما نص القانون الجبائي على تطبيق تخفيض ضريبي بنسبة 30 % على الأرباح المعاد استثمارها فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي في ظل احترام مجموعة من الشروط، كما يترتب على عدم احترام هذا الالتزام فرض ضريبة تكميلية مع تطبيق عقوبة قدرها 25 % حيث أن مثل هذا التحفيز يشجع الأشخاص الطبيعيين الخاضعون للضريبة على الأرباح المهنية على إعادة استثمار جزء من أرباحهم في استثمارات منتجة و على احترام التزاماتهم المتعلقة بإعادة استثمار تلك الأرباح

2- المزايا الضريبية الممنوحة للاستثمار القطاع الصناعي وفق نظام الامتيازات

وضعت الدولة مجموعة من الآليات لتشجيع الاستثمار بشكل عام وفي القطاع الصناعي بشكل خاص، تتمثل في إنشاء هيئات ومؤسسات أشهرها الوكالة الوطنية للاستثمار والتنميةANDI ، والتي يمكنها الإشراف على عدد الضرائب في كل مرحلة من مراحل الاستثمارو منح المزايا والامتيازات .

2-1- المزايا الممنوحة في مرحلة إنشاء المشروع .

تمنح هيئة دعم الاستثمار عددًا من الحوافز الضريبية خلال مرحلة إنجاز المشروع منها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المعني أي شراء السلع و الخدمات بالمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة بدل المبلغ بجميع الرسوم.
- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الممنوحة و الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية .
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير مستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها في الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار بالنسبة للاستثمار التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها.

2-2- المزايا الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع

بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الاستغلال و القيام بكل الواجبات أمام إدارة الضرائب و كذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم هذه الأخيرة بإصدار قرار مرحلة الاستغلال و الذي يمنح من خلاله الامتيازات الجبائية التالية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى (100) منصب شغل لمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط .
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى (100) منصب شغل و لمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط .

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار المعني بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها.

و يمكن من خلال الجدول التالي عرض تطور التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر ونسبتها إلى إجمالي الجباية العادية خلال الفترة 2005 إلى 2018 كما يلي :

الجدول رقم (33): تطور التحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018

الوحدة : مليون دج

البيان	إجمالي الجباية العادية	حجم التحفيزات الجبائية	التغير في حجم التحفيزات الجبائية	نسبة التحفيزات الجبائية إلى إجمالي الجباية العادية
2005	640472000	4440100	-	0,69%
2006	720884000	3933600	-506500	0,55%
2007	766750000	3092200	-841400	0,40%
2008	965289000	7628300	4536100	0,79%
2009	1146612000	5536400	-2091900	0,48%
2010	1297944000	7318200	1781800	0,56%
2011	1448898000	5626300	-1691900	0,39%
2012	1908576000	8748700	3122400	0,46%
2013	2031019000	4458800	-4289900	% 0,22
2014	2091456000	6348300	1889500	0,30%
2015	2354648000	8044800	1696500	0,34%

2016	2472208000	6452200	−1592600	0,26%
2017	2630003000	9286900	2834700	0,35%
2018	2711762000	5884100	−3402800	0,22%

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

– الديوان الوطني للإحصائيات، – حموش خولة ، **فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005–2020** ّ ، مرجع سبق ذكره ، ص 135

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تذبذب في تكلفة النفقات الجبائية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2018، حيث شهدت سنة 2008 أكبر ارتفاع في حجم التحفيزات الجبائية بزيادة قدرها 45.361.00 مليون دينار جزائري والتي شكلت ما نسبته 7.76 % من إجمالي الجباية العادية، وهي نسبة معتبرة أرادت بها الدولة الدفع بعجلة الاستثمار المحلي في البلاد نتيجة ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، في حين انخفض هذا الإنفاق إلى أدنى مستوى له سنة 2018 بانخفاض قدره 34.028.00 مليون دينار جزائري، وهو ما يعادل 2.11 % من إجمالي الجباية العادية نتيجة السياسة الجديدة الممتدة في توقيت الدعم للأنشطة التي تشهد تشبعا في السوق الوطني.

خلاصة الفصل

رغم التغييرات العديدة و المجهودات الكثيفة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل تطوير القطاع الصناعي، و على الرغم من المزايا و التحفيزات الممنوحة للقطاع الصناعي في المجال الضريبي إلا أنه لا يزال يعاني من تدني مستوى الأداء و مساهمته ضعيفة في القطاع الصناعي خارج المحروقات، وذلك ناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية و الإمكانيات التي تمتلكها البلاد و بقي القطاع النفطي هو المحرك الأساسي للاقتصاد، كما أن أداء وفعالية النظام الضريبي الجزائري ظلت محدودة إن لم نقل منعدمة، حيث تبين فشل محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، و بقيت حصيلة الجباية العادية تقتصر على الضرائب غير المباشرة التي تسيطر على الهيكل الضريبي الجزائري بالإضافة إلى عدم الاستقرار وهذا ما تظهره كثرة التعديلات الضريبية.

الفصل الرابع

تمهيد

يعد المجال الاقتصاد القياسي (الكمي) من بين أهم المجالات التي يسعى إليها الباحث إلى تحديد ودراسة العلاقات الكمية بين المتغيرات الدراسة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال أن يكون الباحث ذو إلمام جيد بالنظرية الاقتصادية وكذلك بالأدوات الكمية، حيث أنها تحدد العلاقات بين المتغيرات بطريقة أدق وبصورة رقمية تسمح بالفهم الأوضح للعلاقات، ولحسن حظنا أن الدراسات الاقتصادية أغلبها يمكن أن تصاغ على شكل نماذج رياضية كمية تحدد الأثر بين متغيرات الدراسة.

بعد دراسة المتغيرات المستقلة للدراسة في الفصل الأول والمتمثلة في بنية النظام الضريبي للسياسة الجبائية من ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة وحقوق التسجيل والطابع والرسوم الجمركية، والمتغير التابع والمتمثل في قطاع الصناعة خارج المحروقات في الفصل الثاني ، نأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة القياسية التي تربطهم وسيتم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL، من اجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع، ولتحديد النموذج الذي يفسر الدراسة أحسن تفسير، وضمن هذا السياق قمنا بالتطرق في هذا الفصل الى 3 مباحث:

- دراسة وصفية لتطور متغيرات الدراسة.
- تعريف منهجية تقدير الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL
- دراسة قياسية للنموذج

المبحث الأول: تحليل مسار تطورات متغيرات الدراسة خلال فترة 1990–2020

من أجل معرفة مدى تأثير مكونات السياسة الجبائية من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وحقوق التسجيل والطابع، ورسوم جمركية على القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر قمنا في هذا المبحث بالتعريف بأهم متغيرات الدراسة وتطوراتها خلال فترة الدراسة، والتي تضمنت فيها الدراسة بيانات سنوية تمتد من 1990 إلى غاية 2020، حيث يتمثل المتغير التابع في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، واعتبرت ضرائب مباشرة ، وضرائب غير مباشرة ، وحقوق التسجيل والطابع ورسوم جمركية، وهي متغيرات مؤثرة على قطاع الصناعة أو نقول عنها متغيرات مستقلة، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم تطورات هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال فترة من 1990–2020.ويمكن صياغة النموذج القياسي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (09): صياغة النموذج القياسي

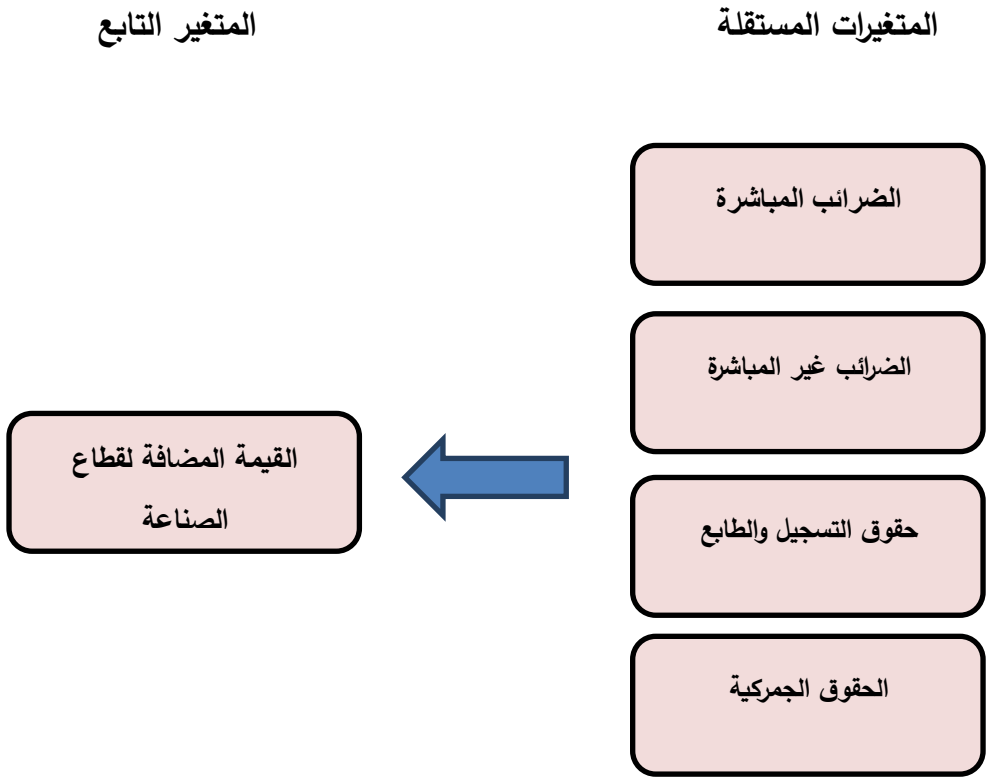

المطلب الأول: تحليل تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات للفترة 1990-2020

إن الدولة الجزائرية تبنت إصلاحات وسياسات لتمويل اقتصادها وذلك في فترة التسعينات من أجل الخروج من التبعية النفطية، حيث اهتمت الدولة الجزائرية بدعم القطاع الصناعي خارج المحروقات ومن خلالها وضعت تشريعات لتنظيم عملها كما وضعت خطط عمل واستراتيجيات من أجل تطوير استثماراتها على مختلف قطاعاتها، ومنه كان لزاما على الدولة تشخيص القطاع الصناعي لإدراك مدى انعكاس تلك المجهودات التي قامت بها والضروريات والمتطلبات التي وفرتها للإرتقاء بقطاع الصناعة خارج المحروقات.

ويمكن توضيح تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال الفترة 1990-2020 في الجدول والشكل التاليين ويرمز لها بالرمز (VIND):

الجدول رقم (34): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020) **الوحدة: مليون دج**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
VIND	66921.9	99536.9	127161.1	130880.2	161647.2	193904.7	213419.5	223180.5
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
VIND	2568211.	270395.5	290749.6	315230.5	337556.2	355370.6	388193.4	418294.9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
VIND	449581.	479791.1	519631.6	570673.2	617404.9	664194.5	729514.8	771787.4
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
VIND	837716.8	837716.8	979303.0	1040780.3	1110883.9	1162446.3	1153521.0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، حوصلة 1962-2020.

ويمكن تمثيل الجدول رقم (46) في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020)

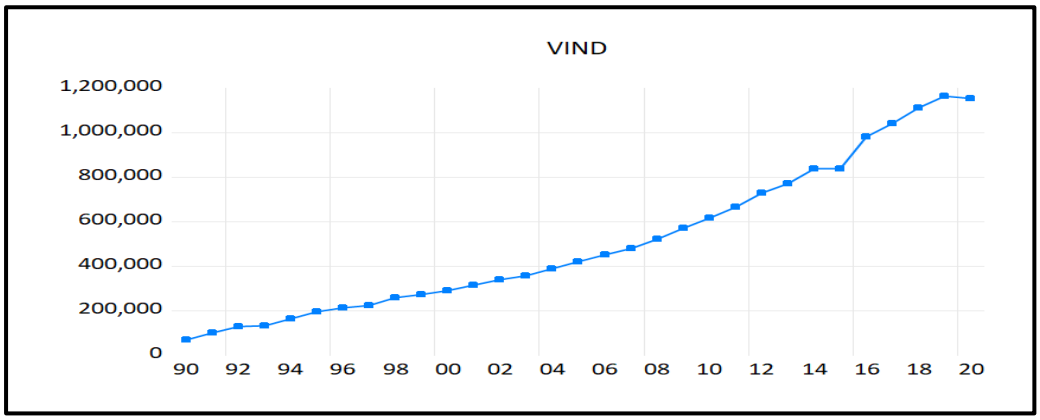

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، وبالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يوضح الجدول والشكل السابقين أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر أظهرت اتجاها متزايدا ومتقلبا طوال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 256821.1 مليون دج سنة 1990 إلى 1153521.0 مليون دج سنة 2020، أي أنها تضاعفت خلال فترة الدراسة، ويأتي هذا النمو المستمر والاتجاه الإيجابي في القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري، نتيجة للاستراتيجيات التنموية والإصلاحات التي اعتمدتها الدولة في القطاع الصناعي، بهدف دعم أنشطة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل، وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات الاقتصادية من قبل الدولة بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها الدول نتيجة انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، وبالإضافة إلى شروط الإقراض المفروضة على الجزائر من قبل المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بتخفيض حجم الإنفاق العام واعتماد سياسات التقشف، شهدت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري منذ التسعينيات ارتفاعا ملحوظا، وفي إطار التنفيذ، استفادت الدولة من إنفاق حكومي بقيمة 7.2 مليار دينار جزائري، ويستهدف البرنامج الخمسي لدعم النمو الاقتصادي الذي انطلق مطلع عام 2005، موجه للمناطق الصناعية

ومناطق النشاط الاقتصادي في عدة دول بهدف تحديث الهياكل الأساسية وتطوير أسلوب تسيير إدارة المؤسسات الصناعية[1].

المطلب الثاني: تحليل تطور ضرائب مباشرة والضرائب غير المباشرة للفترة (1990-2020)

تعرف الضرائب على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية[2]، وقد قسمت إلى العديد من الضرائب في الفكر المالي، ولكن سوف نتطرق في مطلبنا هذا إلى الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة كونهما يستهدفان الوجهة التقنية للجباية.

الفرع الأول: تحليل تطور ضرائب مباشرة للفترة (1990-2020)

الضرائب المباشرة هي كل ما يفرض ويقتطع مباشرة من الدخل والثروة ومن المستحيل نقل عبؤها، ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل)، وتصب دوريا (سنويا)، على المركز المالي للمول، الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، ويتم تحصيلها بناءا على قوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه[3]، وقد تميزت هذه الضرائب بعدة مزايا وعيوب ويمكن ذكرها فيما يلي:

1- **المزايا:** تميزت بعدة مزايا نذكر منها[4]:

- تحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع لأنها ترتبط بالقدرة على الدفع.

---

[1]- وفاء رمضاني، حياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر- دراسة قياسية 1992-2017**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد05، العدد04، 2019، ورقلة، ص 61

[2]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة** (الإصدار الطبعة الثانية)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 175

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005، ص 260

[4]- خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص146.

- تعتبر من الضرائب الشخصية، أي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف.
- تعتبر من الأدوات الفعالة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع.
- ثبات الحصيلة، إذ تتمتع بعنصر الثبات النسبي، وليست سريعة التغير لعدم تأثرها بالتغيرات الاقتصادية، ولهذا فهي أكثر ملائمة للاعتماد عليها كمصدر أساسي للإيرادات العامة للدولة.
- قليلة التكاليف من حيث تحصيلها، تفرض على العناصر الظاهرة.
- تعتبر الأقرب للعدالة الاجتماعية لما تتمتع به من مسايرة لظروف المكلفين، ةفيها يتقرر منح الإعفاءات والحوافز الضريبية.

2- العيوب: بالرغم من المزايا التي تحظى بها إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب[1]:

- بطء التحصيل وتأخر الوصول إلى الخزينة، مما يتسبب في مرور فترة بين تاريخ استحقاق الضريبة واستلامها.
- ثقل العبء الضريبي عليها مما يشجع المكلف على التهرب الضريبي.
- آجال التحصيل التي تدفع كل عام غير مناسبةللمكلفين بالضرائب
- انخفاض عوائدها بسبب تعقيد طرق التحصيل، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على الضرائب غير المباشرة لسهولة جبايتها وتحصيلها

ويمكن توضيح تطور الضرائب المباشرة خلال الفترة 1990-2020 والتي يرمز لها ب ID في الجدول والشكل التاليين:

[1]- طارق الحاج: **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 57.

الجدول رقم (35): تطور الضرائب المباشرة خلال الفترة (1990–2020)

الوحدة:10^3 (مليون دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ID	21600	22500	27807	35210	44399	57753	67543	81844
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ID	88100	72193	82022	98479	112234	127915	147983	168144
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ID	241224	258079	331547	462134	561682	653883	862288	823110
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
ID	881254	1034468	1109199	1207589	1203761	1264737	1183358	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، حوصلة 1962–2020

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لتطور الضرائب المباشرة خلال الفترة (1990–2020)

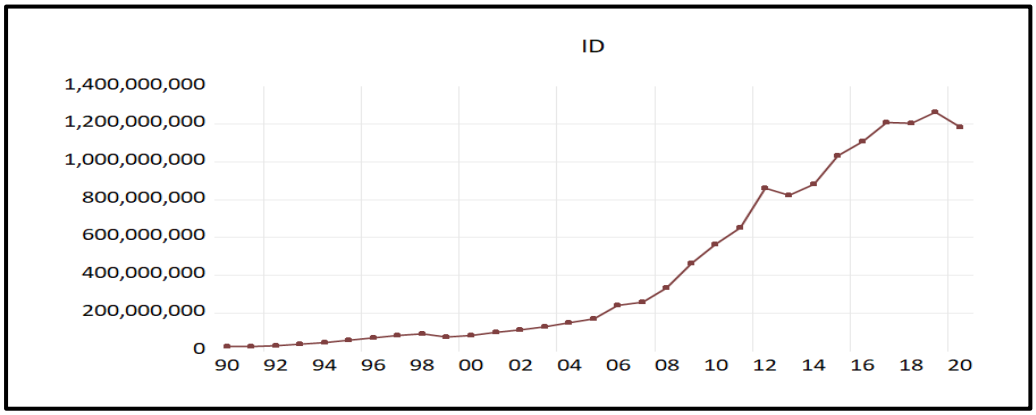

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل التاليين نلاحظ أن الضرائب المباشرة كانت في تزايد طفيف من 1990 أين قدرت قيمتها خلال هذه السنة ب 21600000 مليون دينار جزائري إلى غاية 2005 حيث بلغت 168144000 مليون دينار جزائري وهذه الزيادات نتيجة الإصلاحات التي طبقتها السلطات لصالح القطاع الضريبي بهدف تحسينه وزيادة فعاليته سنة 1992، ومن خلال هذه الإصلاحات تم

استحداث ضرائب جديدة، وهي الضريبة على الدخل IRG، الضريبة على أرباح الشركات IBS، وهذا ما تم ذكره سابقا في الفصل الأول، ثم بدأت بتزايد بوتيرة سريعة ابتداء 2006 حيث بلغت في هذه السنة 241224000 مليون دج، إلى غاية 2019 أين بلغت 1264737000 مليون دج وهذا الارتفاع من أجل تحفيز النمو والحد من مستويات التضخم، و تأمين الإيرادات المالية لخزينة الدولة من أجل تغطية النفقات، ثم انخفضت سنة 2020 حيث بلغت 1183358000 مليون دينار جزائري من أجل تخفيف العبء الضريبي على الشركات مما سيعزز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي توفير مناصب شغل.

الفرع الثاني: تحليل تطور ضرائب غير مباشرة للفترة (1990-2020)

يطلق على هذه الضرائب بضرائب الإنفاق لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، فهي تتعلق بتقدير الدخل بصورة غير مباشرة بالنظر للوقائع وتصرفات معينة يقوم بها الفرد بصدد إنفاقه أو تداوله لدخله[1]، وتميزت هذه الضرائب بعدة مزايا وعيوب ويمكن ذكرها فيما يلي:

1- **المزايا:** حيث تميزت الضرائب غير المباشرة بعدة ميزات نذكر منها[2]:

- إرتفاع حصيلة هذه الضريبة ومرونتها وذلك لاتساع نطاقها فهي تشمل الإنتاج والتداول والإنفاق.
- سرعة تحصيلها وتدفقها خلال السنة المتعلقة بها.
- سهولة دفعها وعدم شعور المكلف بعبئها لأنها تختفي في ثمن السلعة.

2- **العيوب:** بالرغم من مزايا الضرائب غير المباشرة إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب ونذكر منها[3]:

- تكون أكثر عبء على فئة محدودي الدخل.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات حلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006، ص 180

[2]- عبيرات لخضر، **فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**-، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3]- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 150.

- عدم عدالتها فهي لا تراعي ظروف المكلف الشخصية ولا تتناسب مع المقدرة التكليفية للمكلف خاصة إذا فرضت على السلع الضرورية.
- حدوث الأثر العكسي لهذه الضريبة في حالات الركود الاقتصادي.
- يستلزم جبايتها الكثير من الإجراءات والشكليات لتفادي ظاهرة التهرب الضريبي.

ويمكن توضيح تطور الضرائب غير مباشرة خلال الفترة 1990–2020 والتي يرمز لها (II) في الجدول والشكل التاليين :

الجدول رقم (36):تطور الضرائب غير مباشرة خلال الفترة (1990–2020)

الوحدة:10^3(مليون دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
II	34700	38200	49132	52224	76980	99194	129513	148053
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
II	154928	149674	164951	179241	223438	233918	274000	313052
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
II	336407	348667	428245	471744	495850	524154	655237	737872
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
II	766950	830562	898287	995260	1097117	1134081	1044682	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة 1962–2020.

ويمكن توضيح معطيات الشكل الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لتطور الضرائب غير مباشرة خلال الفترة (1990–2020)

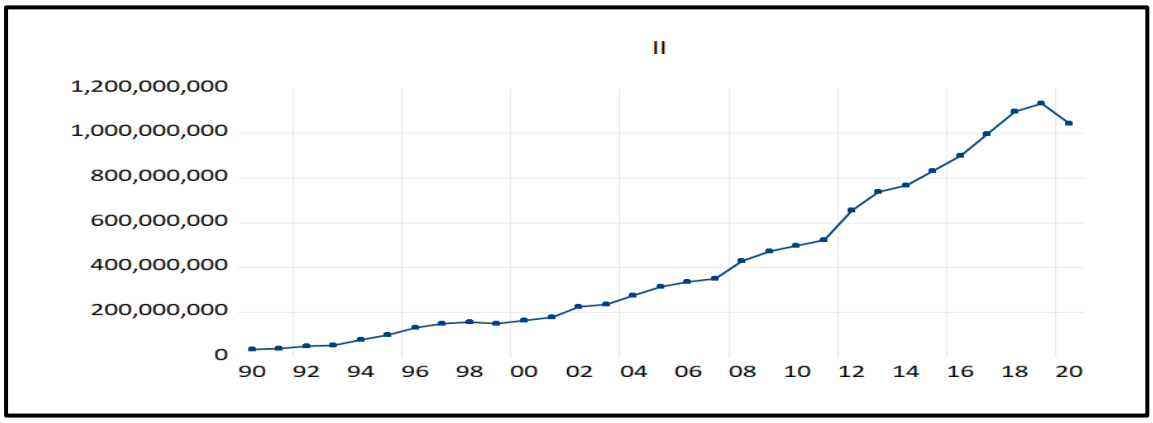

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل االسابقين نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة كانت في تزايد طفيف من 1990 أين بلغت قيمتها 34700000 مليون دج إلى أن وصلت إلى سنة 2007 حيث بلغت 348667000 مليون دج، حيث خلال هذه الفترة تم استحداث الضريبة على القيمة المضافة TVA ما تزامنت مع الإصلاحات في هذه الفترة، ثم يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة ابتداءا من 2008 أين بلغت قيمة الضرائب غير المباشرة في هذا العام ما قيمته 428245000 مليون دينار جزائري، وتم استمرار هذا التزايد إلى غاية 2019 حيث بلغت أنذاك 1134081000 مليون دينار جزائري، ويرجع هذا التزايد إلى توسيع مجال الإخضاع، وتحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضرائب، حيث تعد الضرائب غير المباشرة من أهم الضرائب والرسوم التي تدر الحصة الأكبر في إيرادات الجباية العادية وخاصة الرسم على القيمة المضافة TVA الذي يفرض على جميع العمليات المفوترة داخل الوطن أو التي تبرم صفقاتها مع الخارج، ثم قلت قيمتها سنة 2020 حيث بلغت 1044682000مليون دينار جزائري، وهذا من أجل تقليل أعباء التكاليف نتيجة الأزمة التي مر بها العالم ومست الدولة الجزائرية، ومن أجل حماية المنتجات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات وهذا التخفيض في الضرائب غير المباشرة يكون على الصادرات ورفع نسبتها على الواردات.

المطلب الثالث: تحليل تطور حقوق التسجيل و الطابع و حقوق الجمارك للفترة (1990-2020)

الفرع الأول: حقوق التسجيل والطابع

حيث تعبر حقوق التسجيل عن الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار.

أما حقوق الطابع فتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات المدفوعة في شكل طوابع جبائية أو الدمغة[1].

ويمكن توضيح تطور حقوق التسجيل و الطابع خلال فترة الدراسة في الجدول والشكل الموالين:

الجدول رقم (37):تطور حقوق التسجيل والطابع خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة:10^3 (مليون دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
DET	3500	3500	4667	6687	6900	6417	9159	10606
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
DET	11314	12658	16208	16835	18869	19285	19590	19617
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
DET	23536	28126	33623	35813	39652	45191	56094	62518
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
DET	70769	84713	85782	92601	88397	83703	69342	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة 1962-2020.

[1]- شاوي صبيحة، **الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد06، تلمسان، 2016، ص ص 51-66

الشكل رقم (13): التمثيل البياني لتطور حقوق التسجيل والطابع خلال الفترة (1990–2020)

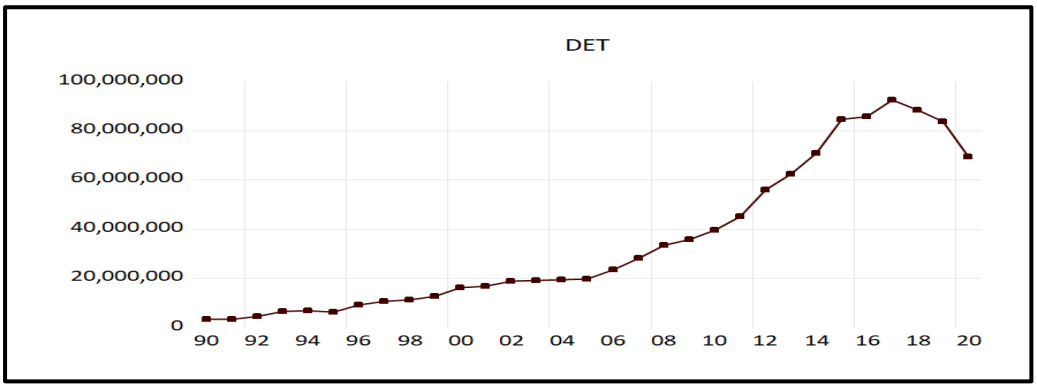

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن حقوق التسجيل والطابع في تزايد طفيف منذ بداية الدراسة 1990 حيث بلغ ما قيمته 3500000 مليون دج إلى غاية 2005 حيث بلغ 19617000 مليون دج، ثم استمرت قيمتها في تزايد بوتيرة متسارعة إلى غاية 2017 حيث بلغت ما قيمته 92601000 مليون دينار جزائري، وبالرغم من التطور الذي حققته في حصيلتها خلال الفترة 1990إلى غاية 2017 إلا أنها لم تبلغ الهدف المطلوب حيث لا تزال مساهمتها في الإيرادات العامة ضعيفة، ثم بدأت في التناقص ابتداءا من 2018 أين قدرت ب 88397000 مليون دينار جزائري إلى أن وصلت سنة 2020 بمقدار 69342000 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى اتساع حجم الاقتصاد الموازي نتيجة ضعف المعاملات التي تتم بشكل رسمي مقارنة مع العمليات التي تتم بشكل غير رسمي في مجال المعاملات (معاملات البيع والشراء والتنازل) التي تخضع لضرائب التسجيل، وذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة وهو ما انعكس على أداء إيراداتها خلال الفترة[1].

[1]– مصباح حراق، مداخلة بعنوان: **تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد الاصلاحات الضريبية**، الملتقى العلمي الوطني الموسوم: **تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل الاقتصاديات الراهنة والمستقبلية**، يوم 21 نوفمبر 2019، جامعة يحيى فارس، المدية ، ص 12.

الفرع الثاني: الحقوق الجمركية

تعتبر الحقوق الجمركية من الرسوم التي هي من أهم أدوات السياسة المالية للدولة وخاصة ما تعلق بدعم الإيرادات العامة وتوظيفها، فلها دور فعال في إثراء مداخيل الخزينة العمومية، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية مباشرة، ونتيجة لعدم الاستقرار الذي تشهده السوق الدولية لأسعار البترول في الآونة الأخيرة بات الاقتصاد الجزائري مهدد بالانهيار، لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية تكثيف الجهود واتخاذ الإجراءات اللازمة من طرف المصالح الجمركية من أجل زيادة نسبة الجباية الجمركية ومنه الرفع من زيادة حجم السياسة الجبائية ويمكن تعريف الرسوم الجمركية من خلال المادة 02 من قانون الجمارك على أن " الحقوق الجمركية هي جميع الحقوق والرسوم والأتاوى، أو مختلف الإخضاعات الأخرى المحصلة من طرف إدارة الجمارك باستثناء الأتاوى و الإخضاعات التي يحدد مبلغها حسب التكلفة التقريبية للخدمات المؤداة[1]، حيث تؤسس هذه الحقوق على مبالغ السلع والمواد والمنتجات الواردة إلى الجزائر فكلما زاد المبلغ زاد الحق والعكس صحيح، إلا أن أثرها على الواقع الاقتصادي يتوقف على درجة تجانس هذه المبالغ مع السوق المحلية[2]، وقد صنفنا سابقا في الفصل الأول أنواع الرسوم الجمركية.

والجدول والشكل التاليين يوضحان مختلف تطور الرسوم الجمركية خلال فترة الدراسة:

[1]– المادة 02 من القانون رقم 04/17، المؤرخ في 16 فبراير سنة 2017، يعدل ويتمم القانون 07/79 المؤرخ في 21 جويلية المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد11 المؤرخة في 19 فبراير 2017، ص 5.

[2]– نسيمة شداني، **خصوصية إجراءات التحصيلات الجمركية في التشريع الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص840.

الجدول رقم (38): تطور الحقوق الجمركية خلال الفترة (1990–2020)

الوحدة: 10^3 (مليون دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
DD	11300	18500	27258	27348	47895	78628	84388	73510
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
DD	75486	80242	86321	103683	128355	143807	138838	143888
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
DD	114849	133126	164882	1702310	181865	210427	338209	403771
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
DD	370906	411156	389396	364768	324196	362128	328207	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة 1962–202

ويمكن تمثيل محتوى الجدول أعلاه في الشكل التالي :

الشكل رقم(14): التمثيل البياني لتطور الحقوق الجمركية خلال الفترة (1990–2020)

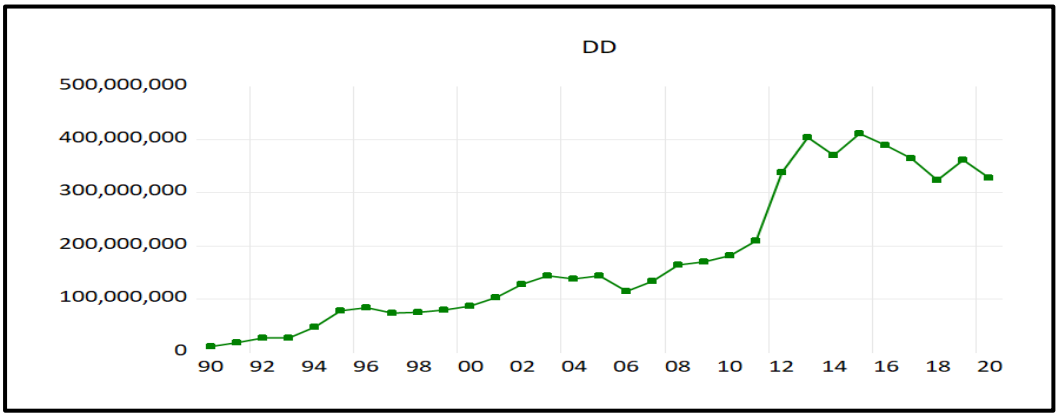

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، و بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل يلاحظ أن قيمة الرسوم الجمركية في تزايد وتناقص خلال فترة الدراسة فارتفاع حصيلتها خلال السنوات الأولى بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 راجع لتطور حجم

الواردات المتزايد وكل ما يتعلق بالتجارة الخارجية، ويمكن تقسيم تطورات الرسوم الجمركية إلى عدة مراحل[1]:

- ✓ من 1990 إلى 1996: خلال هذه الفترة زادت قيمة الرسوم الجمركية تزايد قليلا نتيجة التعديلات المتعلقة بالرسوم الجمركية التي تم اجراؤها في هذه المرحلة وذلك استنادا إلى متطلبات الانفتاح التي اتبعتها الحكومة الجزائرية بعد صدور المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 1991/02/13 المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، الذي فتح المجال للخواص ومكنتهم من المشاركة في نشاط في التجارة الخارجية، حيث تم في هذه المرحلة إدخال الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم إدارة الجمارك بتحصيلها مع الحقوق الجمركية أثناء عملية الاستيراد.
- ✓ من 1996 إلى 2003: بعد التعديلات في الرسوم الجمركية في قانون المالية لسنة 1996 تم تخفيض قيمة الرسوم الجمركية لسنتي 1997 و 1998 حيث بلغت قيمتهما على التوالي 73510000 مليون دينار جزائري و 75486000 مليون دينار جزائري، وأضيفت أنذاك زيادة في بعض الرسوم مثل رسوم المنتجات البترولية، والرسم الداخلي على الاستهلاك، ثم بدأت في تزايد إلى غاية 2003 أين بلغت قيمة الرسوم الجمركية 143807000 مليون دينار جزائري، أين تم تغيير النسب المعتمدة في الرسوم الجمركية منذ صدور القانون 01-12 المؤرخ في 2001/07/19.
- ✓ 2003 إلى غاية 2020: تجدر الإشارة أنه كانت هناك تقلبات بين الزيادة والتناقص خلال هذه الفترة ، حيث أنذاك كان هيكل جديد الخاص بالتعريفة الجمركية الصادر عن المديرية العامة للجمارك ، كما كان هناك إصلاح نوعي لمنظومة عمل إدارة الجمارك للتعرف بشكل أفضل على المواد والمنتجات محل عمليات التجارة الخارجية التي تعطي بعدا اقتصاديا فريدا لمجال عملهم.

---

[1]- نبيل جحا، عبد القادر جلال، **أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة – حالة الجزائر- دراسة تحليلية 2010-2018**، Revue des Réformes Economiques En Economie Mondiale، المجلد 14، العدد01، 2020، ص5.

المبحث الثاني: تعريف منهجية تقدير الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL

بعد محاولاتنا في اختيار النموذج الملائم لموضوع الدراسة وبسبب عدم الحصول على النتائج الملائمة في النماذج الأخرى تم استقرار الأمر على استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة ARDL وذلك بسبب ملائمته للبيانات المستخدمة والحصول من خلاله على نتائج تمكننا من تحقيق هدف الدراسة، ويعتبر هذا النموذج من بين الطرق المعتمدة في الاقتصاد القياسي الحديثة، وتستخدم بغرض البحث عن العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير، كما تقوم هذه الطريقة بإبراز تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

المطلب الأول: تعريف بنموذج ARDL

تم في هذا النموذج دمج الانحدار الذاتي(AR) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (DistributedLag Model)، طوره كل من Pessaranandal(1996) , Prsaran (1997), Pessaran and Shin (1995)، عوضا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM)، بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل ((1)I, (0)I) لا تتعدى درجة تكامل السلاسل الزمنية (2)I، حيث تعطي لنا الشكل العام للنموذج ARDL(p,q1,q2) في حالة وجود متغيرين تفسيرين كما في المعادلتين التاليتين[1]:

$$Y_t=\alpha_0+\alpha_1 Y_{t-1}+\ldots+\alpha_P Y_{t-p}+\beta_0 X_{1t}+\ldots+\beta_{q1} X_{1t-q1}+\gamma_0 X_{2t}+\ldots+\gamma_{q2} X_{2t-q2}+\varepsilon_T \ldots (1)$$

$$Y_t=\alpha_0+\sum_{i=1}^{P}\alpha_i y_{t-i}+\sum_{i=1}^{q1}\beta_i X_{1t-j}+\sum_{k=0}^{q2} y_i X_{2t-k}+\varepsilon_T \ldots (2)$$

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشكل طور من Persan et Al (2001) في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة (ARDL)، منهجية حديثا في نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECUM)، إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود Bounds test، حيث يتم صياغة نموذج

[1]– Regis Bourboyais, »**Manual Et exercices Corrigés En econométrie** » ,3eme Edition, DUNOD , paris ,2000 , P231

UECUM ضمن إطار نموذج ARDL وبافتراض وجود متغيرين Yمتغير تابع وX متغير مستقل نتحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \, \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} y_k \, \Delta X_{2t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \varepsilon T \quad \ldots (3)$$

أين يمثل كل من:

1- λ_1 و λ_2: معلمات علاقة طويلة المدى.

2- بينما تمثل كل من: α_i و B_j و y_k معلمات علاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة.

3- أما α_0 الجزء القاطع، ε_T أخطاء الحد العشوائي .

كما يتم التعبير عن المعلومات طويلة المدى في نموذج ARDL وذلك بإيجاد معامل الأثر طويل المدى لمتغير المستقل، وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطئة لفترة واحدة مضروبا في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة، فنتحصل على المعادلة التالية [1]:

$$B = \frac{\lambda_2}{\lambda_1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبهذا يصبح نموذج العلاقة الطويلة الأجل كما يلي:

$$Y = \frac{-\alpha}{\lambda_1} + X_t \frac{-\lambda_2}{\lambda_1}$$

وتمكنا كذلك من مقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل اقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوهانسن، إضافة إلى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، كما تمكن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات مثلى مختلفة[2].

---

[1] – عماد الدين احمد المصبح، 2013، **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 7، العدد 1، ص 45.

[2]– أميرة بحري،" **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة2000 –2014**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالية، 2017، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص215.

المطلب الثاني: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL

تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي:

الفرع الأول: دراسة إستقراية السلاسل الزمنية

تعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير النموذج، وذلك باستعمال اختبارات جذر الوحدة للكشف عن درجة إستقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند I(0) أو I(1) أو ما بين الدرجة واحد والصفر، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية I(2) .

الفرع الثاني: تحديد درجة إبطاء النموذج

حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير AKAIC (AIC) و SCHWARTZ(SC) إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من معيارين.

الفرع الثالث: اختبار الحدود (Bounds test)

ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود (Bounds test)، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة[1].

حيث: ARDL Bounds test يعطى بالعلاقة التالية:

$$F_C = \frac{(SSRR - SSRU)/m}{SSRU/(n-k)}$$

حيث: $SSRR$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد

$SSRU$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد

m: عدد معلمات النموذج المقيد

k : عدد معلمات النموذج المقيد

[1]– رضا حمزة بوجانة، وآخرون، (2018)، " **محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970–2014)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد11، العدد2، 84–109، ص 102

n : حجم العينة

وتقوم (Bounds test) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3$$

حيث تنص فرضية العدم على غياب علاقة توازنيه طويلة الأجل (عدم وجود تكامل مشترك)، والعكس من خلال الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) .

الفرع الرابع: تقدير النموذج ARDL

فمن خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في آن واحد، حيث يمكننا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس.

الفرع الخامس: اختبارات تشخيص النموذج

وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية، والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

1- **اختبار Breusch-Godfrey:**

ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة اكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالآتي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\widehat{\varepsilon_t}$
- تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\varepsilon_t = \beta_0 + \beta_{t1} X_{t1} + \ldots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \ldots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + \mu_T \ldots\ldots\ldots$$

مع العلم أننا سنفقد ρ باستعمال هذه المعادلة، و بعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2

✓ نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots = \rho = 0_p$

إذ يتم لنا اختيار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي

$R^2(n-p)$ * والتي تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية P، فإذا تحصلنا على قيمة LM اكبر من X^2 (p) فإننا نرفض فرضية العدم H_0.

2- **اختبار Breusch-Pagan-Godfrey:**

وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على كشف مشكلة عدم ثبات تباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري، وبالتالي الإخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Homoscedasticity، وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتصف بعدم الكفاءة، وان كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، ويعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey إحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من اجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t و التي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيم $\frac{e_t^2}{\hat{\delta}^2}$ و يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots = \alpha = 0_p$$

وبالمقارنة القيم لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $X^2_{p\alpha,}$ فإذا كانت أقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

3- **اختبار Ramsay RESET**

ويعد هذا لاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب Ramsay اعتبر أن الأخطاء مواصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، وعد صحة المعادلة، (العلاقة بين (u وX)، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن " الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة اقل

من المجدولة وإذا كان العكس فنرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة أي الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد"[1].

4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM

ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين الطويل والقصير، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة " Cumulative Sum of Récursive Residual"
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة " Cumulative Sum of Squars of Récursive Residulas (CUSUMSQ)"

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUMSQ و CUSUMQS داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % ، فتكون هذه المعاملات غير مستقرة.

أما بالنسبة لرموز متغيرات الدراسة ومصدرها فكانت على النحو التالي:

	المتغيرات	اسم متغير	المصدر
المتغيرات المستقلة	ID	الضرائب المباشرة	الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) – حوصلة 1962-2020
	II	الضرائب غير المباشرة	
	DET	حقوق التسجيل والطابع	
	DD	الحقوق الجمركية	
المتغير التابع	VIND	القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات	

[1] – عماد الدين احمد المصبح، **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARDL**، مرجع سبق ذكره ، ص 50

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 –2020.

سنحاول في هذا الجانب التطبيقي معرفة مدى تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، كما أن عناصر السياسة الجبائية التي اعتمدناها في دراستنا تمثلت في: الضرائب المباشرة (ID)، الضرائب غير المباشرة (II)، وحقوق التسجيل والطابع (DET)، والرسوم الجمركية (DD)) كمتغيرات مستقلة.

وبالنسبة للمتغير تمثل في: القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات (VIND) كمتغير تابع.

وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL الذي طوره من كل Shin (1999) Pesaran وPesaran وآخرين تتميز هذه الطريقة بمزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة Engle– Granger وطريقة Johansen.

تقنية ARDL لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر أو متكاملة من الدرجة الأولى أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى، نموذج ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة، كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى.

وقد تم الحصول على بيانات محل الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات، كما أن كل السلاسل تحتوي على 31 مشاهدة سنوية (من 1990 إلى 2020).

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى

تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وتتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

نحاول في هذا المبحث تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين السياسة الجبائية و قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (the unit root test)

بما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك قبل الانطلاق في عملية التقدير لابد من إجراء اختبار جذر الوحدة بهدف الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وانطلاقا من الصيغ الثلاثة يتم إجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات، من أجل التعرف على درجة التكامل المتغيرات الأساسية في النموذج حيث سنقوم باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فليبس–بيرون إذ يعتبر هذان الاختباران من بين أهم اختبارات لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وأكثر استخداما.

يتم اختبار فرضية العدم (H_0) التي مفادها أن السلسلة بها جذر وحدة بحيث نقبل الفرضية إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة(t) المجدولة الموجودة في جدول ماكينون مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة في المستوى نعيد الاختبار مع إدخال الفرق الأول، وإذا لم تستقر نعيد الاختبار مع إدخال الفرق الثاني، وتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطورADF و كذلك اختبار فيليبس بيرون (PP) وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية (vind , ID , II, DET, DD) وباستخدام برنامج Eviews 11.

بالاعتماد على معياري AKIKE وSCHWARZ وحسب درجة التأخير(p) لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، فإننا نعتمد على الاختيار الأمثل الذي يحدده البرنامج آليا وعلى أساس أقل قيمة للمعيارين AKIKE وSCHWARZ

ويمكن تلخيص اختبار كل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون فيما يلي:

1- اختبار ديكي فولر الموسع A.D.F (Augmented Dickey & Fuller): قام ديكي فولر عام 1981، بتطوير هذا الاختبار ليتخطى وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الخطأ العشوائي (serial correlation) للصيغ التالية[1]:

$$\nabla \gamma_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla y_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\nabla \gamma_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\nabla \gamma_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث أن :

Y_t: متغير الدراسة المراد اختبار استقراريتها.

ε_t: حد الخطأ

p: عدد مرات التباطؤ الزمني اللازمة لتخليص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار AKAIK أو معيارSchwarz .

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇y_{t-j+1}، حيث: $\nabla y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$، $\nabla y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$.....الخ.

ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[2].

إن مبدأ هذا الاختبار هو التحقق من الفرضيتين: $\begin{cases} H_0: \Phi = 1 \\ H_1: \Phi < 1 \end{cases}$ وباستخدام الإحصائية $t = \frac{\hat{\emptyset}}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}$ القرار:

- إذا كانت t_c المحسوبة > t_t المجدولة : نقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- إذا كانت t_c المحسوبة < t_t المجدولة : نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

---

[1] – Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie**, 2éme édition, économica, paris, 2012, p164.

[2]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 623

2-اختبار فليبس بيرون (Phillips Perron Test): يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشريطي للأخطاء ، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Phillips and Perron(1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختبار ADF و DF ، ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل[1]:

تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
- قدير المعامل المصحح s_1^2، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

- من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات 1، المقدر بدلالة عدد المشاهدات T، على النحو التالي: $l \approx 4\left(\frac{T}{400}\right)^{2/9}$

حساب إحصائية فليبس وبيرون: $t_{\hat{\emptyset}}^* = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\emptyset}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{K}}$ مع $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$

والذي يساوي (-1) في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماكينون Mackinnon.

وبعد إجراء هذه الإختبارات على دراستنا فإننا نسجل القيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة والاحتمال المرافق لها، ونلخص النتائج في الجدول التالي:

[1]- العيش أحمد ، **أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2020/2019، ص 115

الجدول رقم (39): نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في المستوى

الإستقرارية في المستوى						
نوع الاختبار / المتغيرات	نوع النموذج	ADF			PP		
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال
LVIND	4	6.07	−1.95	1.00	4.80	−1.95	1.00
	5	−2.54	−2.96	0.11	−4.24	−2.96	0.002
	6	−7.04	−3.56	0.000	−10.78	−3.58	0.0
LID	4	5.84	−1.95	1.00	4.63	−1.95	1.00
	5	−1.53	−2.96	0.50	−1.37	−2.96	0.58
	6	−0.65	−3.56	0.96	−1.19	−3.56	0.89
LII	4	6.03	−1.95	1.00	5.005	−1.95	1.00
	5	−2.90	−2.96	0.05	−4.10	−2.96	0.03
	6	−1.43	−3.56	0.82	−0.90	−3.56	0.94
LDET	4	2.30	−1.95	0.99	3.85	−1.95	0.99
	5	−2.54	−2.96	0.11	−2.13	−2.96	0.23
	6	−0.58	−3.56	0.97	−0.58	−3.56	0.97
LDD	4	2.86	−1.95	0.99	2.41	−1.95	0.99
	5	−3.60	−2.96	0.01	−3.45	−2.96	0.01
	6	−2.60	−3.57	0.28	−2.95	−3.56	0.16

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، انظر للملاحق (1) و(2)، (3)، (4)، (5)

بعد دراسة الاستقرارية في المستوى بالاعتماد على ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون والذي يعتبر تصحيحا لا معلمي لاختبارات ديكي فولر البسيط والمطور، بحيث يأخذ في الحسبان الارتباط الذاتي أو تجانس تباين الأخطاء فهو يتفق مع نتائج اختبار ديكي فولر ADF، لاحظنا المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى أي أن القيمة الاحتمالية أقل من 1% 5% 10%هذا ما جعلنا نقبل فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة وأحسن طريقة لجعلها مستقرة نلجأ إلى تطبيق الفرق الأول، والجدول التالي يلخص لنا نتائج التالية:

الجدول رقم (40): نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في الفررق الأول

الإستقرارية في الفرق الأول							
نوع الاختبار / المتغيرات	نوع النموذج	ADF			PP		
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال
LVIND	4	3.07−	−1.95	0.03	−4.10	−1.95	0.0002
	5	−5.86	−2.96	0.00	−6.47	−2.96	0.000
	6	−6.44	−3.56	0.001	−7.18	−3.58	0.000
LID	4	−2.33	−1.95	0.02	−2.26	−1.95	0.02
	5	−3.99	−2.96	0.004	−4.13	−2.96	0.003
	6	−4.34	−3.56	0.009	−4.43	−3.57	0.007
LII	4	−2.29	−1.95	0.002	−2.13	−1.95	0.03
	5	−3.84	−2.96	0.006	−3.84	−2.96	0.006
	6	−4.88	−3.57	0.002	−4.85	−3.57	0.002
LDET	4	−2.71	−1.95	0.006	−2.57	−1.95	0.009
	5	−3.87	−2.96	0.005	−3.87	−2.96	0.006
	6	−4.67	−3.57	0.004	−4.67	−3.57	0004
LDD	4	−3.62	−1.95	0.0008	−3.56	−1.95	0.0009

	5	−3.97	−2.96	0.004	−3.89	−2.96	0.005
	6	−4.31	−3.57	0.01	−4.25	−3.57	0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، انظر للملاحق (6) و(7)، (8)، (9)، (10)

بعد إجراء اختبار لسلاسل في الفرق الأول لاحظنا أن القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة عند 1% 5% 10% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي المتغيرات محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة (1)I،ولا يوجد سلاسل مستقرة عند الفرق الثاني وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

الفرع الثاني: تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ31مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\begin{aligned}\Delta \mathrm{LVIND}_t = {} & c + \beta_1 \mathrm{LVIND}_{t-1} + \beta_2 \mathrm{LID}_{t-1} + \beta_3 \mathrm{LII}_{t-1} + \beta_4 \mathrm{LDET}_{t-1} \\ & + \beta_5 \mathrm{LDD}_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_1 \, \mathrm{LVIND}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \, \Delta \, \mathrm{LID}_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \, \Delta \mathrm{LII}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4 \, \Delta \mathrm{LDET}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q4} \alpha_5 \, \Delta \mathrm{LDD}_{t-i} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

بحيث أن:

- Δ: الفروق من الدرجة الأولى .
- L: اللوغاريتم الطبيعي، واستعملت كل القيم في شكل لوغاريتم لتقليص تباين السلاسل، وإزاحة المشاهدات الشاذة ، و لتعويض القيم المفقودة ويخفف من تقلبات المتغيرات.
- t: إتجاه الزمن.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

- $P, q1, q2, q3$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء.
- $B1, B2, B3, B4, B5$: مرونات المدى القصير.
- $a1, a2, a3, a4, a5$: مرونات المدى الطويل.

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلية في تقدير النموذج.

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات(Akaike)وهو المعيار الأكثر شيوعا، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي اقل قيمة لهذه المعايير.

والشكل التالي يوضح فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

الشكل رقم (15):فترة الإبطاء المثلى للنموذج

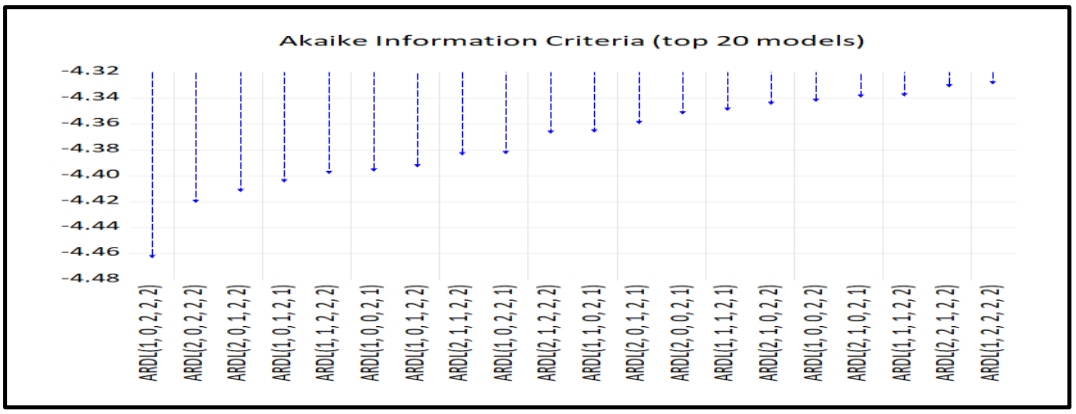

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11

ويمكن توضيح اختبار فترات الإبطاء المثلى (p, q_1, q_2, q_3, q_4) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الجدول التالي بالاعتماد على الشكل السابق .

الجدول رقم(41): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء المثلى	q_4	q_3	q_2	q_1	P
النموذج	2	2	2	0	1

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية حيث يقوم برنامج Eviews11 باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغيرات الثلاثة المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20

نموذج من حيث ادني قيمة لمعيار(Akaike). والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (1,0,2,2,2) ARDL.

2- اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك Bounds Test لنموذجARDL :

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار صحة الفرضية التالية"

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$
$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

بحيث أن الفرضية الصفرية H_0 تدل على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة(علاقة توازنية طويلة الأجل)، أما الفرضية البديلة H_1 تدل على جود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويكون القرار بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع القيم الحرجة فإذا كانت:

(Fisher) F > الحد الأعلى : هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك علاقة طويلة الأجل.

(Fisher) F < الحد الأدنى : هذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(42): نتائج اختبار الحدودBounds Test

الإختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائيةF	17.23793	4	وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل عند مستوى اكبر من 01%
القيم الجدولية للحدود	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
عند مستوى 1%	3.29	4.37	
عند مستوى 2.5%	2.88	3.87	
عند مستوى 5%	2.56	3.49	
عند مستوى 10%	2.2	3.09	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، انظر (الملحق 11)

يتبن من خلال النتائج الملخصة في الجدول بأن هناك علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار Bounds Test لـ Pesarans أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى وهذا ما حققته قيمة إحصائيةF فيشر المحسوبة التي تساوي 17.23793، وهي أكبر بشكل واضح القيمة الحرجة 01% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه أثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3- **نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل Long run.**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج ARDLتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (43): مقدرات معلمات الأجل الطويل

العلاقة في المدى الطويل			
Variable	**Coefficient**	**T- statistic**	**Prob**
LID	0.035618	0.832061	0.4169
LII	0.481830	6.317929	0.0000
LDET	0.261383	4.629648	0.0002
LDD	-0.116987	-2.788465	0.0126
C	0.708377	1.887573	0.0763

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، انظر الملحق (11)

ومن خلال الجدول السابق يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالآتي:

✓ LVIND=0.7083+ 0.0356*LID + 0.4818*LII + 0.2614*LDET -0.1170*LDD

المتغيرة LII: يشير الاحتمال للضرائب الغير مباشرة بـ0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 1%وبالتالي فإن قيمة المعلمة **LII** تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الضرائب الغير مباشرة والقيمة المضافة لقطاع

الصناعة خارج المحروقات في المدى الطويل، وعليه فإنه في المدى الطويل تؤدي الزيادة في الضرائب الغير مباشرة بوحدة واحدة إلى ارتفاع يقدر بـ 0.481830 وحدة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- ✓ المتغير **LDET**: تشير قيمة الاحتمال لحقوق التسجيل والطابع بـ0.0002 وهي أقل من مستوى معنوية 1% ومنه فإن قيمة المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة على وجود علاقة ارتباط طردي بين حقوق التسجيل والطابع والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى الطويل، وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في حقوق التسجيل والطابع تؤدي زيادة تقدر بـ 0.261383 وحدة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- ✓ **المتغيرة LDD**: تشير الاحتمال الخاص بالرسوم الجمركية بـ0.0126 وهي أقل من مستوى معنوية 5% ومنه فإن قيمة المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة على وجود علاقة ارتباط عكسية بين الرسوم الجمركية والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في الرسوم الجمركية تؤدي إلى انخفاض يقدر بـ 0.116987 وحدة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات ، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

4- نموذج تصحيح الخطأ ونتائج نموذج ARDL في الأمد القصير short run:

ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ ونتائج نموذج ARDL في الأمد القصير في الجدول التالي:

جدول رقم(44) : مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	T-statistic	Prob
LID**	0.031453	0.872246	0.3952
LII(-1)	0.425479	4.013620	0.0009
LDET(-1)	0.230814	3.628440	0.0021
LDD(-1)	-0.103305	-2.529144	0.0216

CointEq(1−)*	−0.883049	−11.56925	0.0000
R^2 = 90 ,14			

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، انظر الملاحق (11) و(12).

$$\Delta LVIND_t = 0.26\Delta LII_t - 0.12\Delta LII_{t-i} - 0.05LDET_{t-1} - 0.19\Delta LDET_{t-1} - .001\Delta LDD_t + 0.06001\Delta LDD_{t-1} - 0.88LVIND_{t-1} + 0.88$$

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه وبالنظر إلى قوة ارتفاع في قيمة معامل التحديد مما تدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره R^2 = 90 ,14 من المتغيرات في مؤشر القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع كما تشير علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة، أما عن تأثير المتغيرات على القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى القصير جاءت مطابقة من حيث الإشارة مقارنة بمدى تأثيرها في المدى الطويل، كما جاءت مختلفة بعض الشيء في طبيعة العلاقة فيما بينها حيث نجد مايلي:

- ✓ **المتغيرة (1−)LII:** تشير قيمة الاحتمال إلى 0.0009 و هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (1%)، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر ذات دلالة معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية حيث كلما زادت قيمة الضرائب غير المباشرة بوحدة واحدة تزداد القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات بـ 0.42 وحدة في المدى القصير.
- ✓ **المتغيرة(1−)LDET:** يشير الاحتمال متغيرة حقوق التسجيل والطابع إلى 0.0021 وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار 1%، ومنه فإن المتغيرة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير إشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات وحقوق التسجيل والطابع المبطئة بوحدة حيث كلما يزيد هذا أخير بوحدة واحدة تزداد القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات بـ0.230814 في المدى القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- ✓ **المتغيرة (1−)LDD:** تشير قيمة احتمال متغيرة الرسوم الجمركيةإلى 0.0216 وهي اقل من قيمة الحرجة لاختبار5%، ومنه فإن معلمة متغيرة تعتبر معنوية احصائيا، ولوجود الإشارة السالبة فبذلك هناك علاقة عكسية حيث كلما زادت الرسوم الجمركية بوحدة واحدة تنخفض القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات بـ0.103305 في المدى القصير.

5- معامل حد تصحيح الخطأ*(1−)CointEq: تشير قيمة الاحتمال هذا المعامل الى0.0000 وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(5%) وبالتالي فان القيمة المعلمة (1−)CointEq تعتبر ذات معنوية احصائيا، وتشير الإشارة السالبة 0.883049− للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، وبالتالي قيمة هذا المعامل تدعم نتائج اختبار الحدود Bounds test وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيّف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل كما أن قيمة معامل التصحيح يشير إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات تعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 88.30%، أي أنه لما تنحرف القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة(t−1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما قدره 88,30% من هذا الانحراف في الفترة الحالية (t).

المطلب الثاني: اختبارت التشخيص لنموذج ARDL.

لتحديد صلاحية النموذج لابد من إجراء اختبارات تتيح لنا التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط التسلسلي، ومشكلة عدم تجانس التباين، وتوزيع الطبيعي للبواقي، وفي حالة التأكد بأن النموذج مقبول، وأن النتائج صحيحة وغير مضللة نقوم باختبار استقرارية النموذج للتأكد ما إن كان هذا الأخير يحتوي على تغيرات هيكلية من خلال إجراء اختبار استقرارية معلمات النموذج.

الفرع الأول: الاختبار الارتباط الذاتي

يمكن معرفة وجود ارتباط ذاتي من عدمه يتم رفض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية أو بمقارنة احتمالها بمستوى المعنوية 5%،

وهذا يدل على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وبالتالي فإن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما يتعلق باختبار الفرضيات.

الجدول رقم (45): اختبار الارتباط الذاتي LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.213313	Prob. F(2,15)	0.3248
Obs*R-squared	4.038196	Prob. Chi-Square(2)	0.1328

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفيشر(0.32) أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا مايدل على أن القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء لهذا النموذج.

الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

حسب Jarque–Bera يساعد في الكشف على سلسلة بواقي الانحدار هل أنها تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، نلاحظ أن احتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي (0.572784) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم H_0، القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (16): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

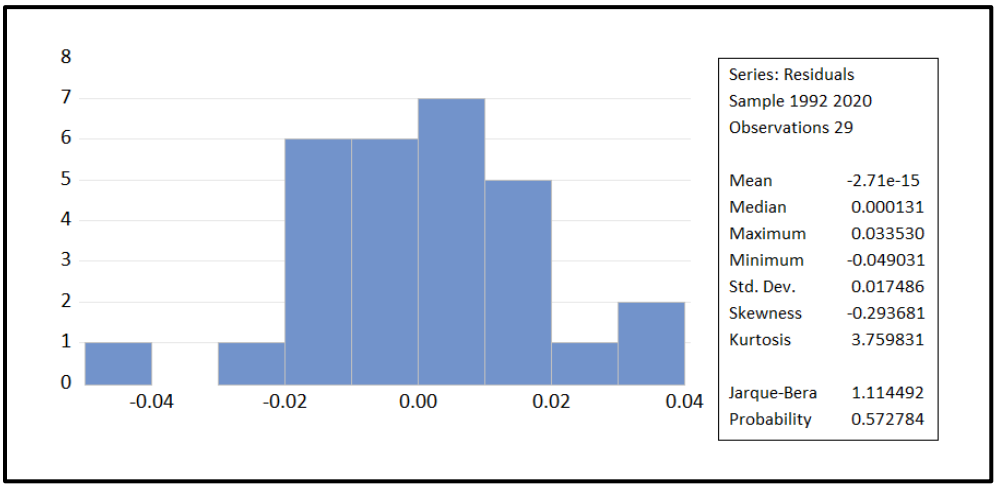

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11

الفرع الثالث: اختبار ARCH

يهدف للكشف عن مشكلة ثبات التباين، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الاحتمالية Prob Chi-square (1) أكبر من مستوى معنوية 5%، أي0.05<0.0925 وهذا ما يؤكد فرضية العدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (46): اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.923010	Prob. F(1,26)	0.0992
Obs*R-squared	2.829729	Prob. Chi-Square(1)	0.0925

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11

و يمكن أن نلخص جميع الاختبارات في الجدول التالي الذي يساعدنا على حكم على مدى دقة النموذج و اختبارات الفحص القياسي كما يلي:

الجدول رقم(47): نتائج اختبارات فحص النموذج

Breush-GodfreySerial correlation LM Test		Heteroscedasticity Test :ARCH		Jarque-Bera Test	
F-statistic	Prob(2.15)	F-statistic	Prob(1.26)	Jarque-	Prob

				bera	
1.213313	0.3248	923010.2	0.0992	1.114492	0.572784
Obs*R-squares	Prob.Chi-square(2)	Obs*R-squares	Prob.chi-square(1)		
4.038196	0,1328	2.829729	0.0925		

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11، انظر للملاحق (13) و (14) و(15).

من أجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء الذاتي بين الأخطاء العشوائية أكبر من الدرجة الأولى نعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمالية Prob Chi-square(2) اكبر من مستوى معنوية5%، أي0.1328> 0.05 عند اختبار درجة الارتباط، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي التقدير.

و تتمثل مشكلة عدم ثبات تجانس في تغير التباين الخطأ العشوائي مع تغير المتغير المفسر بحيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية أو بهدف الكشف عن مشكلة ثبات التباين استعنا باختبار ARCH TEST حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمالية Prob Chi-square (1) أكبر من مستوى معنوية 5%، أي0.0925>0.05 وهذا ما يؤكد فرضية العدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

الفرع الرابع: اختبار استقرار الهيكلي للنموذج CUSUM And CUSUM SQ

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of

Squareداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5% التي بأن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن خلال الشكلين في الاسفل يتضح أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي التراجعية (CUSUM) يقع بين الحدين الحرجين، ونفس الشيء بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية (CUSUM Of Squares) فهو متمركز بين وسط الحدية الحرجين، مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة مستقر في الأجلين القصير والطويل والشكلين التاليين يوضحان ذلك.

الشكل رقم(17): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

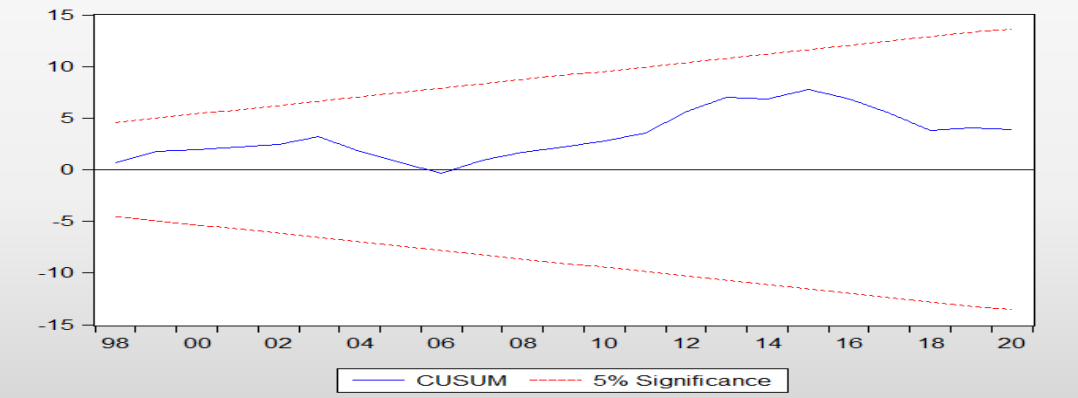

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11

الشكل رقم (18): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM Of Squares)

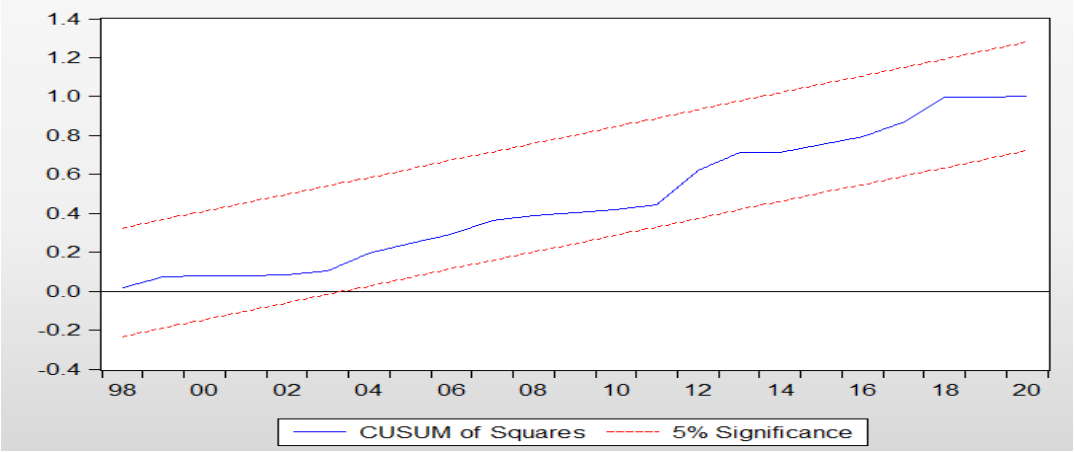

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 11

المطلب الثالث: تحليل النتائج و مناقشتها.

الفرع الأول: تحليل العلاقة قصيرة الأجل

- ✓ أظهرت نتائج التقدير إلى قوة ارتفاع في قيمة معامل التحديد مما تدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة الخاصة بالسياسة الجيائية تفسر ما مقداره R^2=90,14% من المتغيرات في المتغير التابع والمتمثل في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع كما تشير علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة مقارنة مع معامل الارتباط، أما عن تأثير المتغيرات على القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى القصير جاءت مطابقة من حيث الإشارة مقارنة بمدى تأثيرها في المدى الطويل.
- ✓ كما أظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات الخاصة بالسياسة الجبائية في المدى القصير ذات تأثير سواء بالإيجاب أو السلب على القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات ماعدا الضرائب المباشرةLID، حيث تدل الإشارة الموجبة إلى وجود أثر إيجابي وقوي للمتغيرين المفسرين المتمثلين في كل من الضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والطابع على القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، أي وجود علاقة طردية بينهما حيث كلما زادت قيمة الضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والطابع بوحدة واحدة لكل منهما تزداد القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات بـ 0.42 و0.23 وحدة

على التوالي لكل منهما في المدى القصير، أي عند حدوث ارتفاع في الضرائب الغير مباشرة وحقوق التسجيل والطابع بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات بـ42% و23% على التوالي، وهذا ما تثبته مستوى معنوية المتغيرة عند مستوى 5%، أما فيما يخص المتغيرة المفسرة المتمثلة في الرسوم الجمركية فلها تأثير سلبي على القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى القصير.

- ✓ أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية بـ0.0000% عند مستوى5% وبإشارة سالبة (0.883049−)، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيّف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.
- ✓ هذا وتشير المعلمة (0.883049−) في نموذج بحثنا أنّ القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات تعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 88.30%،أي أنه عندما تنحرف القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح بـ88.30%في الفترة الحالية (t).

الفرع الثاني: تحليل العلاقة طويلة الأجل

ومن خلال الجدول الخاص بنتائج مقدرات معلمات الأجل الطويل يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالآتي:

$$LVIND= 0.0356*LID + 0.4818*LII + 0.2614*LDET \ -0.1170*LDD +0.7084$$

- ✓ أظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات الخاصة بالسياسة الجبائية من ناحية الإشارة جاءت مطابقة مقارنة بمدى تأثيرها في المدى القصير.
- ✓ كما أظهرت نتائج أن الضرائب الغير مباشرة ذات إشارة الموجبة بمستوى معنوية اقل من 1%، أي وجود علاقة ارتباط طردية بين الضرائب الغير مباشرة والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى الطويل، وعليه فإنه في المدى الطويل تؤدي الزيادة

في الضرائب الغير مباشرة بوحدة واحدة إلى ارتفاع يقدر بـ 0.481830 وحدة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- ✓ وتشير نتائج الدراسة قيمة الاحتمال لحقوق التسجيل والطابع ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، أي وجود علاقة ارتباط طردي بين حقوق التسجيل والطابع والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى الطويل، وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في حقوق التسجيل والطابع تؤدي زيادة تقدر بـ 0.261383 وحدة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- ✓ كما أظهرت نتائج الدراسة أن الرسوم الجمركية ذات معنوية إحصائية عندمستوى معنوية 5%، كما أن الإشارة السالبة،أي وجود علاقة ارتباط عكسية بين الرسوم الجمركية والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في الرسوم الجمركية تؤدي إلى انخفاض يقدر بـ 0.116987 وحدة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات ، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

أدركت الدول الريعية مؤخرا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات هو مفتاح وحل للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول لهذا أقدمت هذه الدول على تجارب ومحاولات لتطوير القطاع الصناعي في مجالات مختلفة ومن بينها الدولة الجزائرية، إلا أن للسياسة الجبائية المتبعة لها تأثير على مسعى هذا القطاع وهو ما حاولنا توضيحه من خلال الدراسة الميدانية للموضوع وذلك للتطرق لثلاث مباحث، حيث تناولنا فيه أهم تطورات متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة ثم تطرقنا لأهم نموذج يمكن أن يتماشى مع دراستنا حسب استقرارية المتغيرات فكان هناك مزيج بين الاستقرارية في المستوى واسقرارية في الفرق الأول، و تناولنا في هذا النموذج إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL، ثم اختبار التشخيص لنموذج ARDL، وخلصنا في الأخير أن هناك قدرة تفسيرية عالية للنموذج أي أن المتغيرات

المستقلة تفسر ماقيمته 90.14% من المتغير التابع، أظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات الخاصة بالسياسة الجبائية من ناحية الإشارة جاءت مطابقة مقارنة في المدى القصير والمدى الطويل، كما كانت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية وهذا ما يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات، حيث اعتبرت السياسة الجبائية إحدى السياسات المالية التي انتهجتها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشراته، ومن بين أبرز هذه المؤشرات النمو الاقتصادي، حيث تولت الجزائر اهتماما كبيرا للقطاع الصناعي للخروج من التبعية للاقتصاد الريعي، وللوصول لهذا الهدف تم القيام بدراسة الموضوع من خلال الجانب النظري الذي حاولنا من خلاله توضيح الإطار النظري والسياقي للسياسة الجبائية، حيث ظهرت مساعي الجزائر في إنجاح السياسة الجبائية في مختلف الإصلاحات الضريبية المتتالية التي شهدها النظام الضريبي منذ فترة التسعينات من القرن العشرين إلى يومنا هذا، حيث استحدثت ضرائب جديدة تمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة وهذا من أجل توسيع القاعدة الضريبية، وكان الهدف من الإصلاحات الجبائية هو إعادة الاعتبار لدور الجباية العادية وتأثيرها على الاقتصاد، وهذا من أجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية، كما تناولنا واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة الدراسة الذي عرف تطورات عديدة، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتطويره وتكلفة الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية مطلع التسعينات في سبيل إعطاء دفع أكبر لهذا القطاع الحساس، إلا أن الإحصائيات والأرقام التي توفرها الهيئات المختصة في الجزائر ما زالت تكشف عن الوضعية المزرية التي مازال يتخبط فيها القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات و بقي ضعيفا لقلة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، وكذا التبعية النفطية الكبيرة التي أدت إلى ضعف تنويع الصادرات.

أما الفصل الثالث فقد قمنا بتقييم أداء كل من النظام الضريبي من خلال مختلف المؤشرات إلا أن

فعاليو وأداء النظام الضريبي لم تكن مستقرة وباءت بفشل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، كما تناولنا في هذا الفصل واقع أداء القطاع الصناعي من خلال مساهمته في كل من الناتج الداخلي الإجمالي والقيمة المضافة، ومساهمته في الصادرات والتشغيل، ثم أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لقطاع الصناعة، إلا أن رغم كل هذه التحفيزات بقي القطاع الصناعي خارج المحروقات يعاني من مستوى أدائه، وبقي قطاع المحروقات هو المحرك الأساسي.

وبالنسبة للفصل الأخير فقد كان لنا دراسة تحليلية قياسية لمدى تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات حيث كان النموذج المناسب لدراستنا هو نموذج الانحدار الذاتي

للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) الذي يعتبر أحد المناهج القياسية الحديثة، والذي يتمتع بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية الغير متكاملة من نفس الدرجة، أين وجدنا علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وقوة ارتباط قوية بين المتغيرات وهو ما أثبت وجود تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد القيام بالدراسة النظرية و الميدانية تم التوصل إلى :

- ✓ فيما يتعلق بالفرضية الأولى فقد تم إثباتها لأن فعالية السياسة الجبائية في الجزائر قد أظهرت أثر مساهمتها جليا من خلال النتائج التي أثبتها الإصلاح، إذ عملت على تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال التحفيز الإستثماري (التسهيلات، التخفيضات، الإعفاءات المؤقتة والدائمة)، وتوسيع قاعدة الإنتاجية، وبالتالي تقليص حجم البطالة ورفع مستوى النمو.
- ✓ كما تم التوصل إلى نفي الفرضية الثانية لأن القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية، وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، كما تبقى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية لم تصل للمستوى المطلوب رغم تعدد وتنوع الاستراتيجيات الصناعية لتطويره وإقدام الجزائر في استراتيجياتها الجديدة بعد الصدمة البترولية إلى تشجيع الإنتاج المحلي، وذلك بتشجيع دخول المستثمرين وحظر الاستيراد.
- ✓ كما تم إثبات صحة الفرضية الثالثة فقد تساهم الامتيازات الجبائية الممنوحة في دعم القطاعات المنتجة وتحقيق مستويات مرغوبة لتشجيع التنويع الإنتاجي في جميع المجالات، حيث عمدت الجزائر إلى بناء سياسة جبائية فعالة والتوسع في القوانين المالية واستحداثها كل سنة لتوفير امتيازات وتحفيزات تحقق من خلاله قفزة نوعية في إطار تنويع الإنتاج خارج قطاع المحروقات.
- ✓ كما تم التوصل إلى إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة القياسية، حيث تم التوصل إلى أن هناك وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ما حققته قيمة إحصائيةF فيشر المحسوبة في نتائج اختبار الحدود Bounds Test، وهي أكبر بشكل واضح القيمة الحرجة 01% للحد الأعلى، كما يؤكد أن جميع المتغيرات الخاصة بالسياسة الجبائية من ناحية الإشارة جاءت

- ✓ مطابقة مقارنة بالمدى القصير، والقدرة التفسيرية كانت عالية قدرت ب 90.14%، أما معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية، وهذا ما يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة النظرية و الميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية :

✓ **نتائج الدراسة النظرية :**

- أصبحت السياسة الجبائية أداة فعالة ومهمة لرسم السياسة العامة للدولة.
- إن الإصلاحات الضريبية المطبقة في الجزائر عملت على استقرار النظام الضريبي وأغلقت ثغرات النظام الضريبي السابق.
- الإعفاءات والامتيازات الضريبية تعتبر أحد أدوات السياسة الجبائية في الرفع من وتيرة العوائد المالية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ضعف أداء القطاع الصناعي الجزائري نظرا لقلة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- إن الصادرات غير النفطية بقيت تسجل نسبا هامشية في الصادرات الإجمالية رغم الجهود والأموال المرصودة لترقيتها.
- انتهاج الدولة الجزائرية استراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة، من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، خاصة في فترة التسعينات أين تم اللجوء إلى البحث عن التصحيح الهيكلي والاستقرار.
- إيجاد أهم الحلول لمعالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الوطني من تطور الموارد البشرية وتنمية الصناعة الوطنية، واعتماد استراتيجيات صناعية جديدة.

✓ **نتائج الدراسة التطبيقية :**

- في دراستنا القياسية وجدنا أن المتغيرات كانت مستقرة في I(1)، ولا توجد سلاسل مستقرة في الفرق الثاني وهو شرط أساسي لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

- أثبتت الدراسة أن السياسة الجبائية لها تأثير مهم على القطاع الصناعي خارج المحروقات في الأجل الطويل والأجل القصير، أي هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنه وجود علاقة توازنية طويلة المدى.
- كما أثبتت الدراسة أن كل من الضرائب الغير مباشرة وحقوق التسجيل والطابع لها علاقة طردية مع قطاع الصناعة، على عكس الرسوم الجمركية التي كانت لها علاقة عكسية مع قطاع الصناعة في المدى الطويل والقصير.
- وبالنسبة لمعامل حد تصحيح الخطأ فكانت إحصائيته معنوية بالنظر إلى قيمة احتماله الذي يساوي(0.00)، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%)، وهذا ما يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

التوصيات: بناءا على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ تسيير وتوجيه أدوات السياسة الجبائية بأسلوب أكثر رشاد لتحقيق أكبر فعالية ممكنة من شأنها أن تدفع بالقطاع الصناعي وتجعل منه قطاع فاعل في الاقتصاد يساعد على تحقيق عوائد خارج المحروقات.
- ✓ العمل على إيجاد حلول لدعم القطاع الصناعي خارج المحروقات، حيث جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تتجه نحوه.
- ✓ العمل على مكافحة التهرب و الغش الضريبي.
- ✓ دعم القطاع الصناعي خارج المحروقات باعتباره قطاع استراتيجي يسمح بتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وتخليصه من تبعيته لقطاع المحروقات عن طريق تخصيص مبالغ أكبر في البرامج التنموية القادمة.
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي خارج المحروقات بمنح تحفيزات جبائية للمستثمرين في مجال الصناعة خارج المحروقات.
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في الصناعات خارج المحروقات في المقابل رفع الرسوم الجمركية على السلع المنافسة.
- ✓ توسيع قاعدة الإخضاع الضريبي، خاصة مع انخفاض الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.

- ✓ وضع نظم رقابية فعالة على مستوى الإدارة الضريبية تمكن من اكتشاف مختلف المخلفات وإقرار عقوبات صارمة كل من يثبت عليهم غش أو تهرب ضريبي.
- ✓ تحقيق التنمية البديلة لأي قطاع كالصناعة حيث يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الحيز الجبائي لها من خلا تبسيط وتكييف نظام جبائي يلاءم قطاع الصناعة.
- ✓ العمل على وضع التحفيزات والإجراءات التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي.
- ✓ عقلنة التحفيزات الضريبية بما يتماشى والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والرفع من كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي.
- ✓ وضع سياسة ضريبية فعالة وعقلانية تأخذ بعين الاعتبار أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت تطوير الضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي من أجل وضع ميكانيزمات جديدة للتأطير ومراقبة للأسعار والتهرب الضريبي.
- ✓ البحث عن حلول جذرية عن طريق استثمارات صناعية واعدة تخلص الجزائر من تبعيتها للمحروقات، بدل اعتمادها حلول سطحية ومؤقتة للأزمات الاقتصادية الناتجة عن المصدر التمويلي الأساسي المرتبط بالأسواق الدولية.
- ✓ إعادة النظر في بعض المواد القانونية للضرائب والمرتبطة بالقطاع الصناعي وإضفائها ببعض من المرونة بشكل لا يجعل من الضرائب عائق أمام المشتثمرين عامة وصغار المستثمرين بشكل خاص.

آفاق الدراسة:

ما يجدر ذكره في الأسطر الأخيرة من هذه الأطروحة، أن دراستنا لموضوع تأثير السياسة الجبائية على قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر ما هي إلا صفحات متواضعة في حدود المعلومات المتوفرة ووفق المعطيات المتاحة، فبالرغم من أنها ليست رؤية نهائية ولم تلم بكل جوانب الموضوع الذي يعتبر واسع ومتشعب، إلا أنه لا يعني أننا حاولنا جاهدا البحث والتوسع فيه، ويبقى للموضوع جزئيات أخرى لم يتسع لنا المقام للتعرض لها، لذا تقترح الباحثة المواضيع التالية لتكمل ما نقص من بحثها :

- ✓ أثر السياسة الجبائية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- ✓ تأثير الرسوم الجمركية في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر.

- ✓ تأثير الجباية العادية على البدائل الاقتصادية خارج المحروقات في الجزائر.
- ✓ تأثير السياسة الجبائية على القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر.

المراجع

المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم شريف وآخرون ، **جغرافية الصناعة**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، العراق 1982.
2. أحمد زهير شامية، خالد الخطيب ، **المالية العامة** ،، دار زهران، عمان، الأردن ،1997.
3. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، الجزائر، ، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، 1993.
4. توفيق اسماعيل ، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية**، معهد الإنماء العربي ، بيروت، 1981.
5. حسن شريف ، **السياسات الصناعية في البلدان النامية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، دار العلوم العربية، بيروت، 2007.
6. حميدة بوزيدة، **التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
7. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8. زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية ، بيروت ،1998.
9. سعيد عبد العزيز عثمان – شكري رجب العشماوي، **إقتصاديات الضرائب، سياسة –نظم– قضايا معاصرة**– الإسكندرية (مصر)، الدار الجامعية، 2001.
10. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات حلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006.
11. شارلز هل وجاريث جونز، **الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)**، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية،2001.
12. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
13. عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
14. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005.
15. عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ، دار الخلدونية ، الجزائر.
16. عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004
18. عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

19. عبد المجيد قدي ، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011

20. عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2001.

21. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005.

22. علي عليان خالد الشامية، **إدارة التخليص الجمركي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009.

23. فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي – مدخل للدراسات الاقتصادية**، دارالحداثة، بيروت ، لبنان، 2008.

24. فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية،

25. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة** (الإصدار الطبعة الثانية)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

26. محمد أبو ناصر ، محفوظ المشاعلة ، فراس عطا الله الشهوان، **الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الثانية ، دائرة المكتبة الوطنية، عمان ، الأردن، 2003

27. محمد بلقاسم بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي – مثال الجزائر**– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.

28. محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2004.

29. مدحت القريشي ، **الاقتصاد الصناعي** ، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

30. المرسي سيد الحجازي ، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، 2001.

31. ناصر مراد ، **التهرب والغش الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر ، 2004.

32. ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992–2003** ، منشورات بغدادي، 2003

33. نعيم مغبغب، **قانون الصناعة**، الجامعة البنانية، لا يوجد دار النشر، 1996.

34. الهاشمي جعبوب، **تاريخ الصناعة الجزائرية** ، وزارة الصناعة سابقا الجزائر ، 2002.

35. يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، القاهرة، 1984.

الأطروحات:

المراجع:

1. أميرة بحري،" **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة2000 –2014**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالية، 2017، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
2. بريشي عبد الكريم ، **فعالية النظام الجبائي في ظل توجيه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية– دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري في الفترة ما بين 2000–2007**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2013
3. بلوافي عبد المالك، **أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992–2008**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران ، 2011–2012.
4. بوزيد حمزة ، **التصنيع ودوره في هيكلة المجال – حالة ولاية مسيلة**– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2013.
5. تا عبد الله وفاء، **أثر العولمة الاقتصادية على السياسة الجبائية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، نخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، 2019–2020
6. جلال عزيزي، **أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، الجزائر، 2012.
7. حداد فريد، **آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر2، 2012/2011.
8. حطاب موراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة – دراسة حالة : صناعة الأدوية في الجزائر**– أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015–2016.
9. حموش خولة ، **فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005–2020** ّ ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر ، 2021–2022.
10. حنان شلغوم ، **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وإنعكاساته على المؤسسة الإقتصادية " دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه بقسنطينة**"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001–2002.
11. خلاصي رضا ، **تحليل ظاهرة الغش الجبائي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007 .

12. رضا بوعزيزي ، **التهرب الضريبي في الجزائر (1992-1996)** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 1999.

13. شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، السنة 2009/.

14. شريف عبد الحفيظ، **إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2019

15. عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في توزيع الدخل الوطني- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014

16. عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

17. علاق ياسين ، **أثر التصنيع في بيئة الإقليم والتنمية المحلية نماذج خول مصانع الاسمنت بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع اقتصاد جهوي وحضري وتطبيقي، جامعة الجزائر3، 2019/2018.

18. العيش أحمد ، **أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة دكنوراه، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2020/2019.

19. فلاح محمد، **السياسة الجبائية – الأهداف والأدوات- حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر،2005-2006.

20. فنغور عبد السلام، **تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة، 2017/2016.

21. قاسمي محمد، رزيق كمال، **عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة2، 2018-2019

22. كليبات بسمة ، **دور التحفيزات الضريبية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية الناشطة في ولاية عنابة)**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2016-2017.

23. لخضر عبيرات، **فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**- أطروحة الدكتوراه في العلوم ، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، 2018/2017.

24. محمد رضا بوسنة ، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء : دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2014/2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2016/2015.

25. محدي صبيحة زوجة راحم، **دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001.

26. محمود جمام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

27. مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية** ، أطروحة دكتوره ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2017-2018.

28. مشري حم الجبيب، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر**، مذكرة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

29. نعيم إلهام، **استخدام البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية**، مذكرو مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2015.

المقالات

1. ابراهيم الشيخ التهامي، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة- الضرائب والرسوم في الجزائر أنموذجا**- مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 14 العدد1 ، 2021 .

2. بكريتي بومدين ، يوسفي رشيد، **دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حالة : المراجعة الجبائية لملف جبائي على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغلنم خلال السنوات 2013،2012،2011**، جامعة مستغانم، مجلة دراسات جبائية، المجلد4، العدد1،2015.

3. بن العرية محمد ، ولد باحمو سمير ، **دراسة تقييمية لتكلفة النفقات الجبائية بالجزائر للفترة 2013-2016** ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 02 ، العدد 6 ، 2018.

4. بن تريدي يحي ، ونادي رشيد ، **قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007-2017** ، مجلة أفاق علمية ، المجلد -12 ، العدد 04 ، 2020.

5. بن علية لخضر بن الشيخ عبد الناصر، غريب عبد القادر، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 2، أوت 2019.

6. بودرامة مصطفى، الطيب قصاص، **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر** ، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، العدد12، جوان، 2017.

7. بوزيد سفيان، **التهرب الضريبي... مفهوم وقياس**، مجلة Economie et de management العدد 15، مستغانم، 2016.

8. بوعقل مصطفى، **واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان**- مجلة دفاتر بوداكس ، العدد08 / سبتمبر، 2017.

9. تكوك نمير، **معوقات التفعيل الجبائي**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد4، العدد2،، الجزائر،2018.

10. توفيق كرمة، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، **القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، مجلة معارف، المجلد16، العدد1، جوان 2021.

11. حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 3، العدد الرابع ، جوان 2006.

12. رضا حمزة بوجانة، وآخرون، " **محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2014)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد11، العدد2، (2018).

13. ركراك مونية ، **واقع وأهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، العدد الثامن ، سبتمبر 2020.

14. زهية لموشي ، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 6 ، العدد 11 ، جانفي 2018.

15. زوزي محمد، **إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد08،، جامعة ورقلة، الجزائر،2010.

16. سرار خيرة ، **دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر خلال الفترة(2000-2016)- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجلفة** – مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،جلمعة زيان عاشور، الجلفة، العدد01/35.

17. سلامة وفاء، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد13، 2018.

18. ساعو باية ، **القطاع الصناعي الجزائري – المشاكل و الحلول –** مجلة معارف،علوم اقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، العدد 22، جوان 2017.

19. سلطاني سمير، شافعي عبدو، **دور الاصلاحات الضريبية في تحسين الآداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد01، جوان 2021.

20. شاوي صبيحة، **الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد06، تلمسان، 2016.

21. صلعه سمية ، بوخذوني وهيبة، **فعاليه الرقابة الجبائية في مكافحه التهرب الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض** -، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2، المجلد9 ، العدد 1، 2020.

22. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 5 ، العدد 6 ، 2009.

23. عبد العزيز عبدوس، **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر – دراسة مقارنة مع بعض الدول المغرب العربي الكبير**- مجلة الباحث ، ورقلة، عدد13، 2013.

24. عفيف عبد الحميد، **دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2014)**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3، العدد2، 2014.

25. علي فاطن الونداوي، تماضر جابر البشير الحسن، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014،.

26. عماد الدين احمد المصبح، **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 7، العدد 1، 2013.

27. عيدي الطيب، العقون أم الخير، **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجلفة، العدد01، 2021.

28. عيسى سماعين، **دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول و تداعيات جائحة كورونا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، 2021.

29. فارس محمد مهدي ، **واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام 2007**، مجلة الأداب ، البصرة ، العراق ،العدد 58، 2011.

30. قرين رشيدة، **السياسة الجبائية بين المفاضلة في والتوسع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائية**، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد20، جوان2016، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.

31. قوريشي نصيرة، **أبعاد وتوجيهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 4،العدد5، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

32. لدرع خديجة، و كروشة إيمان، **التنمية الصناعية وأثرها في تحفيز نمو الاقتصاديات العربية النفطية**. *مجلة العلوم الإقتصادية*، 30 أفريل 2011.

33. لشلح الصافية، **الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد الرابع، ديسمبر 2016.

34. لوالبية فوزي، مسعودي محمد ، **أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر– دراسة قياسية–** ، مجلة البديل الاقتصادي ،المجلد 6 ، العدد 1 ،2020.

35. ملال محمد، رابحي بوعبد الله، **دور الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة– دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992–2019)** ، مجلة البشائر الاقتصادية، الجلد السابع، العدد02، أوت 2021.

36. ناجي التوني، **سياسات الإصلاح الضريبي**، مجلة جسر التنمية، العدد13، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

37. ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجاد06، العدد1، جوان 2019.

38. ناصر مراد، **إشكالية التهرب الضريبي**، مجلة الحقيقة، المجلد9، العدد2،جامعة أحمد دراية، أدرار، 2010.

39. نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، العدد 09 ، 2013.

40. نبيل جحا، عبد القادر جلال، **أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة- حالة الجزائر- دراسة تحليلية 2010-2018**، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، مجلد 14، العدد1، 2020.

41. نسيمة شداني، ناصر حمودي، **خصوصية إجراءات التحصيلات الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد13، العدد01، مارس 2021.

42. وشان أحمد، بلعزوز بن علي، **الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد17، جانفي 2017.

43. وفاء رمضاني، حياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر- دراسة قياسية 1992-2017**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد05، العدد04، 2019، ورقلة.

الملتقيات:

1. مصباح حراق ، محمد أمين، مداخلة بعنوان **تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد الاصلاحات الضريبي لسنة 1992 – دراسة حالة للفترة (1992-2018)**، الملتقى العلمي الوطني الموسوم تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل الاقتصاديات الراهنة والمستقبلية يوم 21 نوفمبر 2019 .

2. شلال عبد القادر ، عمارة منال ، محمد هاني ، **أثر الاصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري** ، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات ، جامعة البويرة ، يومي 18-19 أفريل 2018.

3. عبد المجيد قدي ، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد ، جامعة الأغواط ، الجزائر، أبريل2002.

4. زكريا مسعودي ، **سياسة التشغيل و فاعلية برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001** ، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11 12 مارس 2013.

5. باشوندة رفيق ، دانو كبير معاشو ، **تحليل سلوك المؤسسة لاتجاه العبء الضريبي وأساليب التحريض الجبائي**، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة ، المنعقد يومي 11 و 12 ماي 2003 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر.

القوانين

1. الجريدة الرسمية ، العدد 57 ، المؤرخة في 1990/12/31 ، **القانون رقم 90-36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991**. المادة 38 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، المؤرخة في 16 أبريل 2006، **المرسوم الرئاسي رقم 06-137** ، المؤرخ في 10 أفريل 2006.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 13، العدد33، جوان 2020،

3. الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 17-02، العدد 02، المادة 05

4. المادة 07 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد77، 15 ديسمير 2001.

5. المادة 06 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

6. المادة 05 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

7. المادة 02 من القانون رقم 04/17، المؤرخ في 16 فبراير سنة 2017، يعدل ويتمم القانون 07/79 المؤرخ في 21 جويلية المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد11 المؤرخة في 19 فبراير 2017

8. وزارة المالية، **المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، المواد:** 09، 136، 263، 263 مكرر، 263 مكرر2، 265، 217، 222.

9. وزارة المالية، **المديرية العامة للضرائب، الرسم على رقم الأعمال لسنة 2023، المواد:** 161، 02، 03، 28 مكرر، 25.

10. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب غير مباشرة، لسنة 2023 المواد:** 02، 340.

11. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **حقوق التسجيل، لسنة 2023**، المادة2.

12. وزراة المالية، المديرية العامة للضرائب، **النظام الجبائي الجزائري** ، الجزائر، 2021.

13. وزراة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الطابع ، لسنة 2023**، المادة1

المراجع الاجنبية:

1. Andréé Margairaz , **le Fraude Fiscale et ses succédanés**, deuxiéme édition,suise,1977.
2. Art n°58 de l'ordonnance n°76-114 du 29 décembre 1976, portant loi de finances pour 1977, modifie Art n°256 du code des impôts directs et taxes assimilées..
3. Art n°72 de la loi n°83-19 du 18 Décembre 1983, portant loi de finances pour 1984, modifie Art n°277 du code desimpôts directs et taxes assimilés
4. CISSE N , Kangjuan L , **Role of Industrialization on Economic Growth : The Experience of senegal (1960-2017**), American Journal of Industrial and Business Management, 08, 2018 .
5. FCE. (2015). pour l'émergence de l'économie algérienne .
6. Fiscalité Direction , **actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I** Alger, Anep.
7. J.L.Levet,**l économie Industrielle en évolution les faits face aux théories ,**ed .ECONOMICA ,Paris.2004.
8. Jean clande martine,.**La froud fiscale,** paris, 1984.
9. Jean Jacques NEUER, **la Fraude Fiscale Internationale**, PUF 2001.
10. Jean.Pierre Angelier,**Economie industrielle**,**Element de méthode**, office des publicatio universitaire,Alger 1993..
11. John Daniels ,LEE H. RADEBAUGH,Dqniel p Sullivan(2011), **INTERNATIONAL BUSINESS ,** (16th Edition) pearson, Londres,Royaume-UNI .
12. Ministère des Finances. (2016). le nouveau modèle de croissance. synthèse ,
13. Mohamed Nasser Thabet, **Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie**, Office des publications universitaires, Alger, 1989.
14. Paul Marie Gaudement **, Finances publiques** : impot, emprunt , collection, unversité nouvelle , éditions Montchrestien,1981
15. Raoya Abderrahmane - Simplification des démarches administratives,- vers une reforme du service public lettre de la direction générale impot minis- tère des finances 2013/69°n.

16. Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie**, 2éme édition, économica, paris, 2012.

17. Regis Bourboyais, »**Manual Et exercices Corrigés En econométrie** » ,3eme Edition, DUNOD , paris ,2000 .

1- اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون في المستوى

الملحق 1: اختبار جذر الوحدة في المستوى ل LVIND

Null Hypothesis: LVIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.043427	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND)
Method: Least Squares
Date: 08/21/23 Time: 12:12
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVIND(-1)	-0.417668	0.059299	-7.043427	0.0000
C	4.987659	0.684115	7.290675	0.0000
@TREND("1990")	0.030653	0.005116	5.991263	0.0000

R-squared	0.751116	Mean dependent var	0.094902
Adjusted R-squared	0.732680	S.D. dependent var	0.079058
S.E. of regression	0.040875	Akaike info criterion	-3.461941
Sum squared resid	0.045111	Schwarz criterion	-3.321821
Log likelihood	54.92911	Hannan-Quinn criter.	-3.417115
F-statistic	40.74211	Durbin-Watson stat	2.145679
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: LVIND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.078352	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND)
Method: Least Squares
Date: 08/21/23 Time: 12:15
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVIND(-1)	0.007132	0.001173	6.078352	0.0000

R-squared	-0.095272	Mean dependent var	0.094902
Adjusted R-squared	-0.095272	S.D. dependent var	0.079058
S.E. of regression	0.082738	Akaike info criterion	-2.113503
Sum squared resid	0.198523	Schwarz criterion	-2.066797
Log likelihood	32.70255	Hannan-Quinn criter.	-2.098562
Durbin-Watson stat	0.919585		

Null Hypothesis: LVIND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.548123	0.1151
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND)
Method: Least Squares
Date: 08/21/23 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVIND(-1)	-0.040295	0.015814	-2.548123	0.0171
D(LVIND(-1))	0.044048	0.141271	0.311795	0.7577
C	0.600441	0.212374	2.827285	0.0089

R-squared	0.292360	Mean dependent var	0.084484
Adjusted R-squared	0.237926	S.D. dependent var	0.055691
S.E. of regression	0.048617	Akaike info criterion	-3.111998
Sum squared resid	0.061453	Schwarz criterion	-2.970553
Log likelihood	48.12397	Hannan-Quinn criter.	-3.067699
F-statistic	5.370915	Durbin-Watson stat	2.499983
Prob(F-statistic)	0.011157		

Null Hypothesis: LVIND has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.806759	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006617
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010546

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:18
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVIND(-1)	0.007132	0.001173	6.078352	0.0000

Null Hypothesis: LVIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.78011	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001504
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000548

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:19
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVIND(-1)	-0.417668	0.059299	-7.043427	0.0000
C	4.987659	0.684115	7.290675	0.0000
@TREND("1990")	0.030653	0.005116	5.991263	0.0000

Null Hypothesis: LVIND has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.244009	0.0024
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003503
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004001

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:20
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVIND(-1)	-0.067473	0.014977	-4.505055	0.0001
C	0.962072	0.192813	4.989664	0.0000

الملحق 2: اختبار جذر الوحدة في المستوى ل LID

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.652722	0.9678
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 08/21/23 Time: 12:21
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.080095	0.122709	-0.652722	0.5195
C	1.532408	2.058279	0.744509	0.4630
@TREND("1990")	0.008405	0.018561	0.452830	0.6543

R-squared	0.084461	Mean dependent var	0.133447
Adjusted R-squared	0.016644	S.D. dependent var	0.119754
S.E. of regression	0.118753	Akaike info criterion	-1.328902
Sum squared resid	0.380762	Schwarz criterion	-1.188782
Log likelihood	22.93353	Hannan-Quinn criter.	-1.284077
F-statistic	1.245418	Durbin-Watson stat	1.510396
Prob(F-statistic)	0.303833		

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.845945	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 08/21/23 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	0.006839	0.001170	5.845945	0.0000

R-squared	-0.048722	Mean dependent var	0.133447
Adjusted R-squared	-0.048722	S.D. dependent var	0.119754
S.E. of regression	0.122636	Akaike info criterion	-1.326421
Sum squared resid	0.436151	Schwarz criterion	-1.279714
Log likelihood	20.89631	Hannan-Quinn criter.	-1.311479
Durbin-Watson stat	1.431555		

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.533809	0.5031
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 08/21/23 Time: 12:20
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.025037	0.016323	-1.533809	0.1363
C	0.611471	0.312390	1.957398	0.0603

R-squared	0.077508	Mean dependent var	0.133447
Adjusted R-squared	0.044562	S.D. dependent var	0.119754
S.E. of regression	0.117055	Akaike info criterion	-1.388003
Sum squared resid	0.383653	Schwarz criterion	-1.294590
Log likelihood	22.82004	Hannan-Quinn criter.	-1.358119
F-statistic	2.352571	Durbin-Watson stat	1.577580
Prob(F-statistic)	0.136299		

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.376941	0.5801
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012788
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017875

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:24
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.025037	0.016323	-1.533809	0.1363
C	0.611471	0.312390	1.957398	0.0603

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.199598	0.8925
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012692
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018465

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.080095	0.122709	-0.652722	0.5195
C	1.532408	2.058279	0.744509	0.4630
@TREND("1990")	0.008405	0.018561	0.452830	0.6543

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.636555	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014538
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023032

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:28
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	0.006839	0.001170	5.845945	0.0000

R-squared	-0.048722	Mean dependent var	0.133447

الملحق 3: اختبار جذر الوحدة في المستوى ل LII

Null Hypothesis: LII has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.038575	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LII)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 19:50
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LII(-1)	0.005715	0.000946	6.038575	0.0000

R-squared	-0.062734	Mean dependent var	0.113491
Adjusted R-squared	-0.062734	S.D. dependent var	0.097592
S.E. of regression	0.100606	Akaike info criterion	-1.722439
Sum squared resid	0.293527	Schwarz criterion	-1.675733
Log likelihood	26.83659	Hannan-Quinn criter.	-1.707497
Durbin-Watson stat	1.407701		

Null Hypothesis: LII has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.433889	0.8296
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LII)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 19:47
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LII(-1)	-0.140935	0.098289	-1.433889	0.1631
C	2.668817	1.728593	1.543924	0.1342
@TREND("1990")	0.011362	0.011543	0.984348	0.3337

R-squared	0.258125	Mean dependent var	0.113491
Adjusted R-squared	0.203171	S.D. dependent var	0.097592
S.E. of regression	0.087115	Akaike info criterion	-1.948524
Sum squared resid	0.204906	Schwarz criterion	-1.808405

Null Hypothesis: LII has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.904250	0.0567
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LII)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 19:49
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LII(-1)	-0.045419	0.015639	-2.904250	0.0071
C	0.993743	0.303507	3.274195	0.0028

R-squared	0.231501	Mean dependent var	0.113491
Adjusted R-squared	0.204055	S.D. dependent var	0.097592
S.E. of regression	0.087067	Akaike info criterion	-1.979933
Sum squared resid	0.212259	Schwarz criterion	-1.886520
Log likelihood	31.69900	Hannan-Quinn criter.	-1.950050

Null Hypothesis: LII has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.108371	0.0034
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007075
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003243

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LII)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:30
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LII(-1)	-0.045419	0.015639	-2.904250	0.0071
C	0.993743	0.303507	3.274195	0.0028

Null Hypothesis: LII has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.902688	0.9426
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006830
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002489

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LII)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:32
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LII(-1)	-0.140935	0.098289	-1.433889	0.1631
C	2.668817	1.728593	1.543924	0.1342
@TREND("1990")	0.011362	0.011543	0.984348	0.3337

Null Hypothesis: LII has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		5.005312	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009784
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014211

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LII)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:33
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LII(-1)	0.005715	0.000946	6.038575	0.0000

R-squared	-0.062734	Mean dependent var	0.113491

الملحق 4: اختبار جذر الوحدة في المستوى ل LDET

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.540484	0.1168
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 19:55
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.057474	0.022623	-2.540484	0.0174
D(LDET(-1))	0.090495	0.194313	0.465715	0.6453
C	1.068067	0.389260	2.743840	0.0109

R-squared	0.223082	Mean dependent var	0.102975
Adjusted R-squared	0.163319	S.D. dependent var	0.124361
S.E. of regression	0.113753	Akaike info criterion	-1.411879
Sum squared resid	0.336433	Schwarz criterion	-1.270435

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.588275	0.9724
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 19:56
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.097713	0.166101	-0.588275	0.5612
C	1.658474	2.513458	0.659838	0.5149
@TREND("1990")	0.005969	0.019145	0.311794	0.7576

R-squared	0.147865	Mean dependent var	0.099543
Adjusted R-squared	0.084744	S.D. dependent var	0.123635
S.E. of regression	0.118281	Akaike info criterion	-1.336872
Sum squared resid	0.377739	Schwarz criterion	-1.196752

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.300954	0.9934
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 19:57
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	0.004420	0.001921	2.300954	0.0293
D(LDET(-1))	0.226981	0.209320	1.084375	0.2878

R-squared	-0.001885	Mean dependent var	0.102975
Adjusted R-squared	-0.038992	S.D. dependent var	0.124361
S.E. of regression	0.126762	Akaike info criterion	-1.226540
Sum squared resid	0.433852	Schwarz criterion	-1.132244
Log likelihood	19.78484	Hannan-Quinn criter.	-1.197008

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.858126	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015345
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018165

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	0.005708	0.001359	4.201403	0.0002

R-squared	-0.038485	Mean dependent var	0.099543

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.132839	0.2339
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012637
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013394

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:40
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.046366	0.021295	-2.177331	0.0380
C	0.883168	0.360528	2.449651	0.0208

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.588275	0.9724
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012591
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012591

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:41
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.097713	0.166101	-0.588275	0.5612
C	1.658474	2.513458	0.659838	0.5149
@TREND("1990")	0.005969	0.019145	0.311794	0.7576

الملحق 5: اختبار جذر الوحدة في المستوى ل LDD

Null Hypothesis: LDD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.606383	0.0117
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	-0.118503	0.032859	-3.606383	0.0012
C	2.319020	0.612668	3.785117	0.0007

R-squared	0.317173	Mean dependent var	0.112295
Adjusted R-squared	0.292786	S.D. dependent var	0.200481
S.E. of regression	0.168596	Akaike info criterion	-0.658281
Sum squared resid	0.795890	Schwarz criterion	-0.564868
Log likelihood	11.87422	Hannan-Quinn criter.	-0.628398

Null Hypothesis: LDD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.601459	0.2823
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:01
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	-0.303630	0.116715	-2.601459	0.0154
D(LDD(-1))	0.229058	0.168512	1.359301	0.1862
C	5.384842	2.003115	2.688234	0.0126
@TREND("1990")	0.022873	0.011929	1.917428	0.0667

R-squared	0.350466	Mean dependent var	0.099168
Adjusted R-squared	0.272521	S.D. dependent var	0.190457
S.E. of regression	0.162446	Akaike info criterion	-0.669506

Null Hypothesis: LDD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.865899	0.9983
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:03
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	0.005716	0.001994	2.865899	0.0077

R-squared	-0.032217	Mean dependent var	0.112295
Adjusted R-squared	-0.032217	S.D. dependent var	0.200481
S.E. of regression	0.203684	Akaike info criterion	-0.311725
Sum squared resid	1.203133	Schwarz criterion	-0.265018
Log likelihood	5.675872	Hannan-Quinn criter.	-0.296783
Durbin-Watson stat	1.215353		

Null Hypothesis: LDD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.454090	0.0167
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.026530
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.029899

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:45
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	-0.118503	0.032859	-3.606383	0.0012
C	2.319020	0.612668	3.785117	0.0007

Null Hypothesis: LDD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.955101	0.1608
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.023637
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023698

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:46
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	-0.282504	0.095589	-2.955403	0.0064
C	5.081499	1.629809	3.117849	0.0043
@TREND("1990")	0.018806	0.010345	1.817790	0.0802

Null Hypothesis: LDD has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.414865	0.9950
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.040104
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.056025

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDD)
Method: Least Squares
Date: 08/23/23 Time: 20:47
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD(-1)	0.005716	0.001994	2.865899	0.0077

R-squared	-0.032217	Mean dependent var	0.112295

2- اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون في الفرق الأول

الملحق 6: اختبار جذر الوحدة في الفرق الأول ل LVIND

Null Hypothesis: D(LVIND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.860070	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVIND(-1))	-0.757206	0.129215	-5.860070	0.0000
C	0.060584	0.016121	3.758119	0.0008

R-squared	0.559833	Mean dependent var	-0.013956
Adjusted R-squared	0.543531	S.D. dependent var	0.078939
S.E. of regression	0.053333	Akaike info criterion	-2.958037
Sum squared resid	0.076800	Schwarz criterion	-2.863741
Log likelihood	44.89154	Hannan-Quinn criter.	-2.928505

Null Hypothesis: D(LVIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.440014	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:04
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVIND(-1))	-0.907883	0.140975	-6.440014	0.0000
C	0.119104	0.031566	3.773170	0.0008
@TREND("1990")	-0.002730	0.001291	-2.114238	0.0442

R-squared	0.624407	Mean dependent var	-0.013956
Adjusted R-squared	0.595515	S.D. dependent var	0.078939
S.E. of regression	0.050205	Akaike info criterion	-3.047718
Sum squared resid	0.065533	Schwarz criterion	-2.906274

Null Hypothesis: D(LVIND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.076149	0.0034
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:05
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVIND(-1))	-0.359145	0.116751	-3.076149	0.0049
D(LVIND(-1),2)	-0.271873	0.150280	-1.809104	0.0820

R-squared	0.328612	Mean dependent var	-0.009023
Adjusted R-squared	0.302790	S.D. dependent var	0.075699
S.E. of regression	0.063208	Akaike info criterion	-2.616010
Sum squared resid	0.103878	Schwarz criterion	-2.520853
Log likelihood	38.62415	Hannan-Quinn criter.	-2.586920

Null Hypothesis: D(LVIND) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.473443	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002648
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001731

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:06
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVIND(-1))	-0.757206	0.129215	-5.860070	0.0000
C	0.060584	0.016121	3.758119	0.0008

Null Hypothesis: D(LVIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.184895	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002260
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001442

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:07
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVIND(-1))	-0.907883	0.140975	-6.440014	0.0000
C	0.119104	0.031566	3.773170	0.0008
@TREND("1990")	-0.002730	0.001291	-2.114238	0.0442

Null Hypothesis: D(LVIND) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.102698	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004034
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002995

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LVIND,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:08
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVIND(-1))	-0.374048	0.096204	-3.888085	0.0006

R-squared	0.329586	Mean dependent var	-0.013956

الملحق 7: اختبار جذر الوحدة في الفرق الأول لLID

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.994323	0.0046
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:10
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.783955	0.196267	-3.994323	0.0004
C	0.106321	0.035443	2.999792	0.0057

R-squared	0.371430	Mean dependent var	-0.003701
Adjusted R-squared	0.348149	S.D. dependent var	0.148770
S.E. of regression	0.120113	Akaike info criterion	-1.334298
Sum squared resid	0.389532	Schwarz criterion	-1.240002
Log likelihood	21.34732	Hannan-Quinn criter.	-1.304766

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.342077	0.0093
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:11
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.842036	0.193925	-4.342077	0.0002
C	0.182847	0.058391	3.131400	0.0043
@TREND("1990")	-0.004273	0.002634	-1.622355	0.1168

R-squared	0.429212	Mean dependent var	-0.003701
Adjusted R-squared	0.385305	S.D. dependent var	0.148770
S.E. of regression	0.116639	Akaike info criterion	-1.361762
Sum squared resid	0.353723	Schwarz criterion	-1.220318

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.330606	0.0215
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:12
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.326395	0.140047	-2.330606	0.0272

R-squared	0.161935	Mean dependent var	-0.003701
Adjusted R-squared	0.161935	S.D. dependent var	0.148770
S.E. of regression	0.136193	Akaike info criterion	-1.115616
Sum squared resid	0.519357	Schwarz criterion	-1.068468
Log likelihood	17.17644	Hannan-Quinn criter.	-1.100850
Durbin-Watson stat	2.341941		

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.139925	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.013432
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015985

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:13
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.783955	0.196267	-3.994323	0.0004
C	0.106321	0.035443	2.999792	0.0057

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.436531	0.0075
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012197
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014353

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.842036	0.193925	-4.342077	0.0002
C	0.182847	0.058391	3.131400	0.0043
@TREND("1990")	-0.004273	0.002634	-1.622355	0.1168

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.264173	0.0251
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017909
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016492

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.326395	0.140047	-2.330606	0.0272

R-squared	0.161935	Mean dependent var	-0.003701

الملحق 8: اختبار جذر الوحدة للفرق الأول ل LII

Null Hypothesis: D(LII) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.296490	0.0233
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LII,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LII(-1))	-0.315086	0.137203	-2.296490	0.0293

R-squared	0.156250	Mean dependent var	-0.006145
Adjusted R-squared	0.156250	S.D. dependent var	0.120966
S.E. of regression	0.111115	Akaike info criterion	-1.522634
Sum squared resid	0.345701	Schwarz criterion	-1.475486
Log likelihood	23.07820	Hannan-Quinn criter.	-1.507868
Durbin-Watson stat	2.455637		

Null Hypothesis: D(LII) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.845584	0.0067
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LII,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:17
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LII(-1))	-0.782800	0.203558	-3.845584	0.0007
C	0.087976	0.030612	2.873861	0.0078

R-squared	0.353889	Mean dependent var	-0.006145
Adjusted R-squared	0.329959	S.D. dependent var	0.120966
S.E. of regression	0.099018	Akaike info criterion	-1.720555
Sum squared resid	0.264724	Schwarz criterion	-1.626259
Log likelihood	26.94805	Hannan-Quinn criter.	-1.691022

Null Hypothesis: D(LII) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.880461	0.0026
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LII,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LII(-1))	-0.976137	0.200009	-4.880461	0.0000
C	0.199905	0.051749	3.862983	0.0007
@TREND("1990")	-0.005543	0.002159	-2.566801	0.0164

R-squared	0.484515	Mean dependent var	-0.006145
Adjusted R-squared	0.444862	S.D. dependent var	0.120966
S.E. of regression	0.090129	Akaike info criterion	-1.877451
Sum squared resid	0.211204	Schwarz criterion	-1.736007

Null Hypothesis: D(LII) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.845584	0.0067
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009128
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009128

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LII,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LII(-1))	-0.782800	0.203558	-3.845584	0.0007
C	0.087976	0.030612	2.873861	0.0078

Null Hypothesis: D(LII) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.858519	0.0027
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007283
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006678

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LII,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LII(-1))	-0.976137	0.200009	-4.880461	0.0000
C	0.199905	0.051749	3.862983	0.0007
@TREND("1990")	-0.005543	0.002159	-2.566801	0.0164

Null Hypothesis: D(LII) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.134036	0.0337
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011921
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009587

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LII,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:23
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LII(-1))	-0.315086	0.137203	-2.296490	0.0293

R-squared	0.156250	Mean dependent var	-0.006145

الملحق 9: اختبار جذر الوحدة للفرق الأول ل LDET

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.877739	0.0062
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.808691	0.208547	-3.877739	0.0006
C	0.082034	0.032519	2.522639	0.0178

R-squared	0.357707	Mean dependent var	-0.006490
Adjusted R-squared	0.333918	S.D. dependent var	0.152810
S.E. of regression	0.124714	Akaike info criterion	-1.259116
Sum squared resid	0.419947	Schwarz criterion	-1.164819
Log likelihood	20.25718	Hannan-Quinn criter.	-1.229583

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.673974	0.0043
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:26
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.937664	0.200614	-4.673974	0.0001
C	0.196366	0.057166	3.435008	0.0020
@TREND("1990")	-0.006263	0.002663	-2.352248	0.0265

R-squared	0.470409	Mean dependent var	-0.006490
Adjusted R-squared	0.429671	S.D. dependent var	0.152810
S.E. of regression	0.115402	Akaike info criterion	-1.383090
Sum squared resid	0.346259	Schwarz criterion	-1.241646

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.710118	0.0085
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:27
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.439369	0.162122	-2.710118	0.0114

R-squared	0.206323	Mean dependent var	-0.006490
Adjusted R-squared	0.206323	S.D. dependent var	0.152810
S.E. of regression	0.136136	Akaike info criterion	-1.116449
Sum squared resid	0.518925	Schwarz criterion	-1.069301
Log likelihood	17.18852	Hannan-Quinn criter.	-1.101683
Durbin-Watson stat	1.864228		

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.877739	0.0062
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014481
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014481

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.808691	0.208547	-3.877739	0.0006
C	0.082034	0.032519	2.522639	0.0178

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.673974	0.0043
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011940
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011940

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.937664	0.200614	-4.673974	0.0001
C	0.196366	0.057166	3.435008	0.0020
@TREND("1990")	-0.006263	0.002663	-2.352248	0.0265

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.675719	0.0093
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017894
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017253

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:30
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.439369	0.162122	-2.710118	0.0114

R-squared	0.206323	Mean dependent var	-0.006490

الملحق 10: اختبار جذر الوحدة للفرق الأول ل LDD

Null Hypothesis: D(LDD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.979979	0.0048
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-0.689704	0.173293	-3.979979	0.0005
C	0.062070	0.039859	1.557232	0.1311

R-squared	0.369751	Mean dependent var	-0.020390
Adjusted R-squared	0.346409	S.D. dependent var	0.226817
S.E. of regression	0.183370	Akaike info criterion	-0.488147
Sum squared resid	0.907865	Schwarz criterion	-0.393851
Log likelihood	9.078131	Hannan-Quinn criter.	-0.458615

Null Hypothesis: D(LDD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.310166	0.0100
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-0.800957	0.185830	-4.310166	0.0002
C	0.177940	0.088012	2.021764	0.0536
@TREND("1990")	-0.006411	0.004364	-1.468864	0.1539

R-squared	0.418044	Mean dependent var	-0.020390
Adjusted R-squared	0.373278	S.D. dependent var	0.226817
S.E. of regression	0.179561	Akaike info criterion	-0.498901
Sum squared resid	0.838301	Schwarz criterion	-0.357456

Null Hypothesis: D(LDD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.620334	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:35
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-0.549432	0.151763	-3.620334	0.0012

R-squared	0.313146	Mean dependent var	-0.020390
Adjusted R-squared	0.313146	S.D. dependent var	0.226817
S.E. of regression	0.187978	Akaike info criterion	-0.471106
Sum squared resid	0.989404	Schwarz criterion	-0.423958
Log likelihood	7.831032	Hannan-Quinn criter.	-0.456339
Durbin-Watson stat	2.066901		

Null Hypothesis: D(LDD) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.899249	0.0059
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.031306
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023988

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:36
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-0.689704	0.173293	-3.979979	0.0005
C	0.062070	0.039859	1.557232	0.1311

Null Hypothesis: D(LDD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.258773	0.0112
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.028907
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016247

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:37
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-0.800957	0.185830	-4.310166	0.0002
C	0.177940	0.088012	2.021764	0.0536
@TREND("1990")	-0.006411	0.004364	-1.468864	0.1539

Null Hypothesis: D(LDD) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.561335	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.034117
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.026762

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDD,2)
Method: Least Squares
Date: 08/24/23 Time: 18:38
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDD(-1))	-0.549432	0.151763	-3.620334	0.0012

R-squared	0.313146	Mean dependent var	-0.020390

الملحق 11: اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك Bounds Test لنموذجARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LVIND)
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/22/23 Time: 21:16
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.625532	0.287298	2.177294	0.0438
LVIND(-1)*	-0.883049	0.130175	-6.783556	0.0000
LID**	0.031453	0.036060	0.872246	0.3952
LII(-1)	0.425479	0.106009	4.013620	0.0009
LDET(-1)	0.230814	0.063612	3.628440	0.0021
LDD(-1)	-0.103305	0.040846	-2.529144	0.0216
D(LII)	0.269766	0.081191	3.322618	0.0040
D(LII(-1))	-0.127143	0.079833	-1.592600	0.1297
D(LDET)	-0.051838	0.060719	-0.853733	0.4051
D(LDET(-1))	-0.194993	0.054582	-3.572470	0.0023
D(LDD)	-0.016960	0.038340	-0.442351	0.6638
D(LDD(-1))	0.062550	0.037800	1.654759	0.1163

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID	0.035618	0.042808	0.832061	0.4169
LII	0.481830	0.076264	6.317929	0.0000
LDET	0.261383	0.056458	4.629648	0.0002
LDD	-0.116987	0.041954	-2.788465	0.0126
C	0.708377	0.375285	1.887573	0.0763

EC = LVIND - (0.0356*LID + 0.4818*LII + 0.2614*LDET -0.1170*LDD + 0.7084)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	17.23793	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق 12: نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LVIND)
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/22/23 Time: 21:17
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LII)	0.269766	0.052799	5.109291	0.0001
D(LII(-1))	-0.127143	0.052911	-2.402943	0.0280
D(LDET)	-0.051838	0.032967	-1.572416	0.1343
D(LDET(-1))	-0.194993	0.041208	-4.731966	0.0002
D(LDD)	-0.016960	0.028797	-0.588935	0.5636
D(LDD(-1))	0.062550	0.028127	2.223838	0.0400
CointEq(-1)*	-0.883049	0.076327	-11.56925	0.0000

R-squared	0.901416	Mean dependent var	0.084484
Adjusted R-squared	0.874530	S.D. dependent var	0.055691
S.E. of regression	0.019727	Akaike info criterion	-4.807166
Sum squared resid	0.008561	Schwarz criterion	-4.477129
Log likelihood	76.70391	Hannan-Quinn criter.	-4.703802
Durbin-Watson stat	2.441743		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.23793	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق 13: اختبار الارتباط الذاتيLM TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.213313	Prob. F(2,15)	0.3248
Obs*R-squared	4.038196	Prob. Chi-Square(2)	0.1328

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 07/22/23 Time: 21:18
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LVIND(-1)	0.041302	0.148365	0.278378	0.7845
LID	-0.033134	0.043167	-0.767574	0.4547
LII	0.064424	0.090940	0.708427	0.4895
LII(-1)	0.019274	0.132871	0.145056	0.8866
LII(-2)	-0.051837	0.085713	-0.604782	0.5544
LDET	0.040310	0.065336	0.616964	0.5465
LDET(-1)	-0.006639	0.070219	-0.094541	0.9259
LDET(-2)	-0.022218	0.056263	-0.394897	0.6985
LDD	-0.002560	0.038481	-0.066514	0.9478
LDD(-1)	-0.016266	0.054719	-0.297259	0.7703
LDD(-2)	-0.006948	0.040998	-0.169468	0.8677
C	-0.246129	0.336594	-0.731236	0.4759
RESID(-1)	-0.461007	0.323985	-1.422924	0.1752
RESID(-2)	-0.312154	0.321571	-0.970714	0.3471

R-squared	0.139248	Mean dependent var	-2.71E-15
Adjusted R-squared	-0.606737	S.D. dependent var	0.017486
S.E. of regression	0.022165	Akaike info criterion	-4.474356
Sum squared resid	0.007369	Schwarz criterion	-3.814282
Log likelihood	78.87817	Hannan-Quinn criter.	-4.267629
F-statistic	0.186663	Durbin-Watson stat	2.233677
Prob(F-statistic)	0.997890		

الملحق 14: اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.923010	Prob. F(1,26)	0.0992
Obs*R-squared	2.829729	Prob. Chi-Square(1)	0.0925

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/22/23 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000209	0.000108	1.933246	0.0642
RESID^2(-1)	0.317438	0.185671	1.709681	0.0992

R-squared	0.101062	Mean dependent var	0.000306
Adjusted R-squared	0.066487	S.D. dependent var	0.000505
S.E. of regression	0.000488	Akaike info criterion	-12.34417
Sum squared resid	6.19E-06	Schwarz criterion	-12.24902
Log likelihood	174.8184	Hannan-Quinn criter.	-12.31508
F-statistic	2.923010	Durbin-Watson stat	1.793514
Prob(F-statistic)	0.099235		

الملحق 15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

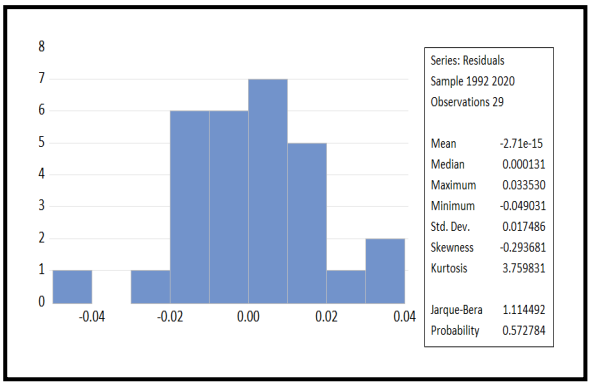

الملحق 16: فترة الإبطاء المثلى للنموذج

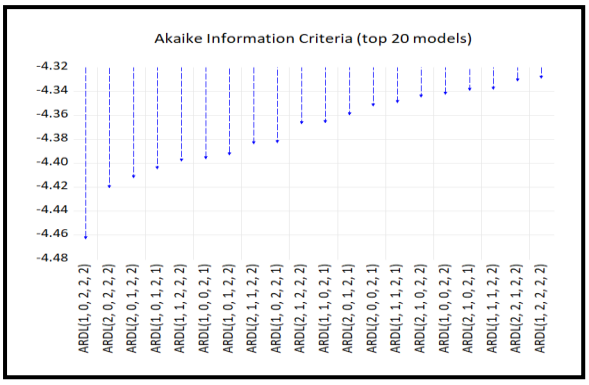
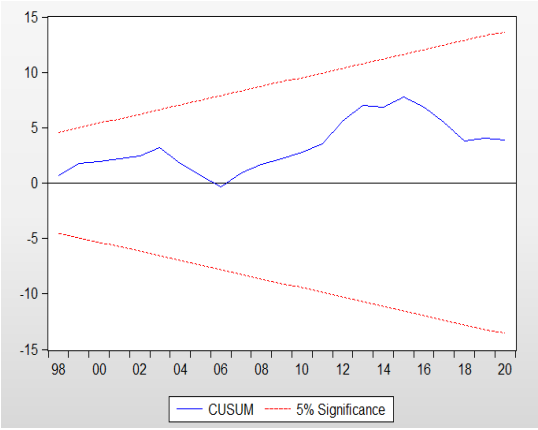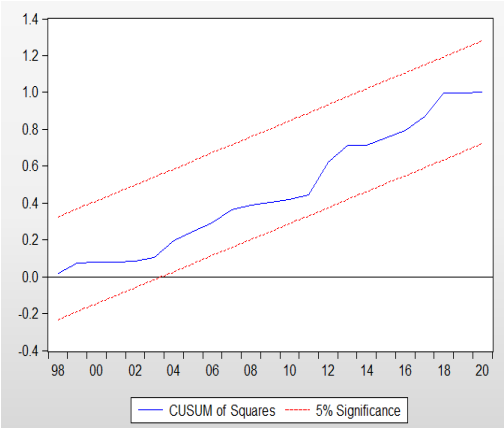
الملحق 17: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM Of Squares)